كم طلقة في مسدس الموساد؟؟

الجزء الأول

بقلم/ أسامة العيسة

مفتتح

كان الموقف ، فظيعاً ، و دراميا .. و مأساوياً من كلّ الوجوه ..!

فلم تكد تمضي على انتفاضة الأقصى التي اندلعت بعد زيارة مجرم الحرب الصهيوني آرييل شارون ، و كان وقتها زعيماً للمعارضة الصهيونية اليمينية ، للحرم القدسي الشريف يوم 2000/9/28 ، سوى أكثر قليلاً من شهر ، و تحديداً 41 يوماً ، حتى كانت (إسرائيل) تعود لاستخدام سلاحها الذي تعتقد أنه (الأمضى) في مواجهة أعدائها ، فتقوم بتجييش قواتها و استخباراتها و كل ما يلزم لتنفيذ أول عملية اغتيال في تلك الانتفاضة ، لتضاف لسجل (إسرائيل) الزاخر في هذا المجال .

في ظهيرة ذلك اليوم (الخميس 2001/11/9) ، كنت أقف متوتراً خارج غرفة الطوارئ في مستشفى بيت جالا الحكومي ، بينما كانت سيارات الإسعاف ما زالت لا تكف عن إدخال الجرحى إلى الغرفة ، بعد قيام سلاح الجو الصهيوني بقصف سيارة فلسطينية في مدينة بيت ساحور .

و كانت نتف الأخبار التي تردنا من غرفة الطوارئ ، تعطي صورة عما حدث ، و بعد أقل من ساعة من الانتظار ، و مساعدة الخارجين من غرفة الطوارئ على الأسرة المتحركة ، و نقلهم إلى الطوابق الأخرى لاستكمال العلاج ، كان الخبر مؤكداً : استشهاد حسين عبيات ، فأدركت بأن سلسلة عمليات اغتيالات جديدة بدأتها (إسرائيل) ، بقتلها رجل فتح العسكري حسين عبيات ، ستشهدها الساحة الفلسطينية .

كان الشهيد حسين عبيات ، بدأ قيادة مجموعات عسكرية تابعة لحركة فتح مع اندلاع انتفاضة الأقصى ، و نسبت إليه (إسرائيل) قتل عددٍ من الجنود و المستوطنين ، و كان له (الفضل) بفتح جبهة على مستوطنة جيلو ، و هي التي أصبحت أهم نقطة ضعف صهيونية في انتفاضة الأقصى .

فمستوطنة جيلو التي تقع جنوب القدس ، أقيمت بعد الاحتلال ببضعة سنوات على أراض تابعة لسكان مدينة بيت جالا تدعى (صليب ، و تلفظ بتشديد الصاد و تسكينها و فتح اللام و تسكين الياء و الباء) و تم مصادرتها و ضمها ، من طرف واحد إلى حدود مدينة القدس المحتلة ، التي أعلنها الكنيست الصهيوني بعد الاحتلال في حزيران 1967 بأسبوعين عاصمة (موحدة و أبدية) لـــ (إسرائيل) .

و لم يقتصر الضم على أراضي (صليب) بل ضمت بلدية القدس الاحتلالية أيضاً آلاف الدونمات ، من أراضي بيت جالا ، بدون السكان ، و خاصة منطقة بيرعونة ، و على مدار سنوات الاحتلال أغرى موقع بيت جالا المرتفع و الاستراتيجي سلطات الاحتلال على إقامة عدة بؤر استيطانية أبرزها مستوطنة (الرأس) في أعلى نقطة في بيت جالا .

و مع انتفاضة الأقصى فتح حسين عبيات ، جبهة المواجهة مع جيلو ، بإطلاق النار و مجموعته اتجاهها ، الأمر الذي أثار حكومة (إسرائيل) بشكل كبير ، باعتبار أن الرصاص الفلسطيني وصل أخيراً إلى (عاصمة إسرائيل الأبدية) ، و أخذ الأمر بعداً كبيراً لدى (إسرائيل) و أصدقائها ، حتى أن زوجة الرئيس الأمريكي ، الذي كان يستعد لمغادرة البيت الأبيض في حينها ، بيل كلينتون ، السانتور هاري ، و هي تستعد لترشيح نفسها لمجلس الشيوخ ، زارت (إسرائيل) ، و كانت ما تزال السيدة الأمريكية الأولى ، و أطلقت تصريحات زايدت فيها على الزعماء (الإسرائيليين) متسائلة ، كيف يمكن أن يضبط القادة (الإسرائيليون) أنفسهم بينما الرصاص يصل عاصمتهم ؟! .

و بعد مضي نحو شهر على نشاط عبيات ، حتى تم اغتياله بقصف سيارته بالصواريخ ، بواسطة مروحيات حربية ، بالطريقة نفسها التي تم فيها اغتيال الشيخ عباس الموسوي ، زعيم حزب الله في لبنان ، في جنوب لبنان ، عندما قصفت المروحيات الصهيونية موكبه المكوّن من سيارة مرسيدس 280 و سيارتي رانج روفر ، في أثناء عودته من مهرجان لحزب الله في قرية جبشيت الجنوبية الأمامية ، و عند وصول الموكب بلدة تفاحتا ، قصفت مروحيات حربيتان موكبه ، فأدّى ذلك إلى استشهاده و زوجته و ابنه .

و مثلما سقط مع الشيخ الموسوي زوجته سهام و ابنه حسن ، استشهد مع حسين عبيات الشهيدتين عزيزة دنون و رحمة شاهين ، اللتان كانتا تسيران في الشارع .

و عندما رافقت مع آخرين ، جثمان الشهيد حسين عبيات ، إلى ثلاجة الموتى ، تم تمديد جثمانه على نقالة بينما كان رفاقه و أهله و محبوه يتزاحمون لتقبيله و وداعه ، غير مصدقين ما حدث ، معتبرين استشهاده خسارة كبيرة ، قد لا تعوض ، و لم أستطع مثل الآخرين ، أن أمنع بضعة دموع نزّت من العينين و نزلت حارة على وجهي .

و عندما تمعنت ، لحظات ، وسط الزحام ، في وجه الشهيد حسين عبيات المسود بفعل الاغتيال ، لم يكن فيه ما يشبه وجهه النضر الذي عرفته قبل الاغتيال إلا ذلك الصمت الذي كان يميز الشهيد أثناء عمله .

و أدركت حينها ، بأنني سأقف مثل هذا الموقف مرات كثيرة أخرى ، و هو ما حدث ، و لكن ما كان مثيراً و مؤلماً بالفعل ، هو (هول) المفاجأة و صدمتها بالنسبة للمواطنين و الرأي العام الفلسطيني ، نعم مفاجأة الاغتيال و كأن (إسرائيل) تقدّم لأول مرة على هذا النوع من الإرهاب ، و هو شبيه بما لمسته أيضاً لدى ارتكاب (إسرائيل) لعدة مجازر مثل مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل (1994/2/25) و مجزرة المسجد الأقصى (1990/10/8) ، حيث رأيت ، ليس فقط مشاعر الألم و الغضب و رغبة الثأر التي كانت تتملك المواطنين الفلسطينيين ، بل كنت أرى المفاجأة في عيون الناس ، و في كلامهم و مشاعرهم ، و كأن ما يحدث من إرهاب صهيوني يحدث لأول مرة ، و هو أمر لم أجد له تفسيراً مقنعاً . رغم أن سلوك (إسرائيل) و كلامها واضح أشد الوضوح في هذا المجال .

و في حالة اغتيال الشهيد حسين عبيات ، سارعت القيادات الصهيونية كلها (رئيس الوزراء يهودا باراك ، شؤول موفاز قائد الجيش ، موسى قصاب رئيس الدولة) إلى التفاخر بتنفيذ ما قاموا به ضد الشهيد عبيات ، و هو استمرار لما قامت به العصابات الصهيونية و من ثم (إسرائيل) من إرهاب طوال سنوات القرن العشرين .

و بعد اغتيال العبيات ، اغتالت دولة الكيان الصهيوني العشرات خلال انتفاضة الأقصى و لم تول ، كعادتها بالاً لأي انتقادات دولية حول سياسة الاغتيالات و الإعدام بدون محاكمة ، بل عمدت إلى نشر قائمة بأسماء المطلوبين لها ، و كان ذلك يعني قائمة بأسماء المنتظر تصفيتهم ، بينما لم يرمش للعالم جفن .

و إذا كان ما يحدث من قبل (إسرائيل) ، في نهاية الأمر ، أمراً متوقعاً ، من كيان قائم على الأساطير و الزيف و بقوة الحديد و النار ، فالمستغرب كان الموقف الفلسطيني ، اتجاه الاغتيالات ، فلم يكن هناك موقف يمكن أن نصفه بالاستراتيجي اتجاه سياسة الاغتيال الصهيونية ، سواء كان بكيفية التصدي لهذا الخطر الماحق ، أو بكيفية الرد عليه ، أو تقليل الخسائر الناتجة عنه ، و أن ما يحدث فلسطينياً عادة ، في هذا الشأن على الأقل ، هو من نوع ردات الفعل .

و يمكن في بحث سياسة الاغتيالات الصهيونية التوقف عند النقاط التالية ، أوردها كملاحظات مراقب ، و صحافي مهتم :

– من الصعب تحديد سقف أو خط أحمر لسياسة القتل الصهيوني ، فهي شملت شخصيات دولية (الكونت السويدي فولكي برنادوت ، القدس : 1948/9/17) ، و قادة من الصف الأول الفلسطيني (خليل الوزير ، الرجل الثاني في حركة فتح ، تونس : 1988/4/16) ، و صحافيين و كتاباً (غسان كنفاني ، بيروت : 1972/7/8) و دبلوماسيين (وائل زعيتر ، روما : 1972/10/17) ، و ناشطين أمنيين (على حسن سلامة ، بيروت : 1987/1/22) و قيادات سياسية (الدكتور ثابت ثابت ، طولكرم : 2000/12/31) .

و في هذا الشأن أودّ الإشارة إلى حوارات كثيرة جمعتني مع نخب ثقافية و سياسية فلسطينية ، في خضم عمليات الاغتيال التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى ، و كنت ألمس لديهم ، رغم الشواهد المتناثرة دماء على شوارع فلسطين ، عدم تقدير حقيقي ، للمدى الذي يمكن أن تصله عدوانية (إسرائيل) ، و بالتالي لمخاطر الاغتيال ، مؤكدين ، مثلاً ، قناعاتهم بوجود خطوط حمراء ، لا تتجاوزها

(إسرائيل) في مسألة اغتيالات قادة الصف الأول ، و هو ما اعتقدت دوماً أنه وهم ، و أذكر هنا أنني نشرت كلاماً بهذا المعنى في يوم الجمعة (2001/8/24) في صحيفة الحياة الجديدة اليومية التي تصدر من رام الله ، محذّراً من اغتيالات ستطال قادة الصف الأول ، و في اليوم التالي السبت جمعني حوار مع مجموعة من نشطاء الانتفاضة و تحدثت حول توقعي بأنه سيتم استهداف بالاغتيال قادة مثل أبو علي مصطفى الرجل الأول في الجبهة الشعبية التي صعدت من العمل العسكري ضد (إسرائيل) و لم يكن متوقعاً أن ترد الأخيرة برمي الورد عليه و على غيره ، و للأسف بعد يومين : الإثنين 2001/8/27 ، اغتالت (إسرائيل) أبو علي مصطفى و هو في مكتبه في الطابق الثاني في إحدى البنايات في رام الله ، و صدمت عندما سمعت النبأ ، و سبب الصدمة أنني لم أتوقع بأن أبو علي مصطفى و بعد إعلانه التصعيد العسكري ما زال يمارس العمل الفدائي من مكتب في الطابق الثاني ، و صدمت أكثر من الموقف العام الذي فوجئ من استهداف رجل بحجم أبو علي مصطفى و دارت اسطوانة الحديث عن تجاوز (إسرائيل) الخط الأحمر ، و كأن اغتيال الكونت برنادوت أو أبو جهاد أو فتحي الشقاقي و محاولة اغتيال خالد مشعل ليست تجاوزاً للخط الأحمر .

و يمثل هذا النمط في التفكير عدم فهم حقيقي لطبيعة العدو الصهيوني ، و هذه مشكلة كبيرة تعاني منها الأمة العربية و أنظمتها المختلفة و غالبية أحزابها و تشكيلاتها ، و من عوارض هذه المشكلة ، أن الكثير من الكتاب و المفكرين كانوا يتطوعون للإشارة إلى أن ما تقوم به (إسرائيل) من عدوان ، مناقض لمصلحتها ، دون التفكير في (مصلحتنا نحن) مثلاً ، و حتى أن السياسيين الذي كانوا يشعرون بالحرج اتجاه سياسة (إسرائيل) الدموية في انتفاضة الأقصى ، فإن أقصى ما فعلوه هو محاولة إقناع أمريكا و (إسرائيل) بخطورة هذا العنف الدموي على مصالحهما في المنطقة ، كما حدث عندما أوفد الرئيس المصري مستشاره السياسي المخضرم أسامة الباز إلى أمريكا في منتصف آب 2001 ، و قد بلغ عدوان (إسرائيل) (الزبى) ، لإقناع أمريكا أن (ما تقوم به "إسرائيل" لا يشكّل فقط خطورة على مصالح أصدقاء أمريكا في المنطقة بل أيضاً على مصالح أمريكا نفسها ، و على مصالح "إسرائيل" على المستوى البعيد) حسب قول أسامة الباز نفسه ، الذي عاد خائباً من مهمته في أمريكا .

– لا يوجد هناك أي منطق سياسي يحكم سياسة الاغتيالات ، و إنما يبدو القتل ، أحياناً قتلاً من أجل القتل ، فسياسة الاغتيالات شملت مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني دون تمييز (المقاوم ، المتطرف ، المعتدل ، المعترف بحق "إسرائيل" في الوجود) ، و من (زهير محسن زعيم منظمة الصاعقة ذات التوجهات البعثية السورية ، كان / جنوب فرنسا 1979/7/25) و (باسل الكبيسي من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، باريس 1973/4/6) إلى (كوادر و قادة عديدين من حركات فتح ، حماس ، الجهاد الإسلامي) .

– لا يهم زعماء الكيان الصهيوني (الآثار الجانبية) لعمليات الاغتيال ، مهما كانت دمويتها ، و التي يمكن أن يسقط فيها ضحايا مدنيون غير مطلوبين ، فمع اغتيال الشهيد محمد يوسف النجار عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في بيروت ، مع قياديين آخرين فيما عرف بعملية فردان يوم 1973/4/10 ، تم قتل زوجته السيدة رسمية أبو الخير ، و في حادثة اغتيال غسان كنفاني سقطت ابنة شقيقته لميس ، و اغتيال عمر سعادة و طه العروج في جبل الموالح في بيت لحم (2001/7/17) أسقط آخران هما : إسحاق و محمد سعادة ، و اغتيال جمال منصور و جمال سليم في نابلس (2001/7/17) ، أوقع أربعة آخرين من بينهم طفلان ، و اغتيال حسن القاضي في رام الله (2001/4/3) أدّى إلى استشهاد الطفلين شهيد و ملاك بركات.

– لا تولي (إسرائيل) أية أهمية لما يعرف بالرأي العام العالمي ، و ليست على استعداد مثلاً للتحلي و لو بقدر ضئيل من الكياسة اتجاه ذلك الرأي العام ، حتى أن إرهابها طال رموزاً من ذلك الرأي العام ، مثل (اغتيال الكونت برنادوت) ، و الاعتداء على وفد منظمة العفو الدولية الذي زار الأراضي المحتلة خلال انتفاضة الأقصى ، و كذلك الاعتداء على ماري روبنسن مفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي زارت الأراضي المحتلة في بداية تلك الانتفاضة فتم الاعتداء عليها في مدينة الخليل .

و الأمر الغريب الذي أصبح ظاهرة تحوّلت إلى حقيقة مرة ، هو موقف هؤلاء الذين خبروا عدوانية (إسرائيل) على أجسادهم ، كروبنسون مثلاً ، و مع ذلك بقوا من أشد المدافعين عن (إسرائيل) ، و في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية الذي افتتح في دوربان بجنوب أفريقيا في 2001/8/31 ، و استقطب أنظار العالم ، استماتت روبنسون للدفاع عن (إسرائيل) و للحيلولة دون مناقشة لموضوع اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، و هو ما كان يطالب به ممثلو شعوب العالم في المؤتمر الذي انتهى بانسحاب أمريكا و (إسرائيل) منه .

– تمارس (إسرائيل) سياسة الاغتيالات في كلّ الظروف ، ظروف الحرب (الاغتيالات الشهيرة التي طالت مجموعة أيلول الأسود) و ظروف السلام (مثلاً : عاطف بسيسو ، هاني عابد ، محمود الخواجا) ، و أثناء الاعتقال (محمد أبو جامع ، محمود المغربي ، حسن أبو ركبة ، أحمد ذيب دحدول ، و غيرهم العشرات) ، و أثناء التحقيق (عبد الصمد حريزات ، إبراهيم الراعي ، مصطفى عكاوي ، حسن أبو شعيرة ، و غيرهم عشرات أيضاً) ، و في السجن (خضر نمر عيسى ، راسم حلاوة ، عبد القادر أبو الفحم ، و غيرهم بالطبع) .

– عدم تورع (إسرائيل) على استخدام كل الطرق و الأساليب للقضاء على المطلوبين لديها ، دون النظر لأية اعتبارات . و من هذه الأساليب مثلاً :

– الطرود المفخخة ، و أشهر ضحاياها الضابط المصري مصطفى حافظ الذي قاد مجموعات الفدائيين في غزة ، و الذي قضى بطرد ملغوم يوم 1956/7/11 ، و كذلك محاولة اغتيال شهيرة بطرد ملغوم لبسام أبو شريف أحد مسئولي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم 1972/7/25 ، و التي أسفرت عن إصابته بجراح ، و أصبح أبو شريف فيما بعد ، و بعد أن تخلى عن كثير من قناعاته مستشاراً للرئيس عرفات ، و سمحت (إسرائيل) له بالعودة إلى الأرض المحتلة ضمن ترتيبات اتفاق أوسلو .

– إطلاق النار من وحدات مدربة ، و هو ما حدث مع وائل زعيتر ، المثقف الفلسطيني الذي كان ممثلاً لمنظمة التحرير في إيطاليا ، يوم 1972/10/17 ، و كذلك إطلاق النار على باسل الكبيسي المناضل العراقي عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم 1974/4/6م ، و على عاطف بسيسو أحد مسئولي الأمن الفلسطيني ، على مدخل فندقه في العاصمة الفرنسية باريس (1992/6/8) ، و كذلك إعدام الشهيد يوسف أبو صوي بإطلاق رشقات من الرصاص عليه ، فأصابته نحو 20 رصاصة في قرية الخضر يوم (2000/12/12) و اغتيال الشهيد أحمد سعد في قرية أرطاس ، و غيرهم كثير خصوصاً في انتفاضة الأقصى .

– تفجير الهواتف النقالة ، و أشهر تلك العمليات اغتيال يحيى عياش المعروف باسم المهندس يوم (1/5/ 196) في غزة ، و سميح الملاعبي في مخيم قلنديا بالقدس يوم (2000/12/11) .

– تفجير الهواتف الثابتة ، و هو ما حدث مع الدكتور محمود الهمشري (باريس 1972/12/8) ، و مع الشهيد إياد الحردان في جنين (2001) ، و الشهيد ماهر الجوابرة (نابلس 2001/6/24) .

– عمليات خاصة تقوم بها وحدات الكوماندوز ، و أشهر تلك العمليات اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس ، و الشهداء الثلاثة : كمال عدوان ، كمال ناصر ، أبو يوسف النجار) في بيروت في العملية التي اشتهرت باسم ربيع فردان (1973/4/10) .

– تفجير السيارات عن بعد ، بعد تفخيخها و هو ما حدث مع الشهيد هاني عابد (غزة 1994/11/2) و إبراهيم بني عودة (نابلس 2000/11/23) ..

– وضع سيارة مفخخة في الطريق مثل ما حدث مع الشهيد أبو حسن سلامة (بيروت 1979/1/22) .

– قصف السيارات بالصواريخ من المروحيات مثل ما حدث مع الشهيد عباس الموسوي و الشهيد حسين عبيات ، صلاح الدين دروزة (أبو النور) في نابلس في تموز 2001 .

– قصف المواقع كما حدث في قصف سجن نابلس (حزيران 2001) لاغتيال السجين لدى السلطة حسين أبو هنود ، المطلوب لـــ (إسرائيل) ، و في حين نجا أبو هنود ، قتل في العملية 15 شرطياً ، و في نفس الوقت تم قصف مبنى قوات تابعة لقوات أمن الرئاسة الـــ 17 في رام الله ، الذي كان تم إخلائه ، و كان القصف يستهدف مسؤول تلك القوة في رام الله ، و كذلك قصف مكتب إعلامي في نابلس (2001/7/31) ذهب ضحيته قياديان من حماس هما جمال منصور و جمال سليم و صحافيان هما : محمد البيشاوي و عثمان قطناني ، و الطفلان بلال و أشرف خضر ، و قصف موقع في جبل الموالح في بيت لحم (2001/7/17) لاستهداف عمر سعادة و طه العروج من جناح حركة حماس العسكري و ذهب معهما أيضاً محمد سعادة و إسحاق سعادة .

و رغم كل هذا الإرهاب ، الذي تستخدم فيه التكنولوجيا المتطورة ، و شبكات من العملاء ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن تقصيراً أمنياً فلسطينياً كان أحد أسباب نجاح عمليات الاغتيال الدموية ، و لأسباب كثيرة ، و إن بدت مفهومة أحياناً ، فإنها غير مبررة ، لم تكن الجاهزية الأمنية لدى المستهدفين في مستوى الموقف ، فالكوادر من المستهدفين و الذين قضوا في الاغتيالات ، لم يراع أغلبهم المسائل الأمنية و إعطاءها الاعتبار اللازم ، فاستمروا في :

- التحرك العلني و الوقوع فريسة الروتين و العنوان الثابت ، و هو من أهم الأسباب التي تنجح عمليات الاغتيالات .
- عدم تقدير خطورة (إسرائيل) كأحد أبشع ، إن لم يكن أبشع احتلال في التاريخ و الاستمرار في قيادة النضال ضدها من المكاتب العلنية .
- عدم الفصل بين العمل العلني و العمل السري ، و بين النشاط الاجتماعي و الآخر النضالي .
- الجانب الاستعراضي ، و النشاط المكشوف أمام الناس ، و كذلك يتم استقبال الكثير من المتعاونين مع أجهزة الاستخبارات (الإسرائيلية) بصفتهم صحافيين ، و لم يكونوا ، بالفعل كذلك و الثقة بهم ، و كنت أشاهد كيف أن كثيراً من المسؤولين و الكوادر الوسيطة ، ينفتحون بدرجة كبيرة اتجاه الصحفيين الأجانب و (الإسرائيليين) ، و يتحدثون في أغلب الأحيان بدون تحفظ ، وتنشا علاقات و صداقات ، و قنوات لتبادل الأخبار و تمريرها .

و في هذا الكتاب حاولت ، تذكير الرأي العام الفلسطيني و العربي ، بسلسلة عمليات اغتيال شهيرة قامت بها العصابات الصهيونية ، معتمداً في حالات كثيرة ، على مصادر (إسرائيلية) ، و ما قاله بعض من منفذي تلك العمليات من عملاء أجهزة الاستخبارات (الإسرائيلية) ، و هي عمليات بدأت منذ قبل تأسيس الدولة العبرية ، و بعد تأسيسها ، في إحدى أبشع الجرائم ، على أنقاض شعب آخر ، و حتى دخول العالم قرناً جديداً ، قيل أنه قرن العولمة و الرفاهية و ثورة الاتصالات و حقوق الإنسان ، و لكن ذلك لم يعن للفلسطينيين شيئاً ، بل حمل معه مزيداً من الإرهاب ضدهم و من إغماض العالم عينيه أكثر و أكثر على ما تقوم به إحدى الدول الأشد عنصرية التي شهدها التاريخ .

الفصل الأول
الأصل و الصورة

الرجل الظل

انتظرت دولة الكيان الصهيوني (38) عاماً لتعلن مسئوليتها عن اغتيال مصطفى حافظ الذي حمل ملفه في الموساد اسم (الرجل الظل) ، و ذلك في كتاب أعدّه يوسي أرجمان حمل عنوان (سري جداً) و صدر في الكيان عام 1993 . و كتب الأستاذ توحيد مجدي عن حادث الاغتيال مستنداً للكتاب في مجلة روز اليوسف القاهرية (3422) بتاريخ 10 يناير 1994 .

و العقيد مصطفى حافظ ، من الأسماء التي حفرت لنفسها مكاناً بارزاً ، في العمل الفدائي و الوطني ضد الكيان الصهيوني ، و قاد عمل مجموعات فدائية ، عرفت لوقت طويل بعد ذلك ، باسم فدائيي مصطفى حافظ ، أوكلت إليهم مهام بتنفيذ عمليات داخل الكيان ، و كان يعتمد على أي إمكانية متاحة لتجنيد الفدائيين ، و فضلاً عن اعتماده على المتطوعين ، فإنه عمد لتجنيد سجناء مدنيين للعمل الفدائي ، لاقتناعه بأن هناك جوانب إيجابية في أي إنسان يجب استثمارها و تطويرها ، و أنه بإمكان توجيه أي سلوك عدواني ، أو يبدو كذلك لدى السجناء المدنين نحو العدو الأكبر ، (إسرائيل) ، و لم يكن يدري حينها أن ذلك سيكون إحدى نقاط الضعف التي ستتمكن فيها (إسرائيل) من اغتياله .

و مصطفى حافظ معروف للكثير من الفلسطينيين الذين خلّدوا ذكراه بإطلاق اسمه على مدارس و شوارع في قطاع غزة ، و تحوّلت الأعمال التي قام بها (فدائيو مصطفى حافظ) إلى حكايات أسطورية بالنسبة للسكان المحليين ، و كان مجالاً لفخر بعض الأبناء ، فيما بعد بأن آباءهم كانوا من أولئك الفدائيين ، في حين أن من بقي من فدائيي حافظ على قيد الحياة التزموا صمتاً مطبقاً على ما كانوا يقومون به من أعمال بعد الاحتلال الصهيوني لباقي الأراضي الفلسطينية و أجزاء من الأراضي العربية عام 1967 ، و لاحقت دولة الاحتلال بعض من كانوا من رفاق حافظ و اغتالت بعضهم بأساليب مختلفة ، مثل تصفيتهم بعد اعتقالهم .

و عندما استشهد حافظ (1956/7/11) كتبت صحيفة الأهرام القاهرية بعد يومين (13 يوليو 1956) خبراً عن ذلك جاء فيه (قتل البكباشي مصطفى حافظ نتيجة ارتطام سيارته بلغم في قطاع غزة و قد نقل الجثمان للعريش و منها جواً للقاهرة ، و قد كان حافظ من أبطال فلسطين ، ناضل من أجل استقلالها و تحريرها ، و لقد سجل التاريخ له أعمالاً جعلت اسمه يزرع الرعب بداخل قلوب "الإسرائيليين") .

و لم يكن ذلك ، بالطبع صحيحاً ، و لكن على الأغلب قصد منه التمويه على سقوط ذلك الفدائي المقدام ، أو إخفاء حقيقة ما حدث لأية أسباب أخرى . و لكن هذا لا يكفي لمعرفة أهميته ، فمن هو (الرجل الظل) الذي كان محط اهتمام قادة (إسرائيل)؟

في ربيع عام 1955 ، و في اجتماع سري عقد في القاهرة برئاسة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، تقرّر إنشاء كتيبة تنفذ أعمالاً فدائية ضد (الإسرائيليين) . و اختير لهذه المهمة العقيد مصطفى حافظ ، الذي عرف بذكائه و كفاءته حتى أصبح عقيداً و لم يتجاوز عمره (34) عاماً .

و طوال عامي 55 – 1956 ، أرعبت عمليات حافظ (الإسرائيليين) خصوصاً تلك التي نفّذت في العمق الصهيوني كاللد و تل أبيب و غيرهما من المدن الكبرى . و بعض هذه العمليات نفّذت في مستوطنات في شمال (إسرائيل) مثل مستوطنة (ريشون لتسيون) بالقرب من تل أبيب و المقامة على أراضي قرية (عيون قارة الفلسطينية) ، و كان يقوم بتلك الأعمال العشرات من رجال حافظ .

و عندما عرف الموساد أن (رجل الظل) هو مصطفى حافظ ، بدأ بالتخطيط لاغتياله بأوامر من القيادة السياسية في (إسرائيل) آنذاك ، و يبدو أن المصريين كانوا يعرفون بمخططات (إسرائيل) أو يتوجسون منها ، ففي إحدى زياراته لغزة همس الرئيس عبد الناصر في أذن مصطفى حافظ (خلي بالك يا مصطفى من الخونة فأنا و مصر نريدك بشدة) .

و في أوائل عام 1956 دخل أفراد من الوحدة (101) التي كان يقودها مجرم الحرب الصهيوني الذي أصبح فيما بعد رئيساً للحكومة الصهيونية أريل شارون ، التي أوكل إليها تصفية (الرجل الظل) إلى بيته و نسفوا باب البيت ، و لكنهم لم يجدوا أحداً لأن مصطفى حافظ أيضاً بدا هو الآخر يلعب لعبته مع الموساد ، فجعلهم يراقبون طيلة الوقت شخصاً آخر و منزلاً آخر هو الذي تم اقتحامه .

و بعد فشل مهمة الوحدة (101) ، صدرت الأوامر لسبعة ضباط كبار كما يذكر صاحب كتاب (سري جداً) لتنفيذ عملية ضد الرجل الظل ، و هم ضابط يعمل مزارعاً الآن ، و آخر يعمل مستورد سيارات في حيفا و (أبو سنان) الذي كان يقود مجوعة استخبارية وقتذاك ، و ضابط يطلق عليه (أبو سليم) و آخر اسمه (صادق) و يعمل أيضاً في مجال الزراعة الآن ، و سابعهم يدعى (أبو هارون) وصفه المؤلف بأنه عالم اجتماع شهير في جامعات (إسرائيل) .

و شارك الضباط السبعة في وضع خطط و تنفيذها ضد (الرجل الظل) و لكنها باءت بالفشل ، و من هذه الخطط عملية إنزال بحري على شواطئ غزة ، و لكن الرجل الظل استطاع تضليل فرقة الاغتيال و نجا بأعجوبة .

و أخيراً وجد ضباط الموساد الحل ، و هو إرسال طرد ملغوم للرجل الظل ، و هو الأسلوب الذي اتبعته العصابات الصهيونية مع ضباط بريطانيين قبل قيام الدولة الصهيونية و مع قادة فلسطينيين فيما بعد .

و أعد الطرد من قبل خبير كان يعمل في منظمة إتسل الصهيونية الإرهابية ، قبل تأسيس (إسرائيل) ، و شارك في إعداد طرود ملغومة أرسلت لضباط بريطانيين ، و تغلب ضباط الموساد على مشكلة واجهتهم و هي أن الرجل الظل لا يفتح الطرود بنفسه ، و ذلك بإيجاد سبب مقنع يجعله يفعل ذلك بنفسه .

و تم إرسال الطرد مع عميل مزدوج اسمه (سليمان طلالقة) الذي لا يعرف ما بداخل الطرد ، على أنه مرسل بواسطته إلى قائد شرطة غزة وقتذاك لطفي العكاوي من الموساد ، فتوجه طلالقة بالطرد إلى مصطفى حافظ قائلاً له إن قائد شرطة غزة عميل للموساد ، و ما إن فتح حافظ الطرد حتى انفجر ، فأصيب بإصابات بالغة أدت لوفاته في المستشفى ، و أصيب معه أحد مساعديه بعاهة مستديمة ، و أصيب طلالقة بالعمى .

و طلالقة ، كما ذكرت بعض المصادر الفلسطينية لي ، هو واحدٌ من الذين أطلق مصطفى حافظ سراحهم من السجون ليعمل مع مجموعاته ، و اعتبروا ذلك إحدى نقاط الضعف الأمنية لدى حافظ التي أودت بحياته في انفجار الطرد الذي هز سرايا غزة يومها . و مصادر أخرى تفيد بأن (إسرائيل) كانت اعتقلته ، و ساومته على إطلاق سراحه مقابل العمل كعميل مزدوج.

و جاء في تقرير التحقيقات النهائي عن حادث الاغتيال الذي رفع للرئيس عبد الناصر ، كما أورده الأستاذ توحيد مجدي في روز اليوسف (لقد استغل الموساد غباء طلالقة الشديد و نفذوا العمل الشيطاني ، و إن طلالقة لم يدرك أبداً و لو للحظة خطورة ما كان يحمله و ما كان لينقل الطرد بنفسه لو علم ما فيه لأنه جبان جداً) .

و هكذا الموساد (ذراع المخابرات الصهيونية للأعمال الخارجية) و كذلك الشاباك (ذراع المخابرات الداخلي) و أجهزة الأمن الصهيونية الأخرى لا تعطي عملاءها كامل خططها ، كما حدث مع العميل كمال حماد و اغتيال يحيى عياش (غزة : 1996) ، و العميل علان بني عودة و اغتيال إبراهيم بني عودة (نابلس : 2000) ، و العميل مجدي مكاوي و اغتيال جمال عبد الرازق و رفاقه (غزة : 2000) .

و كان يتابع ما يحدث ، مع حافظ ، اثنان من أهم رجال السلطة في (إسرائيل) ، بن غوريون رئيس الوزراء الصهيوني المؤسس ، و موسى ديان رئيس الأركان الشهير ، اللذان وضعا مع آخرين مبادئ أن تقوم دولة بسياسة الاغتيال ضد الخصوم . و شرب الإثنان نخب التخلص من الرجل الظل مع منفذي العملية .

كانا في الواقع يقومان بعمل لم يكن غريباً عليهما ، و لا على زعماء (إسرائيل) اللاحقين ، الذين قادوا العصابات الصهيونية قبل تأسيس (إسرائيل) و التي مارست الإرهاب بأبشع صوره .

جذور إرهابية

في مؤتمر مدريد الشهير لسلام الشرق الأوسط (تشرين أول 1991 م) ، وقف وزير خارجية سوريا فاروق الشرع لإلقاء كلمة وفد بلاده في المؤتمر أسوة بباقي الوفود .

و قدّم الشرع كلمته ارتجالاً و قال كلاماً بليغاً ، دفاعاً عن بلاده التي هاجمها سابقاً رئيس وزراء (إسرائيل) و رئيس وفدها إلى المؤتمر إسحاق شامير في كلمته في افتتاح المؤتمر ، و فجأة استل الشرع ورقة من جيبه و عرضها على الموجودين في القاعة و على الملايين الذي يتابعون ذلك الحدث الاستثنائي وقتها في قضية الشرق الأوسط ، و لم تكن تلك الورقة إلا صورة عن ملصق وزّعته الشرطة البريطانية لإسحاق شامير رئيس وزراء (إسرائيل) عليها صورته كمطلوب للعدالة بسبب نشاطه الإرهابي في المنظمات الصهيونية الإرهابية .

كان شامير الذي ألقى كلمة الكيان الصهيوني في المؤتمر في وقتٍ سابق اعتذر عن الاستمرار في المؤتمر و غادر إلى (إسرائيل) متذرّعً بأسباب اعتبرت واهية مثل دخول عطلة (السبت اليهودي) أثناء أعمال المؤتمر و في حينه قدرت مصادر في الوفد الفلسطيني بأن شامير أحس على ما يبدو بما يخفيه له الوزير السوري ففضّل المغادرة .

و بلغ من حماس البعض لما عرضه الوزير السوري لصورة (الإرهابي) شامير أن أرسلها بالفاكس لجهات في فلسطين و تم توزيعها يدوياً على المهتمين و المعنيين و الفضوليين .

و سواء صحت التقديرات بشأن مغادرة شامير لذلك المؤتمر الذي كان يؤسس لحقبة جديدة بين العالم العربي و (إسرائيل) أم لم تصح ، فإن شامير ، و غيره من قادة (إسرائيل) ، لا يعتقدون بأن هناك ما يجب إخفاؤه مما يعتبره العرب عمليات إرهابية ، بل هي مصدر فخر لهم .

لهذا فإن الاعتقاد قوي بأن ما مارسته (إسرائيل) من أعمال الاغتيال بعد قيامها كان ، في الواقع استمراراً لنشاط العصابات الصهيونية قبل قيام دولة (إسرائيل) ، بل إن كثيراً من أعضاء تلك المنظمات ، و شامير واحدٌ منهم عملوا في أجهزة الأمن الصهيونية و أبرزها جهاز الموساد ، و أصبح الناشطون في تلك العصابات الإرهابية هم قادة دولة (إسرائيل) و المتنفذين فيها .

و مارست تلك العصابات الصهيونية الكثير من الأعمال الإرهابية ليس فقط ضد السكان الأصليين ، بل شمل نشاطها أيضاً رجال الانتداب البريطاني ، رغم أن هناك تقديرات لا يمكن إغفالها بأن الهدف الأساسي لذلك الانتداب ، يكاد يكون تمكين اليهود من إنشاء وطني قومي لهم على أرض فلسطين .

و كما أشرنا فإن الزعماء الصهاينة لا ينكرون تورّطهم في أعمال الإرهاب تلك ، بل كثير منهم تحدثوا عن تفاصيلها في مذكراتهم و أوراقهم و في مقابلات صحافية عديدة و يمكن على سبيل المثال و لتوضيح

الصورة نذكر بعض تلك الأعمال و التي شارك فيها من أصبح بعد ذلك من رموز دولة (إسرائيل) ، من خلال تصفح كتاب (قبل الشتات) المصور للمؤرخ الفلسطيني المدقق و صاحب المصداقية البرفسور وليد الخالدي :

- 16/نيسان 1936 : العصابات الصهيونية تقتل فلسطينيين يعيشان قرب مستوطنة (بتاح تكفا) .
- 5/أيلول 1937 : أفراد من منظمة (أيرغون تسفائي ليئومي) يقتلون فلسطينياً و يصيبون آخرين بجروح في حادث إلقاء قنبلة على حافلة بالقدس .
- 11/تشرين الثاني 1937 : أفراد من (الآرغون) يلقون قنبلة على مواطنين بالقدس فيقتلون واحداً منهم و يصيبون آخرين .
- 17/نيسان/1938 : أفراد من (الآرغون) يلقون قنبلتين على مقهى في حيفا ، فيقتلون مواطناً و يصيبون ستة آخرين .
- حزيران/1938 : بدأ الضابط البريطاني (أورد وينغيت) بتنظيم (الوحدات الليلية الخاصة) من بريطانيين و منظمة (الهاغناة) ، و هدفها تنفيذ عمليات إرهابية ضد القرى الفلسطينية .
- 4/تموز/1938 : أفراد من (الآرغون) يلقون قنبلة على حافلة بالقدس ، تسفر عن قتل أربعة مواطنين و إصابة ستة بجروح .
- 6/تموز/1938 : أفراد من (الآرغون) يفجّرون لغماً في سوق البطيخ في حيفا ، يؤدّي إلى مقتل 12 مواطناً . و في نفس اليوم أدّى انفجار لغم آخر زرعته أيضاً (الآرغون) إلى مصرع 18 مواطناً فلسطينياً و اثنين من اليهود في سوق حيفا .
- 7/تموز/1938 : استشهاد مواطن و إصابة خمسة آخرين في حادث لغم فجّرته (الآرغون) في سوق الخضراوات بالقدس .
- 8/تموز/1938 : أدّى انفجار لغم زرعته (الآرغون) في محطة الباصات بالقدس إلى استشهاد أربعة مواطنين و إصابة 27 آخرين .
- 15/تموز/1938 : حادث انفجار لغم زرعته (الآرغون) في سوق الخضار في البلدة القديمة بالقدس يسفر عن مقتل 11 مواطناً و إصابة 28 آخرين بجروح .
- 17/تموز/1938 : مقتل ثلاثة من المواطنين في تل أبيب على أيدي مجموعة صهيونية .
- 25/تموز/2938 : مصرع 45 مواطناً و إصابة 45 آخرين في انفجار لغم زرعته (الآرغون) في سوق الخضراوات في حيفا .
- 26/آب/1938 : انفجار لغم زرعته (الآرغون) في سوق الخضراوات بيافا يؤدّي إلى قتل 33 مواطناً و إصابة 30 آخرين .
- 26/شباط/1939 : مصرع 24 مواطناً و إصابة 37 آخرين بجروح جرّاء انفجار لغم زرعته (الآرغون) في سوق حيفا . و في نفس اليوم قتل أربعة مواطنين و أصيب خمسة آخرين نتيجة انفجار لغم زرعته (الآرغون) في سوق الخضراوات بالقدس .
- 2/حزيران/1939 : أدّى انفجار لغم زرعته (الآرغون) في إحدى محطات الباصات بالقدس إلى مقتل خمسة مواطنين و إصابة 19 آخرين .
- 3/حزيران/1939 : مقتل تسعة مواطنين و إصابة أربعين آخرين ، في انفجار لغم زرعته (الآرغون) بالقدس .
- 19/حزيران/1939 : مقتل تسعة مواطنين و إصابة 24 آخرين في انفجار لغم زرعته (الآرغون) في سوق حيفا .
- 29/حزيران/1939 : أفراد من (الآرغون) يشنّون 6 هجمات على حافلات بالقرب من تل أبيب تؤدي إلى مقتل 11 مواطناً .
- 3/تموز/1939 : مقتل مواطنٍ واحدٍ و إصابة 35 آخرين بعد أن ألقى أفراد من (الآرغون) قنبلة داخل أحد مقاهي حيفا .

- تشرين الثاني/1940 : إرهابيون صهاينة ينسفون سفينة (أس.أس.باتريا) التي تقل مهاجرين (غير شرعيين) من اليهود ، في أثناء قيام السلطات البريطانية بنقلهم إلى أماكن أخرى خارج فلسطين ، و تسفر العملية عن مقتل 252 شخصاً من اليهود و من الشرطة البريطانية .
- 14/شباط/1943 : مقتل شرطيين بريطانيين في حيفا على يد إرهابيين صهاينة .
- 23/آذار/1943 : مصرع ثمانية من رجال الشرطة البريطانية على يد الإرهابيين الصهاينة في حيفا و يافا و تل أبيب و القدس .
- 8/آب/1943 : محاولة لاغتيال المندوب السامي البريطاني ، السير هارولد مكمايكل و زوجته بالقدس ، قام بها إرهابيون صهاينة .
- 6/تشرين الثاني/ 1943 : إرهابيون من منظمة (شتيرن) الصهيونية يغتالون اللورد والتر موين ، وزير الدولة و ممثل الحكومة البريطانية المقيم في القاهرة . و كان إسحاق شامير أحد قادة عصابة شتيرن الثلاثة الذين أصدروا أمر الاغتيال . و في نيسان عام 2000 ، لم يبدِ شامير أي ندمٍ على ذلك و قال لصحيفة يديعوت أحرنوت عن اللورد موين (كان يعتبر عدواً للشعب اليهودي ، لم يكن هناك أدنى شك بذلك) .

و يمكن لإضافة مزيدٍ من حزم الضوء على الأعمال الإرهابية الصهيونية في تلك الفترة ، أن نقف قليلاً عند اغتيال اللورد موين ، ففي كتابه الأول عن (المفاوضات السرية بين العرب و اليهود) ، يذكر الأستاذ محمد حسنين هيكل ، أن اتحاد المنظمات الصهيونية في مصر تقدم بطلب في تلك الفترة إلى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر للاعتراف بالاتحاد (كممثل للشعب اليهودي في مصر) ، و لكن النحاس لم يكتف برفض الطلب ، بل قرّر أيضاً وقف نشاط الاتحاد .

و حسب هيكل فإن النحاس كان مشغولاً في عملية إنشاء جامعة الدول العربية ، و كان دعا إلى عقد مؤتمر لرؤساء الحكومات العربية في قصر (أنطونيادس) في مدينة الإسكندرية الساحلية ، للانتهاء من إقرار نص ميثاق الجامعة العربية .

و يقول هيكل : (من الغريب أن ردّ الاتحاد الصهيوني على رفض النحاس باشا له بالعمل رسمياً ، كان الترتيب مع جماعة شتيرن في فلسطين لنسف قصر أنطونيادس يوم الاحتفال بالتوقيع) .

و لأن محاولة نسف ذلك القصر بمن فيه لم تنجح ، و لكي لا يعود إرهابيو شتيرن خالي الوفاض ، على ما يبدو ، نفذوا عملية اغتيال اللورد (موين) الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط ، و كان السبب في قتله ، كما يذكر هيكل (معارضته لمشروع هجرة مائة ألف يهودي من أوروبا إلى فلسطين) .

و فيما بعد ... بعد سنوات طويلة و في نيسان 2000م ، قال شامير لصحيفة يديعوت أحرنوت العبرية التي وصفته بأنه المسؤول عن اتخاذ قرار تصفية اللورد موين ، بأن هذا اللورد (كان يعتبر عدواً للشعب اليهودي ، و لم يكن هناك أدنى شك في ذلك) .

- 28/ أيلول/ 1945 : إرهابيون صهاينة يقتلون شرطياً بريطانياً في تل أبيب .
- 31/ تشرين الأول/1945 : أفراد من العصابات الصهيونية الثلاث : الهاغناة ، الآرغون ، شتيرن ، يعطّلون خطوط سكة الحديد في فلسطين في 242 موقعاً مختلفا في البلاد .
- 27/كانون الأول/ 1945 : أفراد من (الآرغون) يقتلون خمسة من رجال الجيش و الشرطة البريطانية في القدس و يافا و تل أبيب .
- 19/ كانون الثاني 1946 : عصابة (الآرغون) تشن هجوماً على السجن المركزي بالقدس مما يؤدّي إلى مقتل ضابطين بريطانيين .
- 25/نيسان 1946 : هجوم للآرغون على مرأب عسكري في تل أبيب يؤدّي إلى مقتل سبعة من الجنود البريطانيين .
- 17/حزيران/1946 : وقوع اعتداءات متزامنة من قبل (الهاغاناة) على ثماني سكك حديد رئيسية و جسور على طرق عامة .
- 18/ حزيران/ 1946 : خطف ستة ضباط بريطانيين في تل أبيب و القدس على أيدي أفراد من عصابة الأرغون .

- 22/تموز/1946 : أفراد من الآرغون ينسفون جناحاً كان مقراً للإدارة المدنية البريطانية في فندق الملك داود بالقدس ، و يؤدّي ذلك إلى مقتل 91 مدنياً . و بعد يومين أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيضاً عن الإرهاب في فلسطين و فيه اتهام للوكالة اليهودية بالقيام بأعمال إرهابية بالاشتراك مع عصابتي الآرغون و شتيرن .
- 9/أيلول/ 1946 : إرهابيون صهاينة ينسفون بيت أحد ضباط الأمن البريطانيين ، مما أدّى إلى مقتله و زوجته .
- 30/تشرين الأول/ 1946 : أفراد من الآرغون يهاجمون بالقنابل محطة سكة الحديد بالقدس ، و يقتلون جنديين بريطانيين و شرطياً واحداً و يجرحون 11 جندياً .
- 9/تشرين الثاني/ 1946 : مقتل أربعة من الشرطة البريطانية في حادث نسف منزل نفذته عصابة الآرغون .
- 13 تشرين الثاني/ 1946 : مقتل ستة من رجال الشرطة البريطانية و جرح عشرة آخرين في هجوم شنته عصابة الآرغون على قطار على خط سكة الحديد بين اللد و القدس .
- 17/تشرين الثاني/ 1946 : مقتل ثلاثة من أفراد الشرطة البريطانية بالقرب من تل أبيب إثر انفجار لغم بسيارتهم زرعته عصابة الآرغون .
- 2 كانون الأول/ 1946 : مصرع أربعة جنود بريطانيين جراء انفجار لغم بسيارتهم زرعته عصابة الأرغون . (.. و بعد يومين تناشد الوكالة اليهودية اليهود في فلسطين بالكف عن أعمال الإرهاب ..!) .
- 12/كانون الثاني/ 1947 : مقتل اثنين من الشرطة البريطانية و اثنين من الفلسطينيين إثر تفجير سيارة ملغومة من قبل الآرغون في مقر الإدارة البريطانية في حيفا .
- 26/كانون الثاني/1947 : الآرغون تخطف رجل أعمال بريطانياً بالقدس ، و في اليوم التالي تخطف أحد كبار القضاة البريطانيين في تل أبيب.
- 28/شباط/1947 : إرهابيون صهاينة يقتلون 20 شخصاً من المدنيين و من أفراد الجيش و الشرطة البريطانية ، و يدمّرون نادي الضباط البريطاني بالقدس .
- 26/نيسان /1947 : الآرغون تفجّر سيارة ملغومة في معسكر (سارونا) البريطاني بالقرب من تل أبيب ، مما أسفر عن مقتل 6 من رجال الأمن البريطانيين .
- 21/أيار/ 1947 : عصابة الهاغاناة تنفذ عمليتين إرهابيتين بالقرب من تل أبيب تسفران عن مقتل مواطنين و جرح سبعة آخرين .
- 5/حزيران/ 1947 : عصابة شتيرن تعلن مسئوليتها عن الرسائل الملغومة التي أرسلت إلى كبار المسؤولين البريطانيين .
- 30/ تموز/1947: الآرغون تعلن قيامها بتنفيذ (الإعدام) بحق رقيبين من الجيش البريطاني خطفا قبل ذلك التاريخ.
- 15/آب/1947 : مقتل 12مواطناً بينهم أم و ستة أطفال ، في هجوم للهاغاناة على إحدى البيارات العربية .
- 13/كانون الأول/ 1947 : مقتل 35 من المواطنين المدنيين ، في سلسلة غارات هجومية تشنها الآرغون على مناطق سكنية فلسطينية في القدس و يافا و قرية الطيرة بالقرب من حيفا .
- 19/كانون الأول/1947 : مقتل عشرة مواطنين في هجوم نفذته الهاغاناة على قرية خصاص بالقرب من صفد .
- 29/ كانون الأول/1947 : مقتل 17 مواطناً إثر مهاجمة أفراد من الآرغون لحشد من المدنين الفلسطينيين في باب العمود بالقدس .
- 30/كانون الأول/1947 : مقتل ستة مواطنين بعد أن ألقى أفراد من الآرغون قنبلة على العمال في مصفاة النفط في حيفا ، و عصابة الهاغاناة قتلت 17 مواطناً و جرحت 33 في هجوم على قرية بلد الشيخ بالقرب من حيفا .

- 4/كانون الثاني / 1948 : الآرغون تفجّر سيارة مفخّخة في مركز الحكومة في يافا ، و يسفر ذلك عن مقتل 26 من الفلسطينيين المدنيين .
- 5/ كانون الثاني/ 1948 : الهاغاناة تنسف فندق سميراميس بالقدس فتقتل 20 مواطناً .
- 7/ كانون الثاني / 1948 : مقتل 25 مواطناً و جرح العشرات بسبب متفجرات زرعتها الآرغون في باب الخليل بالقدس .
- 14/ شباط/ 1948 : مقتل 11 مواطناً و نسف 14 بيتاً في هجوم للهاغاناة لقرية سعسع قضاء صفد .
- 3/آذار / 1948 : عصابة شتيرن تدمّر مبنى في حيفا بسيارة مفخّخة و يسفر ذلك عن مقتل 11 مواطناً و جرح 27 آخرين .
- 31/آذار/ 1948 : مقتل 24 مواطناً و جرح 61 آخرين ، في حادث نسف قطار نفّذته الآرغون .
- 9/نيسان/ 1948 : رجال الآرغون يذبحون 245 من سكان دير ياسين .

و عودة إلى شامير ، فهو ارتبط بأشهر عملية إرهابية حدثت أثناء حرب فلسطين ، و هي اغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت ، ابن عم ملك السويد ، الذي حضر إلى فلسطين ، و أبرم هدنة بين الطرفين العربي و الصهيوني ، و أعد تقريراً اقترح فيه أن تكون منطقة النقب ضمن حدود الدولة العربية المقترحة ، و كان ذلك سبباً كافياً بالنسبة لشامير و رفاقه في حركة ليحي و هي جزء من منظمة الآرغون الإرهابية لقتله بالرصاص في القدس .

و عمل شامير ، حسب مصادر صهيونية لمدة عشرة أعوام في جهاز الموساد الصهيوني ، الذي يتولى الأعمال الاستخبارية في الخارج . و في أواخر نيسان عام 2000م ، كتب الصحافي الصهيوني شلومو نكديمون تقريراً في صحيفة يديعوت أحرانوت ، عن تلك السنوات التي عمل فيها شامير في الموساد ، و يتبين من المعلومات القليلة التي قدّمها شامير نفسه ، أنه تورط في التخطيط لما يسميه كاتب التقرير (التصفيات الجسدية) ، و أنه قام بمهمات في الدول العربية .

و يشير التقرير إلى أن شامير التحق بالموساد و عمره 40 عاماً ، بعد فترة إعداد استمرت ستة أشهر تعرّف خلالها على وحدات الموساد المختلفة ، و عمل في قسم يتولى مهمات في الدول العربية ، ثم أسس وحدة أطلق عليها اسم (مفراس) هدفها زرع عملاء صهاينة في الدول العربية .

و تدرّج شامير في سلم الرتب في الموساد و جال عدة دول في العالم للقيام بالمهام الموكلة له . و خلال التقرير أعرب شامير عن تأييده لأسلوب الاغتيالات ، و لم ينفِ أقوالاً لزملاء له من وحدة (مفراس) عن تأييده لاغتيال زعيم عربي ، يعتقد أنه جمال عبد الناصر ، و لم تنفذ بسبب قرار من القيادات السياسية ، و لو نفذت تلك العملية (لكانت العنوان الرئيسي حتى اليوم) .

تاريخ شامير حافل بالأعمال الإرهابية ، سواء و هو مسئول في العصابات الصهيونية ، أو بعد تأسيس دولة (إسرائيل) ، و كذلك الآخرين ، من بن غوريون إلى بيغن ، إلى غولدا مائير ، إسحاق رابين ، و موشي ديان ، و شمعون بيرس ، و عيزر وايزمن ، و حتى الرموز اليسارية مثل أوري أفنيري ، و ذلك هو منطق الأمور في دولة ، بنيت على أساس عمل من أشد الأعمال إرهابية و هو سرقة الأرض ، حتى لو اختارت في حياتها الداخلية ، أساليب متطورة في حياتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

جملة معترضة : إرهابي سابق

في عام 1948 كان أوري أفنيري ، الشخصية المعروفة و المركزية ضمن معسكر اليسار الصهيوني و رئيس كتلة السلام ، من ضمن العصابات الصهيونية التي حاصرت و شرّدت سكان عدة قرى فلسطينية و بعد خمسين عاماً من ذلك التاريخ ، الذي حفر في ذاكرة الفلسطينيين و العرب باسم النكبة ، أمضى

أفنيري ، عطلة عيد الميلاد في مخيم الدهيشة ، مع أصدقاء فلسطينيين وجدوا في المخيم نتيجة سياسة الإرهاب التي اتبعتها العصابات الصهيونية ضدهم .

التقيت أفنيري الذي قدِم مع زوجته و طرحت عليه عدة أسئلة ، ربما و هي تشكّل جملة معترضة في موضوعنا عن الاغتيالات أن توضح و لو نسبياً الخلفية التي يستند إليها القادة الصهاينة في سياستهم الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني ، التي يمكن وصفها بكثير من الاطمئنان بأنه : القتل من أجل القتل .. !

– سألت أفنيري : ماذا كنت تفعل عام 1948 ؟

– كنت جندياً في الجيش (الإسرائيلي) ...

– لم يكن هناك جيشاً إسرائيلياً بعد ؟

– الجيش بدأ ، عندما بدأت الحرب عام 1948 ، لم يكن جيشاً رسمياً و كان اسمه الهاجناة ، و عندما أعلنت دولة (إسرائيل) عام 1948 أصبحت هذه الكتائب جيش الدفاع (الإسرائيلي) .. ، و كنت أنا في كتيبة (جفعاتي) ، عملنا على طريق القدس في قرى مثل (خلدة) و (دير محيسن) ، و في وقتٍ من الأوقات كنت قريباً من قرية (زكريا) و لكنني لم أدخل (زكريا) محارباً .

يعتقد أفنيري بأن الحديث عن الحرب عام 1948 ، و ما حدث فيها يستلزم ليس العودة خمسين عاماً للوراء ، بل إن الواقع يستلزم العودة 120 عاماً إلى الوراء ، حيث وصول أول دفعة من المستوطنين اليهود إلى فلسطين . و يضيف : (منذ ذلك التاريخ بدأ صراع تاريخي بين شعبين ، يعتقد كلُ واحد منهما بأن الأرض ملكية لكل منهما ، و هذا يختلف عن أية حرب أخرى أعرف عنها ، لأنه في العادة تقع الحرب بين دولتين حول قطعة أرض ، بينما الحال هنا فإن كلاً من الشعبين يدعي بأن الأرض له ، و أنا كنت أعتقد بأن على الشعبين كان عليهما أن يناضلا معاً ضد الاستعمار الخارجي) !! .

و يشير أفنيري إلى أنه عمل من أجل ذلك حركة عام (1946) أي قبل الحرب ، و من أجل ذلك أصدر أيضاً كتاباً في نهاية عام 1947 بعنوان (الحرب و السلام في المنطقة السامية) و استخدم عبارة (السامية) لأنها في رأيه هي العبارة الوحيدة التي توحّد سكان هذه الأرض ، و لم يستخدم كلمة شرق .. لأنها غير مناسبة و ليس لها معنى فالشرق بالنسبة لمن ... ؟

و يقول ، إنه أصدر ، بعد تلك الحرب ، كتابين أحدهما كان شعبياً جداً ، و كان لسنوات أحد الكتب الأكثر مبيعاً في (إسرائيل) ، أما الكتاب الثاني فهو بعنوان (الوجه الآخر للعملة) و الذي قوطع من قبل السلطة (الإسرائيلية) ، و تحدث فيه عن الجرائم و المجازر التي وقعت خلال حرب عام 1948 .

و رداً على سؤال قال أفنيري إن تلك الحرب كان لا بد منها في الصراع ، و يقول إن المهم تجاوز نتائج ذلك التاريخ و إيجاد حلاً للصراع .. ! و يعتقد أفنيري بصحة موقفه في المشاركة في تلك الحرب : (كنا متأكدون في ذلك الوقت بأننا ندافع عن حياتنا ، و إذا خسرنا الحرب كنا على قناعة تامة ، بأننا إذا خسرنا سنرمى خارج البلاد ، لذلك كان شعارنا ليس هنالك خيار آخر) .

و يقول رداً على سؤال (كان هنالك تأثير للقوى الأجنبية لكن الصراع كان بين شعبين ، حتى لو لم يكن هناك فرنسيون أو إنجليز أو روس ، الجانب اليهودي كان لديه هدفٌ واضحٌ و هو إقامة دولة يهودية مستقلة ، و بعد الحرب العالمية الثانية التي قتل فيها (6) ملايين يهودي ، كان علينا أن نحصل على دولة يهودية مستقلة هنا) .

و يضيف أفنيري : (قبل مائة عام كان اليهود أقلية ، في نهاية القرن الماضي كان هنالك (50) ألف يهودي و نصف مليون فلسطيني ، نحن لا نختلف على الوقائع ، لكننا نختلف في تفسيرها) .

و رداً على سؤال كيف يبرّر الإرهاب الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في تلك الحرب قال أفنيري : (الأعمال التي حدثت اعتبرت إرهابية من الجانبين ، لسبب بسيط لأن كل طرف لم يكن يعترف بالآخر) .

و أضاف : (من الخطأ اتهام الجانب اليهودي بارتكاب مجازر ، فهناك أعمال فظيعة حدثت من الجانب الآخر ، فمثلاً هنالك (35) من جنودنا قتلوا في الطريق إلى غوش عتصيون و قطعت رؤوسهم و علقت و ساروا بها معلقة في القدس ، و نحن رأينا صورهم على تلك الحال ، في بداية الحرب كان كل جانب مقتنع أنه إذا سيطر فيجب قتل الجميع ، ما كان يحدث شبيهاً بما حدث فيما بعد ، و في هذه السنوات في البوسنة ، في النهاية الذين عانوا هم الفلسطينيين لأننا كسبنا الحرب ، و يجب أن لا ننسى أنه في المناطق التي كان يسيطر عليها العرب لم يبقَ أي يهودي فيها و في البلدة القديمة في القدس ، تم إما قتل اليهود أو أسرهم ، لقد كانت حرب قاسية بين الطرفين ، عندما دخلنا الحرب كان هنالك 635 ألف يهودي في فلسطين قتل منهم ستة آلاف يهودي ، كل أصدقائي قتلوا ، كانت حرباً قاسية جداً عنيفة من الطرفين) .

و أخذ أفنيري ، الذي غالط في سرد الحقائق مثل إشارته لما حدث في مستوطنات كفار عتصيون ، طرف الحديث إلى جانب آخر لترسيخ ما طرحه من أفكار : (في الأول من أبريل عام 1948 ، بدأنا الهجوم لفتح الطريق إلى القدس ، و كانت فرقتان من الجيش تنتظر في ميناء تل أبيب ، قدوم سفينة من الاتحاد السوفيتي محملة بالأسلحة ، جميع أسلحتنا جاءت من الاتحاد السوفيتي و مصنوعة في تشيكوسلوفاكيا و خلال الحرب كان الاتحاد السوفيتي يعطينا دعماً دائماً ، و يمدّنا بالبنادق و المدافع ، لأنهم اعتقدوا أن وجود دولة يهودية هنا أفضل من مستعمرة بريطانية ، و حتى عام 1951 كان السوفيت يعطوننا دعماً سياسياً كاملاً ، و لكن بعد وفاة ستالين بدأت السياسة السوفيتية تتغير لصالح العرب) ..

– و لكننا نعرف أن الاتحاد السوفيتي كان يحارب النشاط الصهيوني ، و اعتقلت القوات السوفيتية ، مثلاً ، مناحيم بيغن و رحّلته لسيبيريا بسبب نشاطه الصهيوني كما رواها في مذكراته .

– صحيح ... و لكنهم كانوا يحاربون النشاط الصهيوني في بلادهم و ليس هنا .

– سالت أفنيري : هل ارتكبت جرائم في تلك الحرب ؟

– القتل محتمل جداً ، كل حرب يحدث فيها ذلك ، خصوصاً و أننا كنا نحارب في الليل ...

– أين حاربت .. ؟

– قاتلت في عدة قرى من (دير محيسن) حتى (عسقلان) ، و كان لوحدتي دوراً في معارك كثيرة حدثت معظمها في الليل ، و أنا أصبت في تلك الحرب في منطقة (عراق المنشية) و التي اسمها اليوم (كريات غات) و كان في الجانب الآخر الرئيس عبد الناصر ، و في كتابي (إسرائيل بدون صهيونية) كتبت فصلاً عن هذا الموضوع و طلبت من صديق مشترك ، هو (أريك رولو) أن يعطيه لعبد الناصر بعد أن أصبح رئيساً ، و قال عبد الناصر إن وصفي للأحداث كان صحيحاً .

– ما هو شعورك الآن و أنت شاركت في ذلك الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني ؟

– دعنا لا نسميها إرهاباً ، نسميها حرباً ، حرب 1948 كانت مأساة و محزنة جداً و نتيجتها مازلنا نعيشها حتى الآن ، و لا توجد فائدة لأيّ جانب أن يفكّر بنفس الاعتقاد لدى الطرف الآخر ، و الحديث عن الطرف اليهودي كعصابات من القتلة ، و الآن هنالك كتّاب يهود يحكون عن العصابات العربية ، يجب أن نبتعد عن هذه الكلمات ، كلا الطرفين حاربا من أجل هدف ...

– هل تشعر بندم على مشاركتك في تلك الحرب ؟

– لا ... ، و لكنه من المؤسف ، و بعد خمسين عاماً من الحرب ، لم نضع نهاية للمأساة ، مأساة اللاجئين ، و يجب أن نبدأ الآن في التفكير بوضع حد لمأساة اللاجئين ، و من مضمون السلام أن نجد حلاً عادلاً و عملياً لمأساة اللاجئين !! .... و دائماً عندما أتقي أصدقاء من الفلسطينيين ، أسألهم من أية قرى لجأوا أو لجأت عائلاتهم ، و كثير منهم يذكرون أسماء قرى قاتلت فيها ، و بالأمس سألت (ساجي سلامة – المسؤول السابق في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) و روى لي كيف خرجوا من عسقلان ، و قلت له إنني شاهدت خروجهم من على تلة قريبة ، و كنت وقتها (حزيناً) لخروجهم ، و أعتقد أن تهجير الناس كان خطأ ، و أعتقد و بعد كل هذه السنوات لم نغير الماضي و لكننا نستطيع التأثير في الحاضر و المستقبل و يجب أن يكون حلٌ في هذا السلام للاجئين فلا يعقل أن نعمل سلاماً مع نصف المجتمع الفلسطيني و نترك الآخرين ، الذين في الخارج بدون سلام .

أضاف أفنيري : (كان لي صديق هو عصام السرطاوي ، الذي ولد في عكا ، و أرسله عرفات عام 1975 لفتح اتصالات مع (الإسرائيليين) ، و كنا نجتمع في اجتماعات عامة في أوروبا ، و كان عصام يقول دائماً : أنا و أفنيري مخربون قدماء ، نريد أن نعمل معاً سلاماً ، .. في الصراع التاريخي بين الفلسطينيين و (الإسرائيليين) ، هناك صراع آخر بين معسكر السلام من الطرفين و أعداء السلام ، و أنا في هذه الحرب من المعسكر الأول) ..

– و سألت أفنيري : هل صداقتك مع الفلسطينيين و زياراتك لهم هي نوع من طلب المغفرة ؟

– أفنيري : أعتقد أنه قبل أن نصل للسلام الحقيقي ، فعلى دولة (إسرائيل) أن تعتذر للشعب الفلسطيني ، فبينما كنا نقاتل ، قمنا بعمل غير عادي ضد الفلسطينيين ، فالاعتذار مهم جداً ... و شخصياً أشعر بامتنان شديدٍ لأن يتم استقبالي في مخيم اللاجئين و لا أنسى بأنني كنت جزءاً من هذه الحرب و لديّ مشاعر عميقة اتجاه أصدقائي الفلسطينيين (!!) .

****

و لكن ما حدث للشعب الفلسطيني لا يمكن معالجته ، بأي شكلٍ من أشكال المشاعر .. ! حتى لو كانت من إرهابي (سابق) كان مقتنعاً أنه يقوم بواجبه تجاه شعبه و (وطنه) .. !

الفصل الثاني
حروب غولدا المستمرة

(من يقتل إسرائيلياً .. !)

.. في الذكرى الحادية و العشرين لقيام مجموعة فلسطينية ، هي المنظمة التي عرفت باسم أيلول الأسود ، بعملية احتجاز البعثة الرياضية الصهيونية في دورة الألعاب الأولمبية في ميونخ الألمانية عام 1972 ، و التي انتهت بقتل الرياضيين و نصف خاطفيهم ، أدلى أهرون ياريف مدير مركز الأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب ، و الذي شغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية الصهيونية في تلك الفترة (فترة ميونخ) بحديث مدوّي لشبكة التلفزيون البريطانية (بي.بي.سي) في أيلول 1993 روى فيه قصة الاغتيالات التي نفّذتها (إسرائيل) و طالت عدداً من القادة الفلسطينيين في عواصم عالمية مختلفة بطلب و موافقة غولدا مئير رئيسة وزراء (إسرائيل) في تلك الفترة ، و التي استمرت لسنوات تالية ..

و رغم أن الجميع كان يدرك مسؤولية (إسرائيل) عن تلك الاغتيالات ، إلا أن اعترافات ياريف ، أثارت ضجة كبيرة حتى في (إسرائيل) نفسها . قال ياريف : (كان هدفنا توصيل رسالة للفلسطينيين و لغيرهم ، بأن من يقتل (إسرائيلياً) سيظل مطارداً حتى في فراشه) .

و القصة ، كما رواها رئيس الاستخبارات الأسبق ، و نقلتها في حينه وكالات الأنباء و شغلت عناوين الصحف لفترة و كانت مدار تعليقات عديدة صهيونية و فلسطينية و عربية و عالمية ، هي أن غولدا مائير رئيسة الوزراء الصهيونية الشهيرة ، شكّلت فرقة اغتيالات ، بعد عملية ميونخ ، و بدأت الفرقة عملها بإشراف رئيس الموساد وقتذاك (تسفي زامير) ، و كان على رأس الفرقة (مايك هراري) المرتزق الصهيني المعروف فيما بعد و الذي كان مقرباً من رئيس بنما السابق المعتقل في أمريكا الآن (نورييغا) .

و حسب ذكر ياريف لأسماء الذين تم اغتيالهم بحجة ميونخ ، يتضح بأن العديد منهم لم يكن له علاقة بالعمل العسكري بشكلٍ عام ، و بميونخ على وجه الخصوص ، و ربما لم يحمل بعضهم مسدساً في حياته ، و هو ما كانت تفسره المصادر الفلسطينية ، بأن عجز الموساد و فشله ، في أحيان كثيرة ، و لأسباب مختلفة عن الوصول للعسكريين ، كان يعوّض باغتيال الدبلوماسيين و الكتاب .

و جاء ياريف بعد سنوات من الصمت ليبرر تلك الموجة الطويلة من الاغتيالات التي استمرت سنوات ، بحادث مقتل الرياضيين في ميونخ ، و هو أمر من الصعب إخضاعه لأي منطق ، إلا أن سياسة الاغتيالات هي استراتيجية ثابتة لدى قادة (إسرائيل) يمارسونها ، في كل الظروف و كل الأوقات ، و بدون حاجة لأي مبرر .

و من الفلسطينيين الذين تم اغتيالهم حسب رواية ياريف ، و من الذين تجاهل ذكر أسماءهم ، و من الذين اغتيلوا بعد اعترافاته :

– بعد ميونخ سجلت محاولات اغتيالات عديدة بالطرود الملغومة و من بين الذين تم استهدافهم بتلك الطرود ، ممثل منظمة التحرير في الجزائر : أبو خليل الذي أصيب بجراح ، ممثل المنظمة في طرابلس مصطفى عوض و أصيب بالشلل و العمى ، فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ، هايل عبد الحميد من قادة فتح (و الذي سيستشهد فيما بعد) تسلّما طردين مفخّخين أثناء وجودهما في القاهرة ، عمر صوفن مدير الصليب الأحمر في استكهولم و فقد أصابع يديه ، عدنان أحمد من قادة اتحاد الطلبة الفلسطينيين أصيب بجراح في بون ، أحمد عبد الله و هو من نشطاء الحركة الطلابية : فقد ذراعه في كوبنهاجن .

– وائل زعيتر (1934 – 1972) ، و هو سياسي و أديب و دبلوماسي ، و ابن مؤرخ فلسطيني معروف هو عادل زعيتر عمل في العمل الإعلامي و الدبلوماسي التابع لمنظمة التحرير ، و خلال عمله ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في روما ، سجّل له نجاحه في إقامة علاقات واسعة مع النخب السياسية و الأدبية و الثقافية الإيطالية ، و استطاع أن يقدّم القضية الفلسطينية بنجاح ملحوظ للرأي العام الإيطالي ، و أسس مع قوى إيطالية مختلفة لجنة للتضامن مع القضية الفلسطينية ، و ربطته علاقات مع الحزبين الاشتراكي و الشيوعي الإيطاليين ، و ترجم (ألف ليلة و ليلة) للغة الإيطالية ، و كان صديقاً لأديب إيطاليا الكبير ألبرتو مورافيا ، وصله مايك هراري ، في 1972/10/17 بعد فترة وجيزة من عملية ميونخ ، و اغتاله في روما ، و شارك رئيس الموساد نفسه (زامير) باغتياله بإطلاق 12 رصاصة عليه من مسدسات كاتمة للصوت .

– الدكتور محمود الهمشري (1938 – 1972) ممثل منظمة التحرير في فرنسا ، و من المناضلين الأوائل في حركة فتح ، دخل في عام 1968م إلى الأرض المحتلة لتنظيم خلايا للمقاومة ، اغتيل يوم 1972/12/8م ، بواسطة شحنة ناسفة وضعت بجانب تلفون منزله ، و مثل زميله وائل زعيتر ، نجح في إقامة علاقات واسعة مع ممثلي الرأي العام الفرنسي ، و كان هدفاً سهلاً للموساد الصهيوني بحكم عمله السياسي و الدبلوماسي ، و لم يحمِه وجوده الدبلوماسي في فرنسا من قبضة الموساد . و حسب مصادر فلسطينية ، فإن الموساد استخدم حيلة غير معقدة للإيقاع به ، فقبل الاغتيال اتصل به شخص منتحلاً صفة صحافي إيطالي ، طالباً إجراء مقابلة معه ، و تم تحديد مكان اللقاء في مكتب المنظمة في باريس ، و في هذه الأثناء ، التي ضمن فيها الموساد غياب الهمشري عن المنزل ، تسلل عملاؤه إليه ، و وضعوا عبوة ناسفة في الهاتف ، و عندما رفع الدكتور الهمشري سماعة الهاتف ليجيب عن مكالمة ، ورد على سؤال الطالب على الطرف الآخر ، بأن الدكتور الهمشري يتحدث ، ضغط عملاء الموساد على الزر القاتل ، فتفجّر الهاتف بالدكتور الهمشري ، و تسربت معلومات عن مسؤولية مايكل هراري عن اغتياله .

– باسل الكبيسي (1934 – 1973) ، العراقي أحد نشطاء حركة القوميين العرب و أحد كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيما بعد و الذي اغتيل ، بسهولة ، في باريس أيضاً (1973/4/6) بإطلاق عدة طلقات عليه ، من قبل إرهابيين ، من مسدس بريتا كاتمٍ للصوت ، و بعد استشهاده نشر رفاقه في الجبهة الشعبية رسالته التي نال عنها درجة الدكتورة في العلوم السياسية ، و هي دراسة هامة عن (حركة القوميين العرب) .

– اغتيال ثلاثة من القادة البارزين ، كمال ناصر : الناطق باسم منظمة التحرير ، كمال عدوان ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، محمد يوسف النجار : عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، و ذلك في العملية التي عرفت باسم ربيع فردان يوم 1973/4/10 .

– زياد وشاحي ، اغتيل في قبرص (1973/4/9) ، و ذلك بتفخيخ سيارته .

– عبد الهادي نفاع و عبد الحميد الشيبي ، اغتيلا في روما (1973/6/10) ، بتفخيخ سيارة .

– حسين علي أبو الخير : اغتيل في نيقوسيا (1973/11/25) ، و كان ممثلاً لمنظمة التحرير في قبرص ، و استطاع عملاء الموساد اغتياله بواسطة شحنة ناسفة وضعت تحت سريره في الفندق الذي ينزل فيه ، و كان يعتبر قناة الاتصال بين المنظمة و المخابرات السوفيتية .

– موسى أبو زياد : اغتيل في نيسان 1973م في أثينا بشحنة ناسفة وضعت في غرفة فندقه .

– محمود بوضياء : و هو مواطن جزائري يعمل في صفوف منظمة التحرير اغتيل في باريس (1973/6/28) بواسطة سيارة مفخخة . و حكاية بوضياء الذي عمل في فترة من حياته مخرجاً مفجعة ، فهو كان في بيروت عام 1973 عندما وقعت عملية (ربيع فردان) التي تقل فيها ثلاثة من كبار قادة منظمة التحرير الفلسطينية التي طلبت منه ، و هو الذي يتقن اللغة الفرنسية ، أن يساعد في التحقيق مع مواطن فرنسي اسمه : إيف دي توريس كان يملك مطعماً في بيروت ، و اتضح للمحققين الفلسطينيين في قضية (ربيع فردان) أنه له علاقة بالموضوع .

و قيل إن الفرنسي كاد يعترف ، و لكن ضغوطاً من الدولة اللبنانية على جهاز الرصد الفلسطيني و اتهامه بأنه يمارس سلطات الدولة اللبنانية ، جعلته يسلم المواطن الفرنسي المتهم للحكومة اللبنانية التي أفرجت عنه بعد 24 ساعة و سمحت له بمغادرة لبنان و بعد شهر أرسل بوضياء رسالة من باريس التي وصل إليها لأصدقائه الفلسطينيين في بيروت قال فيها : "ليس من قبيل الصدفة أن أصطدم بالفرنسي دي توريس

الذي حققت معه في بيروت في كلّ مكان أذهب إليه في باريس" . و بعد يومين من تسلّم الرسالة اغتيل بوضياء .. !

– محمود ولد صالح ، و هو أحد كوادر منظمة التحرير اغتيل في باريس (1977/2/2) .

– الدكتور عز الدين القلق ، اغتيل في باريس 1978/8/2 ، التي كان ممثلاً لمنظمة التحرير فيها ، و لينضم لكوكبة المثقفين و الدبلوماسيين الذين طاولتهم يد الموساد الطويلة ، و هو ، من جانب آخر أحد ضحايا القصور الفلسطيني في حماية الكوادر .

– إبراهيم عبد العزيز : اغتيل بتاريخ 1978/12/15 في قبرص ، و كانت له مسؤوليات تتعلق بالعمل العسكري في الأراضي المحتلة .

– علي حسن سلامة ، القائد الأمني البارز في منظمة التحرير ، اغتيل في بيروت (1979/1/22) ، و المسؤول عن عدة عمليات استهدفت المصالح الصهيونية و الغربية ، و ارتبط اسمه خطأ بمنظمة أيلول الأسود و بعملية ميونخ أيضاً .

– زهير محسن ، زعيم منظمة الصاعقة ذات الصلة الوثيقة بحزب البعث السوري ، و ممثلها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، اغتيل في مدينة كان الفرنسية السياحية (1979/7/25) .

– يوسف مبارك ، و هو أحد المثقفين المناضلين ، اغتيل في باريس (1980/2/18) .

– الدكتور نعيم خضر ، ممثل منظمة التحرير في بروكسل ، و هو مناضل و مثقف معروف ، اغتيل في بروكسل (1981/6/1) .

– محمد طه ، و هو أحد ضباط الأمن في حركة فتح ، اغتيل في روما (1980/6/16) .

– طارق سليم : من كوادر حركة فتح و تم اغتياله في بيروت بتفجير قنبلة (1981/11/10) .

– إلياس عطية : من كوادر حركة فتح اغتيل و زوجته (1982/4/10) .

– نزيه درويش اغتيل خارج مكتب منظمة التحرير في روما (1982/6/16) .

– عزيز مطر ، و هو طالب فلسطيني في جامعة روما ، اغتيل بإطلاق النار عليه أمام منزله في روما (1982/6/17) .

– كمال حسن أبو دلو ، نائب مدير مكتب منظمة التحرير في روما ، اغتيل في روما (1982/6/17) .

– فضل سعيد الضاني ، نائب مدير مكتب منظمة التحرير في باريس التي اغتيل فيها (1982/7/23) .

– مأمون شكري مريش ، أحد مساعدي الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) و مكلف بالعمليات الخارجية ، تم اغتياله في أثينا (1983/8/30) .

– جميل عبد القادر أبو الرب ، مدير شركة ملاحة تجارية في اليونان ، اغتيل في أثينا (1983/2/13/22) .

– إسماعيل عيسى درويش ، من كوادر حركة فتح العاملين في القطاع الغربي المسؤول عن الأرض المحتلة ، اغتيل في روما (1984/12/14) .

– خالد نزال ، عضو اللجنة المركزية في الجبهة الديمقراطية ، اغتيل في روما (1986/6/9م) ، عندما أطلق النار عليه مسلحان على دراجة نارية على بوابة أحد الفنادق . و اتهمت عميلة أمريكية للموساد تدعى (ألن بكلي) بالتورط في حادث الاغتيال ، و حسب المصادر الفلسطينية فإن بكلي ، أصبحت عضوة في الجبهة الديمقراطية ذات التوجه اليساري و الأممي ، و تعرّفت على خالد نزال ، أحد المسؤولين العسكريين في الجبهة الديمقراطية ، و له علاقة بالعمل العسكري في الأرض المحتلة ، و عرفت ألن بكلي ، بموعد لقاء بين نزال و أعضاء من الجبهة في الأرض المحتلة سافروا للقاء نزال في العاصمة الإيطالية ، و كان من المفترض أن تحضر بكلي ، و لكن حضر بدلاً منها عميلان للموساد انتظرا نزال على باب الفندق ، فأطلقا النار عليه و فرّا على دراجتهم النارية ، ليسقط نزال شهيداً و ضحية للإرهاب الصهيوني ، و قصور الاحتياطات الأمنية الواجب اتخاذها .

– منذر جودة أبو غزالة ، قائد البحرية الفلسطينية و عضو المجلسين الثوري لحركة فتح و العسكري لمنظمة التحرير ، اغتيل في أثينا (1986/10/21) .

– و اغتال الموساد أيضاً ثلاثة من كوادر فتح ، عرفوا بميولهم الدينية ، و اتهموا بتخطيطهم لعمليتين ضد الصهاينة بالقدس في حائط المبكى و في الكنيست ، و اعتبروا مؤسسين للجناح العسكري لما سيعرف بحركة الجهاد الإسلامي ، و هم حمدي سلطان ، مروان الكيالي ، و محمد حسن الذين تم اغتيالهم في قبرص يوم 14/2/ 1988م ، عندما استقل الأصدقاء الثلاثة سيارة مروان الكيالي ، فتم تفجير السيارة عن بعد ، بينما كانت زوجة مروان ترقب المشهد من شرفة منزلها ، و كان ذلك أثناء التحضير لما عرف باسم سفينة العودة التي تمكّن عملاء الموساد من تفجيرها هي الأخرى في اليوم التالي . و كان المسؤول المباشر عن عملية الاغتيال رئيس الموساد وقتذاك ناحوم أدموني الذي أرسل فريقاً من القتلة إلى ميناء ليماسول القبرصي قاموا بتفخيخ السيارة التي أودت بحياة الرفاق الثلاثة و كانت من نوع فولكسفاجن (غولف) .

– خليل الوزير (أبو جهاد) ، الرجل الثاني في حركة فتح ، و من مؤسسي الحركة مع ياسر عرفات و آخرين ، و أرفع شخصية تغتالها (إسرائيل) ، و تم ذلك بعملية (غزو) في مقر إقامته في تونس العاصمة (16/4/1988م) .

– و بتاريخ 14/1/1991م تم اغتيال القائد الفلسطيني الأبرز صلاح خلف (أبو أياد) مع اثنين من مساعديه فخري العمري (أبو محمد) ، هايل عبد الحميد (أبو الهول) و هو مؤسس منظمة أيلول الأسود التي نفّذ رجالها عملية ميونخ ، و رجل الأمن الأول في فتح و منظمة التحرير ، و كانت منظمة التحرير فتحت تحقيقاً في الموضوع ، و حكم على منفّذي الاغتيال بالإعدام .

– عاطف بسيسو : أحد الذين خلفوا أبو أياد في قيادة جهاز الأمن الفلسطيني ، اغتيل في باريس (8/6/1992) .

و كان التبرير لمعظم عمليات الاغتيال هذه هو عملية قتل البعثة الصهيونية في ميونخ ، و هو ما يستوجب وقفة ، و إشارة إلى أن عمليات الاغتيال التي استهدفت كوادر و قادة منظمة التحرير ، سبقت العملية و مثال ذلك : محاولة اغتيال بسام أبو شريف رئيس تحرير مجلة الهدف الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بطرد ملغوم ، أدّى إلى إصابة أبو شريف بتشوهات في وجهه ، و محاولة اغتيال أنيس صايغ مدير مركز الأبحاث الفلسطيني و التي أحدثت تشوّهاً في جسد الرجل أيضاً ، و المحاولة الناجحة لاغتيال أحد الكوادر التي لم تعرف أبداً بنشاطها العسكري ، و هو غسان كنفاني الأديب المعروف ، الذي زرع الموساد عبوة متفجرة كبيرة تحت كرسي السائق في سيارته و عندما أدار المحرك صباح يوم 8/7/1972 م استشهد مع ابنة أخته لميس ، التي كان مصطحبها معه لتسجيلها في الجامعة، وغسان هو من معسكر سياسي مغاير لفتح، كونه عضوا بارزا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . و يمكن اعتبار عملية ميونخ في أحد وجوهها ردّ فعل على عملية الموساد ضد كنفاني في بيروت ، عندما أيقن أبو إياد و رجاله أن بيروت لم تعد آمنة لرجال منظمة التحرير ، و أنه لا بد من عملٍ و ردّ يفهم (الإسرائيليين) ، بأن الفلسطينيين يستطيعون الرد .

أما الوقفة فتتعلق بما جرى فعلاً في ميونخ ، و بعد أن استمع العالم مطولاً ، لاتهامات (إسرائيل) حول العملية ، تحدّث القائد الفلسطيني محمد داود عودة (أبو داود) ، الذي فشلت (إسرائيل) في محاولات لاغتياله ، للصحافي الفرنسي جيل دو جونشية و أصدر كتاباً روى فيه تفاصيل عملية ميونخ بعنوان (فلسطين : من القدس إلى ميونخ) و أثار ذلك زوابع في صيف 1999م أي بعد 27 عاماً من ميونخ ، محملاً القيادة (الإسرائيلية) و غولدا مئير المسؤولية عن مقتل الرياضيين (الإسرائيليين) في ميونخ ، و مؤكّداً أن معظم من تم اغتيالهم بحجة ميونخ ليسوا لهم علاقة بذلك ، و أن (إسرائيل) لا بد و أنها كانت تدرك ذلك .

ميونخ أولاً

اكتسبت عملية ميونخ التي تبنّتها منظمة أيلول الأسود ، و التي أخذت اسمها من الأحداث الدامية في الأردن بين قوات منظمة التحرير و الجيش الأردني و التي انتهت بخروج الفدائيين الفلسطينيين من

الأردن إلى لبنان ، التي كان قائدها الأبرز صلاح خلف (أبو أياد) ، أهمية كبيرة و أحدثت دوياً و صدى تردّد صداه في العمليات المخابراتية الكثيرة خلال أكثر من عقد في عواصم العالم المختلفة و التي كان من نتائجها المأساوية تلك الاغتيالات التي طالت مثقفين و سياسيين و دبلوماسيين فلسطينيين و عرب بذريعة مسئوليتهم عن تلك العملية و هو أمر غير صحيح .

و في صيف 1999م ، فجّر القائد العسكري الفلسطيني السابق محمد داود عودة (أبو داود) قنبلة غير عسكرية هذه المرة ، و هو المسؤول عن تفجيرات عسكرية كثيرة ، حين نشر كتابه (فلسطين من القدس إلى ميونخ) الذي يتحدّث فيه للصحافي الفرنسي جيل دو جونشية ، عن رحلته من مسقط رأسه في سلوان بالقرب من القدس إلى تخطيطه لعملية ميونخ ، و اعترافه بمسئوليته المباشرة عن تلك العملية ، التي أودت بحياة 11 رياضياً صهيونياً و رجل شرطة و طياراً ألمانيين ، و نافياً أي علاقة لآخرين ارتبطت أسماؤهم بمنظمة أيلول الأسود أو ميونخ بتلك المنظمة أو العملية أمثال أبو حسن سلامة الذي اغتيل في بيروت عام 1978م رغم أنه أصدر بياناً بمسؤولية المنظمة عن إحدى العمليات التي قام بها ، و كذلك أبو يوسف النجار الذي اغتيل في عملية ربيع فردان في بيروت 1972م و الذي أصدر بياناً أعلن مسؤولية منظمة أيلول الأسود عن اغتيال وصفي التل رئيس وزراء الأردن ، و حتى خليل الوزير الرجل الثاني في فتح الذي اغتالته المخابرات الصهيونية عام 1988 في تونس لم يكن له علاقة بمنظمة أيلول الأسود أو عملية ميونخ ، رغم أنه أصدر في إحدى المرات بياناً أعلن فيه مسؤولية أيلول الأسود عن عملية نفّذها رجال أبو جهاد في بانكوك ، و هذا كله على مسؤولية أبو داود ، بعد سنوات طويلة من الصمت .

و لدى الإعلان عن نشر الكتاب بالفرنسية ، و إعطاء أبو داود أحاديث عديدة للصحافة عن حقيقة ما حدث في ميونخ بالأسماء و المعلومات ، أعلنت (إسرائيل) عن عدم سماحها لأبي داود بالعودة إلى فلسطين ، و التي كان دخلها في ظروف سمحت فيها (إسرائيل) لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بالدخول إلى غزة لعقد اجتماع حضر جلسته الافتتاحية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون و قرر المجلس إلغاء بنود في الميثاق الوطني الفلسطيني كانت (إسرائيل) تشترط إلغاءها .

و لم تكن (إسرائيل) وحدها التي أثارها ما قاله أبو داود من معلومات جديدة عن عملية ميونخ ، فالأرجح أنها كانت تعرف الكثير من الحقائق عن تلك العملية و عن مسؤولية صلاح خلف (أبو أياد) و أبو داود عنها ، بل أعلنت فرنسا مثلاً بأن أبو داود شخص غير مرغوب فيه و منعته من دخول البلاد عندما دعته دار النشر (أن كاري ير) التي أصدرت كتابه (فلسطين : من القدس إلى ميونخ) للحضور إلى فرنسا احتفالاً بصدور الكتاب .

و أصدرت ألمانيا مذكرة توقيف بحق أبو داود لاعترافه بمسئوليته عن العملية التي جرت فصولها الرئيسية على أرضها . و المذكرة أصدرها المدعي العام في جمهورية بافاريا ألفريد فيك ، و لم تكن تلك المرة الأولى التي يحدث فيها هذا ، ففي عام 1977م أوقف أبو داود في باريس ، بموجب طلب تسليم من محكمة بافاريا ، و لكن السلطات الألمانية الفدرالية أبطلت ذلك الطلب في حينه و أبلغت فرنسا بذلك .

و كلا الموقفين (الإسرائيلي) و الألماني ، بعد نشر الكتاب و الزوابع التي خلقها ، لهما أسبابهما ، التي سنتوقف عندها بعد أن نعرف ما حدث في ميونخ حسب رواية أبو داود .

و استهجنت بعض الأوساط الفلسطينية ما ذكره أبو داود في مقابلاته الكثيرة ، عن رفاق السلاح السابقين و معظمهم رموز وطنية بارزة مثل أبو يوسف النجار عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الذي اغتالته (إسرائيل) في نيسان 1972م . و حدث تنابذ إعلامي ، إن صح التعبير ، من مناضلين سابقين ، بحق أبو داود ، معتبرين أن (التاريخ لا يكتبه شخص واحد) ، و متهمينه بأنه يحاول التقليل من أدوار الآخرين .

و حظي أبو داود بتكريم بعض الجهات ، فمنح جائزة (فلسطين – محمود الهمشري) و الهمشري كما أشرنا ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي اغتيل في فرنسا علم 1973م ، لسنة 1999م ، تكريماً له بعد نشر كتابه ، و أنشأت الجائزة جمعية التضامن العربية – الفرنسية و مجلة فرنسا – البلاد العربية ، بعد اغتيال الهمشري .

يقول أبو داود إنه كان موجوداً في 1972/8/18م في العاصمة التونسية ، مع أبي عمار و أبو يوسف النجار و أبو إياد ، في دارة وزير الخارجية التونسي محمد المصمودي الفخمة التي أعارها لهؤلاء ، حين كان هو في إجازة .

و سبب وجود أبو داود مع قادة الصف الأول أولئك ، هو أن العادة جرت أن يرافق أي وفد من اللجنة المركزي لحركة فتح حين يكون في زيارة لبلد آخر لإجراء محادثات سياسية أن يرافق الوفد واحد أو

اثنان من المجلس الثوري لحركة فتح ، و أبو داود عضو في هذا المجلس الذي ينتخب من بين أعضائه ، قيادة حركة فتح .

و ذهب مع هؤلاء القادة إلى تونس تلبية لطلب صلاح خلف (أبو أياد) الذي قال له ستمضي معنا يومين أو ثلاثة ثم تتجه إلى ميونخ .. ! ، تلك المدينة الألمانية كان سيتم فيها افتتاح الألعاب الأولمبية في 26 آب .

و كان أبو داود و أبو أياد و محمود عباس (أبو مازن) ، فكّروا بالقيام بعملية مدوية للفت انتباه العالم للقضية الفلسطينية ، و كان التفكير بدأ بعملية خطف الرياضيين (الإسرائيليين) المشاركين في تلك الألعاب .

في البداية كان هناك تفكير للعمل ضد الموساد و أذرعه ، و لكن جاءت عملية قتل غسان كنفاني في 1972/7/8م ، لتحمل رسالة فهمها المسؤولون الفلسطينيون بأن الصهاينة يقتلون من يستطيعون الوصول إليه من القيادات الفلسطينية بغض النظر عن مهامه : عسكرية أم سياسية كما كانت مهمات غسان ، لتجعلهم يفكّرون بعمل كبير يقول للصهاينة إن الفلسطينيين يستطيعون الوصول إليهم في الخارج حيث يسرح و يمرح رجال الموساد و ليرضوا شعبهم الذي كان ينتظر منهم عملية ذات طابع ثأري على عمليات الاغتيال و على القصف الصهيوني المتزايد لقواعد الفدائيين في لبنان ، و كان هناك تقدير بأنه إذا لم يكن هناك مبادرة لعمل ثأري ، فستخسر فتح ، كبرى الفصائل الفلسطينية ، كثيراً جداً من رصيدها .

و كان هناك عدة اقتراحات ، مثل استهداف سفارات و قنصليات صهيونية ، و لكنها رفضت ، لتجنب الإحراجات مع الدول المضيفة لتلك السفارات و القنصليات ، و برزت فكرة ميونخ ، عندما رفضت اللجنة الأولمبية إشراك فريق فلسطيني في الأولمبياد العشرين في ميونخ ، فاقترح فخري العمري (أبو محمد) مساعد أبو إياد و الذي اغتيل معه لاحقاً ، بالدخول إلى القرية الأولمبية بدون إذن .

و عندما سأله أبو إياد :

– ماذا نفعل هناك ؟

أجابه فخري العمري :

– نحتجز الرياضيين (الإسرائيليين) .

فرد عليه أبو إياد :

– أنت مجنون .

و تدخّل أبو داود مؤيداً لفكرة فخري العمري ، على اعتبار أن الصهاينة لا يولون أية أهمية أو اعتباراً لأي شيء ، و لأن رياضييهم أصلاً عسكريون .

و لتعزيز فكرته قال أبو داود إن (المدرّبين و المعالجين و الرياضيين يأتون عملياً من مؤسسة أورد وينغايت التي تحمل اسم ذلك الضابط البريطاني سيئ السمعة الذي نظّم بين عامي 1973 – 1939 في فلسطين و بمساعدة الهجاناة قوات المغاوير التي خاض ضمنها أمثال ديان و ألون أولى معاركهم ضد جيل آبائنا ، و تحوي المؤسسة تجهيزات هائلة قرب البحر شمال تل أبيب ، و بحسب ما يوحيه اسمها ، يقوم بالمهمات الإدارية و التنظيمية فيها قدامى ضباط الاستخبارات أو ضباط فرق المغاوير الخاصة الذين ينتمون إلى كوادر الاحتياط في الجيش الصهيوني ، و تدرّب فيها كل الرياضات ، و يجري فيها بشكلٍ خاص إعداد المصارعين و أبطال الرماية) .

و يبدو أن أبو أياد اقتنع ، فطلب من أبي داود ، خلال جولته في مهام في أوروبا ، لشراء أسلحة ، أن يمر إلى ميونخ و يستطلع الأمر .. ! ، على أن يكلم أبو أياد أبا مازن ، المسؤول المالي في ذلك الحين ، كي يتم توفير ميزانية للعمل إذا تم الاتفاق عليه .

لدى وصوله إلى ميونخ ، بدأ أبو داود مهمته ، حصل على خريطة للمدينة و كتيبات خاصة بالأولمبياد و قائمة بأسماء الفنادق و خطط سير المترو و كتيبات أخرى بهذا الشأن ، و استقل المترو و ذهب إلى القرية الأولمبية شمال المدينة و استطلع الأمر و لكن كان العمل لا زال جارياً في القرية ، و بعدها بأيام قابل أبا أياد في أثينا ، فأخبره بموافقة أبي مازن مبدئياً على العملية و طلب منه دراسة الوضع من جديد .

و في هذه الأثناء ، جرت محاولة لاغتيال بسام أبو شريف رئيس تحرير مجلة الهدف ، المجلة المركزية للجبهة الشعبية بواسطة طرد مفخخ ، و كذلك جرت محاولة لاغتيال أنيس صايغ مدير مركز الأبحاث الفلسطيني ، و أسفرت المحاولتان عن إحداث تشوهات في الرجلين اللذين لم يكونا لهما أي علاقة بالعمل العسكري .

و مضت الخطة بالتبلور أكثر فأكثر ، و التقى أبو داود مع أبو أياد و فخري العمري في صوفيا عاصمة بلغاريا و ناقشوا من جديد أموراً تتعلق بالعملية المراد تنفيذها في ميونخ ، مثل البلاغ الذي سيسلّمه الفدائيون الذين سيحتجزون الرياضيين الصهاينة ، للسلطات الألمانية ، و القائمة التي ستضم أسماء معتقلين فلسطينيين في سجون (إسرائيل) للطلب بإطلاق سراحهم مقابل إطلاق سراح الرياضيين ، و تذليل العقبات بشأن جوازات السفر للذين سينفذون العملية و تأشيرات الدخول و الإقامة و تأمين وصول السلاح .

و تم الاتفاق مبدئياً على أن يكون يوسف نزال الملقب بـــ (تشي) ، قائداً لفرقة الفدائيين الذين سينفّذون العملية ، يقول أبو داود عنه إنه (أحد ضباط العاصفة الشبان ، كنت التقيته مرة في نهاية 1971 ، عندما كنت قائد الشعبة 48 ، كانت قاعدته قرب النبطية في جنوب لبنان ، و كان من أولئك الذين يقومون بعمليات خلف الحدود مع (إسرائيل) ، و هو أصغر مني بعشر سنوات تقريباً ، و قد تدرّب على يد صديقي الراحل وليد أحمد نمر (أبو علي أياد) و كان يتبعه في الربيع السابق في تلال جرش و عجلون في الأردن ، و قد نجا من الكارثة النهائية ، مثله مثل عدد من الآخرين ، و أخيراً كان في عداد قادة الفدائيين الذين رأيتهم في بيروت ، بعد غارات الطيران الصهيوني القاتلة في شباط 1972 على جنوب لبنان ، و هم يتوسلون أبو أياد القيام بتنظيم شيء ما ، في مكان ما ، فيردّون بذلك الصاع صاعين ، و التحق منذ ذلك الوقت بمخيمنا الصغير شمال صيدا) .

و لكن كان هناك شيء سلبي لدى (تشي) كما رأى أبو داود ، و هو قصر قامته ، لأن الفدائيين الذين سينفّذون العملية عليهم تسلق سياج بطول مترين للدخول إلى القرية الأولمبية ، و احتجاز الرياضيين الصهاينة و بدء عملية المقايضة بأسرى في سجون الاحتلال .

و تبلورت خطوط تفصيلية للعملية : يدخل الفدائيون و هم يلبسون الملابس الرياضية عن طريق السياج ، كأنهم فرقة رياضية عائدة بعد سهرة ، و يقتحمون مقر البعثة الصهيونية و الرياضيون نيام ، و تم الاتفاق مبدئياً على أنه إذا كان عدد الرياضيين الصهاينة مع طاقم التدريب و الإدارة يصل إلى ثلاثين ، فإن عشرة رجال يكفون لتنفيذ المهمة التي لن تطول إلا عدة ساعات .

و كل ذلك تم بين أبو داود و فخري العمري و يوسف نزال (تشي) الذين التقوا في ميونخ و بدأوا بدراسة الوضع ميدانياً على الأرض . و بعد ذلك حدث لقاء بين أبو داود و أبو إياد في بيروت ، تم فيها وضع أبو إياد في صورة ما حدث ، و تم تجهيز جوازات سفر أردنية مزورة لدخول الفدائيين بها إلى ألمانيا ، و تم دراسة تفاصيل عملية التبادل المفترضة و تجهيز لائحة تضم مائتي أسير كان سيتم إضافة أسماء أسيرتين مغربيتين و فرنسيتين اعتقلن أثناء تهريبهن سلاحاً لصالح الجبهة الشعبية و كذلك كوزو أوكاموتو من الجيش الأحمر الياباني و الذي نفذ مع رفاق له عملية في مطار اللد ، و ستة من الضباط السوريين و اللبنانيين أسروا من جانب الكيان الصهيوني .

و باقتراح من أبي داود ، أضيفت للقائمة اسمي (أولركه ماينهوف) و (أندرياس بادر) ، من مجموعة (بادر ماينهوف) الراديكالية الألمانية ، المتعاطفة مع قضية الشعب الفلسطيني ، المحتجزان في السجون الألمانية . باعتقاد أن ذلك قد يشكّل ضغطاً على الحكومة الألمانية .

و أخبره أبو أياد بأنه سيوافيه في ألمانيا ، لوضع اللمسات الأخيرة على العملية و توصيل السلاح ، و بعد أيام ذهب الإثنان مع وفد فتح المركزي إلى تونس حيث مكثوا في منزل وزير الخارجية المصمودي ، كما أشرنا ، و من تونس غادر أبو داود إلى ميونخ .

و بدأ عمله في رصد و جمع المعلومات عن ما يجري في القرية الأولمبية و ما يتعلق بالبعثة الصهيونية ، و تحديد المبنى الذي ستنزل فيه البعثة . و لحقه أبو أياد في 8/24 ، و التقيا في فرانكفورت ، كان أبو أياد قد أدخل معه الأسلحة في حقيبتين مع امرأة اسمها جوليت ، و رجل فلسطيني اسمه علي أبو لبن ، مرت الأمور بسلام في المطار و بدون إثارة أية شبهة .

و كانت الأسلحة عبارة عن ستة كلاشكينوف و رشاشين من نوع كارل – غوستاف ، و تم الاتفاق على أنه بعد أن يعود أبو أياد و علي في اليوم التالي إلى بيروت ، سيعود علي على أول طيارة و معه قنابل يدوية .

و عاد أبو داود إلى ميونخ ، و أودع الأسلحة في الحقيبتين في خزائن الودائع في المحطة ، و كان يحرص على تغيير مكانهما كل 24 ساعة ، و وصلت حقيبة القنابل اليدوية ، و افتتحت الألعاب الأولمبية في 8/26 ، بينما كان أبو داود مستمراً في عمله و تمكن ، بمساعدة امرأة فلسطينية تتقن الألمانية من الدخول إلى القرية الأولمبية و رصد مكان البعثة الأولمبية عن كثب ، ثم تمكّن أيضاً من الدخول مع

يوسف نزال و محمد مصالحة الذين سيقودان مجموعة الفدائيين ، و الأكثر من هذا خدمته الصدفة و الجرأة فدخلوا إلى مقر البعثة الصهيونية ، و اكتملت تفاصيل خطة احتجاز الرياضيين على أرض الواقع .

كان مع أبي داود في ميونخ يوسف نزال (تشي) و محمد مصالحة ، و اتصل أبو داود بعاطف بسيسو ، أحد مساعدي أبو إياد ، في بيروت طالباً منه إبلاغ فخري العمري بأن كل شيء جاهز ، و بأن يرسل الرجال الستة الآخرين ، منفردين إلى ميونخ .

عقد أبو داود اجتماعا مع يوسف نزال و محمد مصالحة اللذان لم يكونا يعرفان سوى الخطوط العريضة للمهمة ، و شدّد عليهما بعدم القيام بأي عمل انتقامي ضد الرياضيين الذين سيتم احتجازهم مثل القتل أو الجرح ، و بأن العملية هي سياسية و ليست عسكرية ، و الظهور أمام الرأي العام كمقاتلين متمالكين لأعصابهم ، و معاملة المحتجزين بشكلٍ جيد و التخفيف عنهم إذا لزم الأمر ، و التوضيح لهم بأن الفدائيين مجبرون على توثيق أيديهم بالحبال لأسباب أمنية ، و أن الهدف هو مبادلتهما بأسماء 236 أسيراً تضمنّتهم اللائحة النهائية .

و تم مناقشة أية أمور قد تطرأ ، فمن بين المحتجزين المفترضين ، هناك مصارعين و رجال أقوياء و آخرون تدرّبوا في الجيش ، و إن ذلك قد يستدعي استخدام العنف لضبطهم . و تم الاتفاق على عدم فتح النار إلا إذا كان خياراً أخيراً و وحيداً .

و ناقشوا تفاصيل المطالب و طلب الطائرة لنقلهم و الأسرى إلى بلد آخر ، و حدود التنازل عن المطالب و تم تعيين يوسف نزال مسؤولاً عسكرياً عن المجموعة ، أما محمد مصالحة فتم تعيينه مسؤولاً سياسياً عنها ، بعد أن لمس أبو داود لديه ، ما يسميه نضجاً سياسياً .

و يوم 9/4 وصل الستة الآخرون و نزلوا في فنادق متفرقة ، كان اتصالهم مع نزال و مصالحة فقط ، و لم يكونوا يعرفون عن أبي داود شيئاً ، كما اعتقد أبو داود ، الذي أكمل الاستعدادات فاشترى ملابس رياضية و جهّز آلات حادة و حبالاً و مؤونة طعام تكفي لثلاثة أيام و غير ذلك من مستلزمات العملية .

و تم توزيع الأسلحة التي جلبت من المحطة على الحقائب و كذلك المؤونة و غير ذلك ، و التقى أبو داود مع الجميع ، و قدّمه نزال و مصالحة على أنه رجل تشيلي يدعم القضية الفلسطينية ، و تم وضعهم في صورة المهمة المنتظرة و مناقشة مزيدٍ من التفاصيل .

و استمر اللقاء يوم 9/5 حتى الثانية و النصف فجراً ، و توجّه الجميع إلى القرية الأولمبية ، و لدى وصولهم ، و أبواب القرية مغلقة ، وصل أفراد من البعثة الأمريكية و هم ثملين ، و بدءوا في محاولة تسلق السياج ، و اختلط الفدائيون بالأمريكيين و ساعدوا بعضهم بعضاً على تسلق السياج ، بينما الجميع يضحك و يغني .

و يذكر أبو داود هنا مفاجأة أخرى ، غير مفاجأة مساعدة الأمريكان لهم بدون أن يدرون ، فبعد أن تسلّق الرجال السياج لم يبقَ من المجموعة غير فدائي واحد ، كان كبير الحجم مثل أبو داود ، و كان الإثنان يساعدان الآخرين كنقطتي ارتكاز لرفعهم ، و الآن جاء دور هذا الفدائي لكي يستخدم أبو داود كنقطة ارتكاز لتسلقه السياج ، و بعد أن نجح في ذلك و أصبح فوق السياج شكر أبو داود ذاكراً اسمه ، و معنى ذلك أنه كان يعرف طوال الوقت هوية أبو داود ، الذي قدّم للفدائيين بأنه رجل تشيلي مؤمن بالقضية الفلسطينية .

و فيما بعد قال أبو داود واصفاً ذلك المشهد (كان المنظر خيالياً أن ترى هؤلاء الأمريكيين ، الذين لا يشكّون بالطبع أنهم يساعدون مجموعة من فدائيي أيلول الأسود الفلسطينيين في الدخول إلى القرية الأولمبية ، يمدّون أياديهم هكذا يأخذون حقائبنا المليئة بالأسلحة و يضعونها على الجهة الأخرى من السياج) .

و في الساعة الرابعة فجراً ، غادر أبو داود مستقلاً سيارة إلى فندقه ، و أخذ يستمع إلى الراديو و يقلب المحطات ، و في الساعة الثامنة صباحاً أعلن عن نجاح خمسة مسلحين من التسلل إلى جناح البعثة الصهيونية و قتل واحداً و احتجز 13 آخرين .

ذهب أبو داود إلى القرية الرياضية ليكون على قربٍ من الأحداث ، و كان الجميع يستمعون إلى أجهزة الراديو و الألعاب مستمرة ، و تم نقل الخاطفين مع المخطوفين إلى المطار ، حيث كان بانتظار الجميع مذبحة شاركت فيها غولدا مئير رئيسة وزراء (إسرائيل) بتعنّتها ، حيث تم مهاجمة الجميع من الكوماندوز الألماني و تم قتل كلّ الرهائن و خمسة من الفدائيين و شرطي و طيار مروحية ألمانيين .

و هكذا انتهى أحد فصول عملية ميونخ التي أسماها الفلسطينيون عملية (أقرت و كفر برعم) على اسم القريتين المهجرتين في الجليل الفلسطيني ، الذي يعتبره كثير من الفلسطينيين ، بجماله الأخاذ ، قطعة من الجنة .. ! .

ميونخ أخيراً

و بدأ العالم يردّد كيف أن الفلسطينيين ارتكبوا المذبحة التي ذهب ضحيتها الصهاينة و الألمانيين و خمسة منهم ، حتى أن صناعة السينما استغلت الحدث و تم إنتاج فيلمٍ بعنوان (21 ساعة في ميونخ) عرض الحقائق من وجهة نظر الإعلام الصهيوني و الغربي ، و كان لدى الفلسطينيين كما قال أبو داود (مصلحة) في بقاء الصورة على ما عليها ، و يذكر أنه عندما ترك ميونخ في 9/6 متوجهاً إلى تونس و التقى هناك أبو إياد ، أخبره الأخير بأنه إذا تم الفشل في إطلاق سراح الأسرى فإنه تم تحقيق الأهداف الأخرى ، و أهمها تحقيق نجاح لدى الفلسطينيين الذين فرحوا في أرض الوطن و في مناطق الشتات و هم يرون رجالهم يقومون بعمل ثأري بطولي ضد الصهاينة .

و لكن ما حدث حقيقة ، هو أن السلطات الألمانية وافقت على نقل الخاطفين و المحتجزين إلى مطار فروشتفنلد ، حيث يجب أن تنتظرهم طائرة كان من المفترض أن يستقلها الخاطفون و الرهائن و التوجه بها إلى بلد آمن ، بالنسبة للفلسطينيين كان هذا البلد هو مصر ، حيث إن المتوقع من الحكومة المصرية أن لا تقوم بإطلاق سراح الصهاينة و هم من دولة معادية دون ثمن و الثمن هو إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين .

و لكن ما خطط له بالخفاء لم يكن كذلك ، فغولدا مئير رئيسة وزراء الكيان الصهيوني رفضت من حيث المبدأ الاستجابة لمطالب الخاطفين ، و أوفدت رئيس الاستخبارات العسكرية إلى ألمانيا لوضع كمين ، لإنهاء عملية الاختطاف .

و عندما حطّت المروحيتان على أرض المطار حتى ذهب يوسف نزال (تشي) و محمد مصالحة لتفقد الطائرة الجاثمة في المطار التي ستقل الجميع ، و عندما أنهيا الفحص و عادا أدراجهما ، فتحت القوات الألمانية النيران باتجاههما فاستشهدا فوراً إضافة إلى واحدٍ أو اثنين من الفدائيين الذين نزلوا من المروحيتين.

و كان الخطأ بالنسبة للإثنين أنهما ذهبا لوحدهما لتفحص الطائرة و كان يجب أن يذهب الجميع معاً ، و بعد أن سقط ثلاثة أو أربعة من الفدائيين ، كان الآخرون تحت المروحيتين أو في داخلهما و لم يستسلموا ، و ردّوا على مصادر النيران الألمانية ، و حدث ما حدث .. !

و كانت القصة التي تم ترويجها بأن الفدائيين ، و قد وجدوا أنفسهم في هذا المأزق أخذوا في قتل الرهائن الصهاينة ، و كان لدى الفلسطينيين (مصلحة) في تلك الرواية (حول الفدائيين الذين رأوا غدر الألمان فقاموا بالانتقام الفوري لرفاقهم الذين سقطوا) .

و ذهب القائمون على العملية إلى أبعد مدى لتثبيت هذه الرواية ، ففي السابع من أيلول أصدرت الحكومة المصرية بياناً قالت فيه إن الوحدات الألمانية هي التي قتلت الخاطفين و المخطوفين ، فما كان من المسؤولين الفلسطينيين إلا (تكذيب) هذا البيان.

و في مساء ذلك اليوم سلّم إلى وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) خبر يعرض تفاصيل جديدة عن ما حدث مستنداً إلى (مصادر خاصة) يقول الخبر إن (رجالنا فجّروا قنابلهم داخل طائرتي الهليكوبتر مما أدّى إلى استشهادهم ، و إلى موت الرهائن و بعض الطيارين الألمان) و نسي واضعو الخبر ، أن مروحية هليكوبتر واحدة فقط هي التي احترقت في أرض المطار .. !

و بعد ثلاثة أشهر عندما أفرج عن الفدائيين الثلاثة الذين نجوا من المجزرة من السجون الألمانية ، في عملية مثيرة ، سنشير إليها لاحقاً ، و قال أحدهم إنه كان منبطحاً تحت إحدى مروحيات الهليكوبتر و أن الرهائن الذين كانوا فيها قتلوا برصاص الألمان ، لم يعلن الفلسطينيون ذلك ، و عندما نشر أبو إياد كتابه (فلسطيني بلا هوية) بمساعدة الصحافي الفرنسي الشهير : أريك رولو ، تمسكك بالرواية التي تزعم أن الفدائيين الفلسطينيين هم الذين قتلوا الرياضيين الألمان .

و لم يكن الأمر فقط هو التمسك برواية مغلوطة ، فحسب أبو داود فإنه كان لديه و لدى القيادة اعتقاد بأن أحد الفدائيين هو الذي ألقى القنبلة اليدوية على إحدى المروحيات فاحترقت ، و لم يكن هناك ترجيح بأن تكون طلقات الرشاشات الألمانية هي التي أصابت خزان الوقود و أشعلت النيران فيها .

و بدأت فصول أخرى جديدة من عملية ميونخ و تداعياتها ، التي سيقدّر لها أن تستمر ربما حتى عام 1992م ، عندما قتل عاطف بسيسو في باريس و هو أحد الذين وردت أسمائهم في خضم العملية .

بعد 48 ساعة من المجزرة (في 9/8) ، قصفت الطائرات الصهيونية قواعد الفدائيين و المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان ، و سقط نحو 200 شهيد أغلبيتهم من المدنين الفلسطينيين و اللبنانيين .

و في تلك الأيام جرى ما تحدث عنه أهارون ياريف من قرار غولدا مائير بتصفية كل من له علاقة بحادث ميونخ ، و الذي أدّى إلى سلسلة التصفيات التي ذهب ضحيتها ، كما أسلفنا الكثيرين ممن ليس لهم علاقة بتلك العملية .

و بعد يومين من الغارات المدمية على جنوب لبنان ، نفذ الفلسطينيون عملية اغتيال لم تنجح في 9/10 ضد زادوك أوفير و هو ضابط للموساد في بروكسل ، كان أبو إياد وضع خطة لاستدراج أوفير الذي كانت مهمته تجنيد مخبرين عرب ، و أرسل أحد رجاله و اسمه محمد أحمد إلى بروكسل ليتسكع في العاصمة البلجيكية و يلفت نظر أوفير ليستخدمه ، و هو ما حصل ، و بعد يومين من بدء العمليات الانتقامية لضحايا ميونخ ، طلب محمد أحمد من أوفير أن يقابله لأمر ضروري ، و التقيا في أحد المقاهي في المدينة ، و فور جلوسهما استل محمد أحمد مسدسه و أطلق النار على أوفير ، و تمكن من الخروج مستغلاً الفوضى التي عمت المكان ، و رغم إصابته الحرجة فإن أوفير لم يمت .

و يوما 16 و 9/17 ، اجتاحت القوات الصهيونية جنوب لبنان و مسحت مخيم النبطية بالأرض و ارتكبت جرائم عدة ، و سحقت دبابة صهيونية سيارة فلسطينية فيها سبعة أفراد أوقفها جنود الاحتلال على حاجز أقاموه خلال اجتياحهم .

و بعد يومين من ذلك (9/19) تمكّن رجال خليل الوزير (أبو جهاد) من اغتيال المستشار الاقتصادي في السفارة الصهيونية في لندن بواسطة رسالة مفخّخة وصلته من أمستردام .

و في 16/ تشرين الأول ، نفّذ فريق التصفية الذي شكّلته غولدا مئير بقيادة مايك هراري ، أول عملية اغتيال ضد وائل زعيتر ، و الذي لم تكن علاقته بميونخ سوى تصريح أدلى به في روما ، حيث كان ممثلاً لمنظمة التحرير قال فيه : إن (الإسرائيليين) هم الذين خططوا لقتل الرهائن لتحقيق مكاسب سياسية .

و الهدف الثاني كان محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير في باريس الذي اغتيل في 8/كانون الأول ، و توالت الأهداف لتطال دبلوماسيين في قبرص و الجزائر و ليبيا . و الحجة دائما هي ميونخ ..! .

و لم تكن ميونخ هي هاجساً للصهاينة فقط ، بل للألمان أيضاً ، و حسب رواية أبو داود ، فإن الألمان عرضوا ، بشكلٍ سري ، القيام بعملية مدبرة يتم فيها تحرير الفدائيين الثلاثة المحتجزين لديها و الذين ستبدأ محاكمتهم و التي من المتوقع أن تسلط أضواء جديدة على ما جرى بالفعل يكون في غير صالح ألمانيا .

و العرض الألماني كما تلقاه كمال عدوان عضو اللجنة المركزية في حركة فتح الذي اغتيل فيما بعد ، هو استعداد الألمان دفع 9 ملايين دولار ، إضافة إلى مبلغ سنوي ، مقابل تنفيذ عملة خطف مدبرة لطائرة ألمانية يجري بعدها إطلاق سراح الفدائيين الثلاثة المحتجزين في السجون الألمانية . و رفض أبو داود العرض الألماني ، لاعتقاده أن صورة حركته ستهتز من عمليات خطف الطائرات التي لا يؤمن بها .

و لكن هناك من وافق على العرض الألماني ، كما يؤكد أبو داود ، و لم يكن ذلك الطرف سوى وديع حداد و رجاله ، ففي 29/تشرين الأول ، خطف اثنان طائرة بوينغ تابعة للخطوط الجوية الألمانية أثناء رحلة لها بين دمشق و فرانكفورت ، في أثناء توقف الطائرة في بيروت و لم يكن على متنها سوى 13 راكباً من بينهم الخاطفين ، اللذين أعلنا مطلبهما بإطلاق سراح الفدائيين الثلاثة المحتجزين في السجون الألمانية و هو ما تم فعلاً بعد ساعات .

و حمّلت وسائل الإعلام الصهيونية مسؤولية العملية لأبي حسن سلامة ، و قالت إنه المسؤول عن عملية ميونخ ، و يقول أبو داود عن ذلك إن أبا حسن يتحمّل المسؤولية زاعماً أن الأخير كان كلما التقاه في بيروت كان يقول له : (لقد صنعت التاريخ في ميونخ ، و سيتذكرون ذلك في كل أولمبياد) .

و لكن أبو داود يؤكّد بأن وديع حداد هو المسؤول عن العميلة و هو من قبض المال ، و ينقل بأن أبا عصام المسؤول في الجبهة الشعبية اخبر أبو داود فيما بعد ، بأن الألمان اتفقوا مع وديع حداد على تنفيذ العملية المدبرة .

و استمرت تداعيات ميونخ ، ففي عام 1977م تم توقيف أبو داود في باريس بموجب مذكرة توقيف بموجب طلب تسليم من محكمة بافاريا للحكومة الفرنسية ، و تدخلت السلطات الألمانية الفدرالية و أبطلت ذلك الطلب ، و أبلغت السلطات الفرنسية عدم موافقتها عليه .

و يقول أبو داود إن ضغوطاً مورست على الحكومة الفرنسية لإطلاق سراحه من قبل ملك السعودية فيصل و الرئيس الجزائري هواري بومدين و الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ، و ساعد على إطلاق سراحه موقف الحكومة الفدرالية الألمانية التي اتضح أنها لا تريد أي فتح تحقيق جديّ في ما حدث في مجزرة ميونخ لعدم افتضاح موقفها المتواطئ مع الصهاينة المتعنتين الذي دبّروا الكمين لقتل الخاطفين و المخطوفين .

و جاءت توابع عواصف ميونخ ، أيضاً ، من مكان غير متوقع من الكيان الصهيوني نفسه ، فصحيفة جيروسلم بوست الصادرة بالإنجليزية بالقدس ، نشرت يوم 1992/7/16م ، تقريراً بقلم نيتي .س. غروس تساءلت فيه عن إمكانية أن لا يكون الرياضيين الصهاينة سقطوا على أيدي الفدائيين الفلسطينيين فقط .

و أعلنت استغرابها عن امتناع الألمان عن نشر تقارير الطب الشرعي بعد تشريح الجثث ، و تساءلت عن موقف الحكومة الصهيونية التي لم تطلب إطلاعها على نتائج التشريح ، بالرغم من مطالب عائلات الضحايا بذلك .

و في 23 /1992/7 ، نشرت جريدة يديعوت أحرنوت ، مؤكدة بأن ثمانية من الرياضيين قتلوا برصاص الألمان ، مستندة إلى نسخة من تقرير الأطباء الشرعيين الألمان الذي حرّر بتاريخ (1972/9/6) ، و يبدو أن محامي أهالي الضحايا هم الذين حصلوا عليه .

و عندما كتب أبو داود كتابه و قال روايته ، مصحّحاً ما كان شائعاً ، و الذي غذّته (إسرائيل) ، رغم معرفتها بالحقيقة ، و ساهم الفلسطينيون بذلك لأسبابهم الخاصة ، كانت المحاكم الألمانية ما زالت تنظر بدعوى رفعها أهالي الضحايا ضد السلطات الألمانية ، و سارعت السلطات الألمانية ، بناءاً على اعترافات أبو داود الجديدة ، إلى إصدار مذكرة توقيف بحقه ، و أعلنت (إسرائيل) فوراً أنها لن تسمح له بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية .

و إذا كان موقف الحكومة الألمانية طبيعياً ، و يمكن أن يساعدها في الدعوى المقامة ضدها في إحدى المحاكم في ميونخ من قبل أهالي الضحايا الذين يطالبون بتعويضات مالية فإن موقف (إسرائيل) بدا مستغرباً لأول وهلة ، فهذا هو الرجل الذي يقرّ و يعترف بمسئوليته عن عملية ميونخ التي طاردت بسببها رجال منظمة التحرير على مدى سنوات ، تحت قبضتها لأنه مقيم في الأراضي الفلسطينية و يدخل إليها من المعابر التي تحت سيطرتها و يمكن على الأقل أن تعتقله أو تصفيه ، و لكنها تسارع بشكلٍ علني للقول إنها لن تسمح له بالعودة .

و فسّر هذا الموقف الصهيوني ، بأنه في حالة السماح بعودة أبو داود إلى فلسطين ، فإن ألمانيا ستسارع فوراً للطلب بتسليمه بموجب مذكرة التوقيف ، و سترفض (إسرائيل) بالطبع تسليمه لها ، و بالتالي ستدافع عن نفسها في قضية التعويضات المنظورة في ميونخ ، بأن الإرهابي المسؤول عن العملية لدى (الإسرائيليين) ، و هي ترفض حتى تسليمه لها .

لقد بلغ مستوى الابتزاز الصهيوني للألمان ، بهذا الموقف مداه ، فبعد توريطهم بقتل المخطوفين و الخاطفين ، ها هي تتركهم وحدهم ليدفعوا أيضاً الأموال لأهالي الضحايا الصهاينة .

و بعد فترة من انشغال الصحافة و الإعلام في القضية ساد صمت ثقيل حول الموضوع ، و بدا كأنه زوبعة في فنجان ، فيبدو أن الجميع كانوا معنيين أن يطوي القضية النسيان ، و عاد أبو داود إلى الظلام الذي خرج منه ، و لكن يحسب له أنه قال روايته حول قضية بالغة الحساسية مثل ميونخ .

X و أخواتها ..!

قبل أن يدلي ياريف بحديثه الشهير للبي بي سي في أيلول عام 1993 و كان يشغل منصب مدير مركز الأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب و يعرف بأنه مستشار سابق لرئيس الحكومة لشؤون الإرهاب ، فإن آلية اتخاذ قرارات الإعدام في (إسرائيل) و تنفيذها أصبحت معروفة منذ زمن ، أو على الأقل ما تسرب من ذلك و عرف منها إعلامياً .

و يمكن القول إن فشل محاولة اغتيال ضابط الاستخبارات الفلسطيني علي حسن سلامة الشهير بالأمير الأحمر في مدينة ليلهامر النرويجية ، ساهم في الكشف عن آلية عمليات الاغتيال الإرهابية التي قامت و تقوم بها (إسرائيل) و هزت العالم بعد أن أعطت غولدا مئير تعليماتها بملاحقة قادة فلسطينيين بعد عملية ميونخ .

في ذلك اليوم 1973/7/21 و في الساعة 22:40 أطلق رجلان 14 طلقة أصابت مواطناً مغربياً يعمل نادلاً اسمه أحمد بوشكي ، فأردته قتيلاً أمام زوجته النرويجية ، و سنتطرق إلى تفاصيل هذه القصة في جزء قادم ، و لكن كانت هذه العملية التي استهدف فيها علي حسن سلامة ، سبباً في الكشف عن كيفية عمل وحدات الموت في الموساد .

اعتقلت الشرطة النرويجية عدداً من المتورطين في عملية الاغتيال ، و حسب ما نشرته المصادر الصهيونية فيما بعد فإن اثنين من المعتقلين على الأقل أدلوا باعترافات كاملة وجدت طريقها إلى صفحات كتاب صدر في النرويج و احتل قائمة أكثر الكتب مبيعاً و هو كتاب (طاقم التصفية) .

الصحافي الصهيوني جاد شومرون كتب في صحيفة (معاريف) بعد اغتيال الدكتور فتحي الشقاقي في مالطا بتاريخ 1995/10/25 ، مذكراً بتلك القصة البعيدة في مدينة الاستجمام النرويجية و الاعترافات التي أدلى بها رجال الموساد . فماذا قال رجال الموساد ؟

كتب شومرون (وحدة التصفية في الموساد تابعة إلى وحدة تنفيذية سرية باسم متسادا ، و قرارات الإعدام تقرّرها لجنة خاصة هي لجنة x و على رأسها يقف رئيس الحكومة و تضم رؤساء الاستخبارات ، الموساد ، الشاباك) .

و تتبع (إسرائيل) سياسة عبّر عنها ياريف بدقة حين قال (نحن ملزمون بإثارة المخاوف و قلق زعماء "المخربين" على حياتهم ، لأن يعيشوا في خوف دائم ، و أن يخصّصوا جهداً و قوة كبيرة من أجل الحفاظ على أمنهم ، و بهذا يكون لهم وقت أقل لتخطيط العمليات ضد "إسرائيل") .

و هنا لا بد من الإشارة إلى أن ياريف كان رئيساً لجهاز الاستخبارات العسكرية و مستشار غولدا مائير لشؤون الإرهاب و عضو لجنة x . و حسب إرشادات لجنة x تقوم أجهزة المخابرات بجمع المعلومات حول الشخص المطلوب ، ابتداء من مظهره الخارجي و بجلب صور له و دراستها و عناوين سكنه و عمله و أية تفاصيل من شأنها المساعدة و الكشف عن أسلوب حياته و برامجه اليومية ، و عادة ما يتم تتبع الشخص المراد اغتياله في دولة أوروبية أو دول حوض المتوسط . و يتولى عمليات التعقب أفراد متخصّصون في ذلك الأمر و هم قلة ، على الأقل هذا ما اتضح من أقوال أفراد الموساد الذين اعتقلوا في النرويج .

ينقل شومرون عن شهادات رجال الموساد أولئك للشرطة النرويجية أن رجال التتبع و التعقب يعدون ستة رجال و نساء و جميعهم لهم قدرة على التنكر بأنهم مواطنون أجانب ، و لهم خبرة عالية في أساليب التعقب السرية ، و في التصوير و المشاهدة السرية .

و بالإضافة إلى طاقم التعقب هناك آخرون يشاركون لإنجاح عمليات التصفية ، مثل طاقم (ح) و غالباً ما يتكون من رجل و امرأة يمثلان دور زوجين ، يكونان مسؤولان عن استئجار المنازل ، أو غرف الفنادق و ترتيب أمور أخرى تحتاجها عملية التصفية .

و هناك طاقم (ك) و هو المسؤول عن الاتصال بين المنفذين الميدانين و القيادة في تل أبيب ، يقول شومرون : (بعد القيام بالتشخيص المؤكد للشخص المطلوب ، و بعد أن يتم إعطاء التصريح النهائي من المسؤولين للتنفيذ ، ينضم للعملية طاقمان جديدان) ، و هما أولاً طاقم (ب) و الذي يضم حراساً و سائقين للهرب ، و وظيفة رجال (ب) و هم متنكرون أيضاً تحت غطاء أجنبي ، التأكد من أن المطلوب لا يوجد حوله أو معه حراسة و مساعدة طاقم التصفية بترك المنطقة . و الهرب عاملين بالمثل العربي الشهير (الهرب : ثلثا البطولة) .

و يمكن أن يكون أهم طاقم في العملية كلها هو الطاقم (أ) و مهمته هي تنفيذ حكم الإعدام الصادر من لجنة x الرهيبة ، أي الذين يضغطون على الزناد و ما هي إلا لحظات يكون المطلوب في عداد الأموات ، إلا في حالات قليلة .

يقول شومرون و استناداً لبروتوكولات ليلهامر فإن أعضاء لجنة (أ) الذين ينفذون الإعدام هم من رجال الموساد أو (ضباط جيش من صفوف هيئة الأركان تخصّصوا في هذا النوع من الإعدام ، و هو طاقم يصل إلى المنطقة بهدف التنفيذ فقط و مباشرة بعد إنهاء العملية يترك المنطقة بسرعة) . و في مرات كثيرة لا ينجحون مثلما حدث في تلك (الليلة المرة في ليلهامر) .

و عموماً فانه يمكن الاستنتاج من خلال العمليات التي نفذتها الأجهزة الأمنية الصهيونية ، الناجحة منها و غير الناجحة ، أن هناك عدة أساليب تستخدم في مطاردة المطلوبين للجنة x و منها مثلاً : قيام وحدات الموساد بالتخطيط و التنفيذ مباشرة ، و بالاستعانة بعملاء في بعض الأحيان و مثالاً على ذلك سلسلة الاغتيالات التي ذهب ضحيتها قادة قتلوا بكواتم صوت .

و هناك استخدام السيارات المفخّخة مثلما حدث مع علي حسن سلامة و هاني عابد ، و القيام بعمليات كوماندوز تنفذها وحدات مختارة من الجيش الصهيوني مثلما حدث في اغتيال ثلاثة من قادة منظمة التحرير في شارع فردان في بيروت عام 1973 أو مثلما حدث في اغتيال القائد خليل الوزير عام 1988 في تونس العاصمة ، و هناك أسلوب القصف بالمروحيات مثلما حدث مع الشيخ عباس موسوي في جنوب لبنان عام 1992 و مع حسين عبيات رجل فتح العسكري في بيت ساحور عام 2000 .

و هناك عمليات يتم فيها الاستعانة بشكلٍ مباشر بعملاء عرب أو أجانب مثلما حدث مع علي حسن سلامة و يحيي عياش و إبراهيم بني عودة . و يحاول الصحافي الصهيوني زئيف شيف التقليل من اتهام لجنة x التي يتخذ فيها قرارات الإعدام بأنها صماء و عمياء ، و هو اتهام يوجّهه المتابعون لسياسة الاغتيالات الصهيونية .

يشير شيف في مقال كتبه في صحيفة هارتس أواخر شهر 1995/10 بعد نجاح (إسرائيل) في اغتيال الدكتور فتحي الشقاقي إلى (أن عمليات المس بسيد القتلة تحتاج إلى تصريح صارم ، توجد حالات يتم فيها عرض الأمر في لجنة الوزراء الأمنية ، مثلاً قرار اغتيال أبو جهاد في فترة قمة الانتفاضة ، و الذي اعتبر وزير الحرب ، قائد القوات المسلحة في م.ت.ف ، و مسؤولاً عن العديد من العمليات "الإرهابية" ، كانت تدور أحياناً نقاشات حادة ، حتى عندما يكون الأمر متعلقاً بتصفية قتلة أياديهم ملطخة بدماء "الإسرائيليين" ، لم تقبل الأمور بموافقة الجميع ، ليس لأن الأمر يتعلق بالمحافظة على حياة القتلة ، بل لأنهم لم يتفقوا فيما إذا كان الأمر يلائم حقا مصلحة "إسرائيلية" حيوية) .

و يعطي شيف مثلاً على ما يسميه الجدل قبل تنفيذ الاغتيال و بعده على حالة القائد الفلسطيني البارز أبو جهاد و الشيخ عباس موسوي زعيم حزب الله الذي قتل مع زوجته و ابنه بقصف من الطائرة في شباط 1992 . يقول شيف : (كان هناك جدل و غالبية المستشارين كانوا ضد تنفيذ ذلك) .

و السؤال إذا كانت الحالة هكذا بالنسبة لغالبية المستشارين ، لماذا إذاً نفذت (إسرائيل) الإعدام في أبو جهاد و الشيخ موسوي ؟ .. و الإجابة ببساطة أن الأجهزة الأمنية و العسكرية هي صاحبة القرار الأول و الأخير في الاغتيالات سواء وافق على ذلك المستشارون و السياسيون أم لم يوافقوا ، و هنا يتحوّل القتل ، كما قلنا ، إلى قتل من أجل القتل .. !

و رغم أن شيف يعلن موافقته ، مثلاً على عملية اغتيال الشقاقي لأن (ذنبه على جنبه) يتساءل (هل هذه الطريقة في محاربة "الإرهابيين" هي طريقة حكيمة ؟ و هل توجد بها فائدة تنفيذية و سياسية ؟) .

و يسارع شيف للقول رداً على التساؤلات التي يطرحها : (لا توجد إجابة شاملة لذلك ، الحالات تختلف فيما بينها ، هنا و هناك توجد حالات من الممكن أن تكون زائدة ، و لكن توجد حالات أخرى أيضاً فيها يعيش "إرهابي" فلسطيني قام بقتل "إسرائيلي" ، بأمان و راحة في دولة مجاورة ، و لا نكلف أنفسنا مشقة تصفية الحساب معه ، و الذي من المهم تصفيته) ..

و واضح تماماً ، أن شيف ، و هو خبير استراتيجي مميز و رغم محاولته الإيحاء بأن عمليات الإعدام الصهيونية ، ليست صماء ، إلا أنه لم ينجح في ذلك بل إنه يحرض على قتل (الإرهابي) الذي يعيش بأمان في دولة مجاورة .

و لعل شيف و آخرين من رجال الإعلام في (إسرائيل) وجدوا أنفسهم أمام حقائق الإعدامات التي تتم خارج نطاق أي قانون ، أن يقولوا كلمتهم ، فشيف نفسه في بداية مقاله يبدو (حزيناً) لأن أخبار

الإعدامات تخرج إلى العلن و (إلى الحقيقة) – حسب تعبيره ، و أن (إسرائيل) قامت بتنفيذها بسبب ما يسمّيه (مرض الثرثرة و النشر الذاتي) .

و يعطي مثلاً النشر عن قصة إسقاط (إسرائيل) طائرة عشية حرب سيناء عام 1956 فوق البحر و تضمّ (الكثير من الضباط المصريين) . و يكتب شيف بكثير من استغفال العقول بأن (الرئيس مبارك استغرب أيضاً لماذا ينشر هذا الأمر)...!

ربيع فردان

و لعل أشهر عملية اغتيال تمت في بداية حملة غولدا مئير تلك التي نفذت يوم 10/4/ 1973 و التي عرفت باسم ربيع فردان و طالت القادة كمال ناصر و كمال عدوان و أبو يوسف النجار ، حيث وصلهم آمنون شاحاك (القائد العسكري وزير السياحة الصهيوني فيما بعد) و إيهود باراك (القائد العسكري و رئيس وزراء (إسرائيل) فيما بعد) و تمت تصفيتهم في منازلهم في شارع فردان في بيروت .

و كمال ناصر (1924 – 1973) أحد رموز النضال و الأدب في فلسطين ، ابن إحدى العائلات المسيحية الفلسطينية من بلدة بير زيت ، تتشابه سيرة حياته مع كثير من أبناء جيله من نشطاء الحركة الوطنية الفلسطينية ، فهو خريج الجامعة الأمريكية في بيروت ، التي تخرج منها أيضاً العديد من الذين أصبحوا رموزاً في الحركة الوطنية الفلسطينية و حركة القومية العربية ، كان عضواً في حزب البعث الاشتراكي ، و أصدر صحيفة البعث في رام الله ، و صحفاً أخرى ، و انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني ، و تعرّض للاعتقال بعد الاحتلال عام 1967 و أبعدته سلطات الاحتلال للخارج ، و أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية و مسؤول الإعلام فيها ، و ناطقاً رسمياً باسمها ، و مشرفاً على مجلة فلسطين الثورة التي أصدرها باسم منظمة التحرير الفلسطينية .

و في نفس العمارة التي كان يسكنها كمال ناصر في شارع فردان في بيروت ، كان يسكن أيضاً محمد يوسف النجار (1930 – 1973) عضو اللجنة المركزية في فتح ، و ينحدر من قرية يبنا قضاء الرملة ، شرّد مع عائلته في عام النكبة ، و كان له نشاط في صفوف الإخوان المسلمين مثل كثيرين من الذين أسسوا فيما بعد حركة فتح .

أما كمال عدوان (1935 – 1973) فهو ، مثل أبو يوسف النجار عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح التي شارك في تأسيسها ، و تولى مسؤوليات في الإعلام الفلسطيني و أخرى فيما يخص المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، و قبل ذلك درس في مصر و عمل في السعودية و قطر ، و شارك في مقاومة العدوان على قطاع غزة عام 1956 و أدّى ذلك إلى اعتقاله وقتذاك .

و بعد وصول إيهود باراك إلى موقع الرجل الأول في (إسرائيل) و معه أمنون شاحاك وزيراً للسياحة ، تذكّرت الصحافة من جديد دوره في عملية فردان ، و نشرت وكالة الصحافة الفرنسية تقريراً لها من بيروت بتاريخ 23 أيار 1999 ضمنته مقابلة مع المواطن اللبناني منعم عبد المنى و كان عمره وقت تحرير التقرير ستين عاماً ، و الذي ما يزال يقيم في المبنى الذي حدث فيه الاغتيال في شارع فردان في بيروت .

تذكر عبد المنى بعد 26 عاماً من قيادة إيهود باراك للعملية متنكراً بزي امرأة شقراء ، ما حدث في ليلة التاسع من نيسان 1973 ، و في تلك الليلة كان منعم و زوجته و ولداه الصغيران نائمون في غرفة صغيرة في طابق أرضي في البناية التي استهدفها باراك و رفاقه . و استيقظ منعم و ذهب إلى النافذة ليرى امرأة شقراء تضع رشاشاً على خاصرتها و تطلق النار على الغرفة .

عاد منعم إلى ابنه الصغير و خبأه تحت السرير و رمت زوجته نفسها على ابنهما الثاني ، و فيما بعد وجدا أكثر من 40 من فوارغ الرصاص في الموقع .

و بسبب الأزياء التي تنكّر فيها باراك و رفاقه أطلق على العملية اسم (عملية هيبي) . و أعطت العملية باراك سمعة كبيرة ، و أدّت إلى استقالة رئيس الوزراء اللبناني صائب سلام احتجاجاً على عجز الجيش

اللبناني عن تحقيق الأمن و إيقاف فرقة الكوماندوز التي قادها باراك متنكراً بثياب امرأة شقراء ، التي نزل أفرادها على أحد شواطئ بيروت و استقلوا سيارات أعدها عملاء لـــ (إسرائيل) .

و انطلقت الفرقة إلى أحد المباني في فردان و تم تصفية أبو يوسف النجار أحد قادة فتح البارزين وقتذاك و زوجته التي حاولت حمايته ، و كمال عدوان المسؤول العسكري لفتح في الأراضي المحتلة و كمال ناصر المتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، و قتل في العملية شرطيان لبنانيان و حارس و عجوز إيطالية تبلغ من العمر (70) عاماً .

و في أثناء اندلاع انتفاضة الأقصى و قيام (إسرائيل) باغتيالات طالت مقاتلين فلسطينيين ، كتب المستشرق الصهيوني غي باخور عن سياسية الاغتيالات متذكّراً عملية فردان التي يطلق عليها في (إسرائيل) اسم (ربيع الصبا) أيضاً ، في نيسان 1973 بمشاركة باراك الذي كان رئيساً للوزراء عندما كتبت المقالة .

قال ياخور إن تلك العملية (كانت إحدى العوامل التاريخية لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان بعد عامين من ذلك) . و إذا كانت عملية (ربيع فردان) أصبحت مصدر (فخر) لا ينتهي لدى الصهاينة ، فإنها تحوّلت إلى ألم متجدّد لدى الجانب الآخر الخاسر : الفلسطينيون ، و يبدو أن كلا الطرفين ، كل بطريقته و أدواته و ظروفه و لخدمة أهدافه راح يستخلص العبر من تلك العملية ، و إذا كان الصهاينة تحدثوا كثيراً عن تلك العملية و ما أعقبها من تطورات سياسية ، فإن الاستماع لما يقوله شاهد على تلك العملية من الطرف الآخر الفلسطيني ، أمر مهم ، خصوصاً بعد أعوام طويلة على وقوعها مما يوفر للشاهد فرصة ليس فقط للندب بل أيضاً للتقييم بعيداً عن ضغط اللحظة و قوة الصدمة .

و كان هذا الشاهد ممدوح نوفل ، القائد العسكري السابق في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، و الذي تحدّثت معه في منتصف الشهر الأخير من عام 2000 ، عن سياسة الاغتيالات التي تنتهجها (إسرائيل) ، و كانت في تلك الفترة بلغت ذروة لا يمكن إغفالها بالقيام بسلسلة اغتيالات طالت نشطاء انتفاضة الأقصى ، و اتفقت مع نوفل على الاستعانة بشهادته مكتوبة عن عملية فردان بعد أكثر من 27 عاماً على وقوعها ، و هي شهادة حافلة ليس فقط بالوقائع كما رآها شاهد عيان ، بل أيضاً بما يمكن استخلاصه منها من دروس من خلال ما ذكره نوفل من أحداث على هامش الحدث ميّزت تلك الفترة في بيروت .

في البداية يرسم نوفل مشهداً مهما عشية وقوع الحدث (في النصف الأول من العام 1973 صعّدت قوات الثورة نشاطها العسكري من جنوب لبنان ، و مس بعضه سكان القرى و المستعمرات الصهيونية الواقعة على الحدود الشمالية . و خشيت القيادة الصهيونية من تمركز قوات م.ت.ف على حدودها الشمالية ، و من تطوّر قدراتها العسكرية و تحولها إلى قوة جدية مزعجة . و وجهت الحكومة الصهيونية أكثر من رسالة رسمية تحذيرية للسلطات اللبنانية ، طالبتها بالسيطرة على نشاط (المخربين) الفلسطينيين ، و ضبط وجودهم على أراضيها ، و منعهم من القيام بعمليات (تخريبية) من أراضيها . و لم تتوانَ في الرد على العمليات القتالية الناجحة التي نفّذها مقاتلو فصائل الثورة . و زادت من غاراتها الجوية و قصفها المدفعي ضد مواقع الفلسطينيين في الجنوب و البقاع و العرقوب) .

و يضيف نوفل : (في العاشر من نيسان 1973 ، و بعد تحضيرات استخبارية استمرت شهرين ، نفّذت القوات الصهيونية الخاصة من سرية الأركان عملية خاصة جريئة محكمة التخطيط ، في قلب العاصمة اللبنانية . دخلت القوات الصهيونية بيروت عن طريق البحر ، و كان رجال و عملاء الموساد قد سبقوهم بجوازات سفر أوروبية و أمريكية ، و أقاموا في فنادقها و استأجروا 7سيارات مدنية في حينه ، و هاجمت القوة الصهيونية في وقتٍ واحد ، المقر المركزي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الفاكهاني ، إحدى ضواحي بيروت الغربية ، و منازل قادة م.ت.ف كمال عدوان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح و أبو يوسف النجار عضو اللجنة المركزية لحركة فتح و كمال ناصر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، و كانت معلوماتها تشير إلى أن الأول قائد جماعة أيلول الأسود ، و الثاني مسؤول عمليات فتح في (إسرائيل) ، و الثالث ناطق رسمي باسم عرفات و م.ت.ف.) ..

و يشير نوفل إلى أنه (نجحت المجموعة الأولى بقيادة (إيهود باراك) في الوصول إلى هدفها ، و اغتالت القادة الثلاث في منازلهم ، و نسفت الثانية بقيادة (آمنون شاحاك) بصورة جزئية مقر الجبهة الديمقراطية في منطقة الفاكهاني قرب المدينة الرياضية . في حينه اشتبكت معهم مجموعة حراسة مقر الجبهة ، و قتل من القوة المهاجمة جنديان من قوات المظلات (أبيدع شور و حجاي معيان) و فقدت القوة المهاجمة عنصر المفاجأة ، و لم تتمكن من العمل بحرية تامة ، و لم تحقق هدفها كاملاً . فبعد اغتيال المجموعة الصهيونية الحارس المركزي أمام مدخل البناية بواسطة مسدس كاتم الصوت ، أطلقت عليها نيران غزيرة

، من قبل كمين جانبي نصب في حينه ، للدفاع عن مقر الجبهة الديمقراطية من هجوم كان متوقعاً أن ينفّذه تنظيم القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل) .

و يمكن أن يشكّل ما ذكره نوفل ، و قبل ذلك القائد الفلسطيني صلاح خلف (أبو إياد) في حديثه ، في مكان آخر ، عن عملية فردان ، صدمة للقارئ ، حتى لو كان متابعاً لتلك المشاحنات التي سادت لفترة طويلة بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني .

و لكن لماذا كانت الجبهة الديمقراطية مستعدة لهجوم أحمد جبريل المتوقع ، و ما هو السبب الذي يجعل أحمد جبريل مصدراً متوقعاً لهجوم على الديمقراطية ؟! ..

يجيب نوفل : (كانت المشاحنات السياسية بين الجبهة الديمقراطية (و تنظيم جبريل) حول البرنامج السياسي المرحلي على أشدها ، و تطورت إلى صدامات مسلحة في مخيم تل الزعتر ، و استشهد دفاعاً عن البرنامج ، قائد قوات الجبهة في مخيم عين الحلوة ، النقيب المناضل (فايز خلدون) ابن التعامرة المجاورة لمدينة بيت لحم) ..

و على أرض الواقع و أثناء إدلاء نوفل بشهادته فإن الذي (تحقق) للفلسطينيين على أرض الواقع كان أقل بما لا يذكر عن مشروع البرنامج المرحلي الذي قدمت الجبهة الديمقراطية شهداء (دفاعاً عنه) و كذلك أيضاً بالنسبة لبرنامج أحمد جبريل الذي أصبح تنظيمه فاعلاً ضعيفاً في العمل الفلسطيني .

و بعد أن سمع نوفل صوت الرصاص الكثيف و الانفجارات غادر منزله القريب من مقر الجبهة المستهدف (و توجهت راجلاً لاستطلاع ما يجري ، و كنت واثقاً من أن حرس المقر اشتبك مع مجموعات القيادة العامة . و كم كانت مفاجأتي كبيرة عندما منعني أفراد مجموعة الحراسة (الكمين) من الاقتراب من مبنى المقر قائلين : موقعنا تعرّض لهجوم (إسرائيلي) و حاولت المجموعة (الإسرائيلية) نسف المقر بمن فيه ، اشتبكنا معهم و أوقعنا خسائر في صفوفهم ، و هناك احتمال وجود متفجرات موقوتة و ألغام لم تنفجر) ...

يقول نوفل : (في حينه لم أصدق أقوال الرفاق ، إلا بعد أن سلّمني أحدهم مسدساً "إسرائيلياً" عيار 6 ملم كاتم للصوت ، يحمل شعار نجمة داود . و تبين لي كما قال الحرس ، إن القوات الصهيونية هاجمت المقر في سيارتين مدنيّتين تحرسهما من بعيد سيارة جيب عسكرية ، تشبه تماماً سيارات قوات الدرك اللبناني . خلال عمليات مسح و تفتيش المقر و تنظيفه من المتفجرات ، تم العثور على مزيد من المسدسات و القنابل و المتفجرات ، تحمل علامات جيش الدفاع (الإسرائيلي) . و ظهرت بقع دماء على الأرض) .

و يضيف نوفل : (خلال وجودي حضر إلى المكان أحد أفراد حرس (أبو إياد) صلاح خلف ، و همس قائلاً "الأخ أبو إياد موجود في المبنى المقابل و يريد أن يراك" ، تحركت مباشرة إلى حيث يوجد أبو إياد ، و استغربت وجوده في ذلك المكتب الفرعي التابع لأمن فتح ، و علمت أن المصادفة قادته إلى المكان و قبل السلام بادرني بالقول : (هل هذا وقت الاشتباك مع القيادة العامة ، فأنت تعرف أن المشكلة ليست مع أحمد جبريل بل مع من يقف خلفه) ، و كان يقصد المخابرات السورية . و لم يصدّق أن الاشتباك كان مع مجموعات الكوماندوز "الإسرائيلية" ، إلا بعد أن أبرزت له مخلفات المجموعة المهاجمة ، عندها قال : (ضاعت علينا فرصة اصطيادهم فقد كانون تحت مرمى نيران حراستي) . و فوراً أصدر أوامره للأجهزة الأمنية الفتحاوية بالتحرك فوراً باتجاه شواطئ بيروت و الجنوب ، على أمل اللحاق بالقوة "الإسرائيلية" قبل صعودها البحر . و كان تقديرنا أنهم قدِموا من البحر بمساعدة عملائهم في السلطة اللبنانية ، و سينسحبون بواسطة زوارق تنتظرهم في نقطة ما على الشاطئ . لاحقاً ، بيّنت مخلفاتهم بأنهم قدموا من البحر و غادروا بيروت بسلام ، كما وصلوا دون أن تقع بهم إصابات باستثناء تلك التي لحقت بهم أثناء هجومهم على مقر الجبهة الديمقراطية) ..

و يعتقد نوفل بأن (العملية اعتمدت على عمل استخباري دقيق و أن مجموعاتها دخلت قلب بيروت بعدما هيأ لها عملاء الموساد المحليين ما يلزم من سيارات و مرشدين . و فعلاً عثرت مجموعات فتح على عددٍ من السيارات المدنية متروكة على الشاطئ الأوزاعي ، جنوب بيروت أحدها يحمل آثار دماء) ..

بعد مقابلة نوفل لأبي إياد و معرفة الأخير بما حدث ذلك طلب أبو إياد من مرافقيه البحث عن أبي عمار و أبي جهاد (و بعد دقائق معدودة اتصل أبو عمار و قال : سأرسل لكم سيارة للحضور لطرفي بسرعة ، و فهمنا منه أنه موجود في مكتب أبو شاكر (إبراهيم قليلات) قائد قوات (المرابطون) و أن عدة مجموعات صهيونية دخلت بيروت ، و نجحت في اغتيال أبو يوسف النجار في منزله . بعد المكالمة الهاتفية تحرك أبو إياد ، تحت حراسة مشددة ، باتجاه المقر المركزي للمرابطين ، الواقع في حي أبو شاكر على كورنيش المزرعة في المقر كان حشد من قادة القوى و الأحزاب الوطنية اللبنانية و الفلسطينية

يتوافدون ، و يتبادلون المتوفر من المعلومات حول ما حصل ، و يجرون الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية في السلطة اللبنانية) .

روى نوفل للموجودين ما حدث أثناء عملية الهجوم على مقر الجبهة الديمقراطية (و سمعنا ما روي حول استشهاد أبو يوسف النجار . و أوعز أبو عمار للأجهزة الأمنية الفلسطينية بالاتصال ببيوت القادة الفلسطينيين دون استثناء ، و زيارتها كلها و شدّد على زيارة البيوت التي يتعذر الاتصال الهاتفي معها . و بعد دقائق قليلة أبلغ الحاضرون باغتيال (كمال عدوان) و بعدها نقل خبر استشهاد (كمال ناصر) و فوجئ الجميع ، بأن كمال ناصر هو الوحيد الذي أتيحت له فرصة استخدام سلاحه ، و أنه بالفعل أطلق النار على قاتليه الصهاينة ، علما أنه كان يكره حمل السلاح ، و لا يحب أن يكون معه مرافقون ، و كان يعتبرهم أقرب إلى السجانين يحدّون من الحركة و يقيّدون نمط الحياة العادية) .

و كانت لتلك العملية تداعياتها الأخرى ، يقول نوفل : (حملت قيادة م.ت.ف الحكومة اللبنانية قسطاً رئيسياً من المسؤولية عن دخول القوات الصهيونية قلب بيروت ، و نجاحها في الوصول إلى بيوت القادة الثلاثة . و وجّهت اتهامات علنية للمكتب الثاني اللبناني (المخابرات اللبنانية) و بعض رموز قيادة الجيش اللبناني ، بالتواطؤ مع "الإسرائيليين") .

و يضيف : (و لاحقاً شيّعت بيروت القادة الثلاثة في جنازة مهيبة شارك فيها جميع قادة الأحزاب الوطنية و بعض قادة القوى و الأحزاب المارونية ، و كان ضمنهم (بيار الجميل) زعيم حزب الكتائب . و ألقى زعماء المسلمين الذين شاركوا في الجنازة خطباً رنانة هاجموا فيها تواطؤ السلطة اللبنانية ، و طعنوا في تركيب أجهزتها و مؤسساتها المدنية و الأمنية ، و طالبوا بإقالة الجيش . و تحدّث بعضهم عن المقاومة الفلسطينية ، و كأنها جيش المسلمين في لبنان . و كانت الجنازة فرصة مهمة ، استعرضت فيها قيادة م.ت.ف أسلحتها و قدراتها العسكرية و الجماهيرية بطريقة أقلقت السلطات اللبنانية ، و نبّهت أجهزتها الأمنية و أرعبت بعض القوى المسيحية المتزمتة التي رأت في منظمة التحرير قوة أخلت بالتوازن الداخلي لصالح المسلمين ، عامة ، و السنة على وجه الخصوص . و رغم علمانية الحركة الوطنية اللبنانية ، و تبوّء كثير من المسيحيين مراكز قيادية أولى فيها ، إلا أن تخوّفات الحركة السياسية المسيحية كان لها ما يبررها في بلدٍ تنخره الطائفية الدينية و السياسية) .

و لم يكن ذلك كل شيء ، فهناك نتائج هامة أخرى أسفرت عنها عملية اغتيال القادة الثلاثة في فردان ، فبعد هذه العملية ، كما يقول نوفل (أصبحت قيادة م.ت.ف مجبرة على إبلاء وجودها في لبنان اهتماماً استثنائياً ، و راحت تعطي مسألة حماية وجودها أهمية كبيرة ، و بدأت تغرق تدريجياً في الأوضاع اللبنانية الداخلية ، و نسيت ما استخلصته من دروس تجربتها في الأردن) .

و يضيف : (و مع كل خطوة كانت تخطوها داخل المستنقع اللبناني ، كانت تبتعد أكثر فأكثر عن عملها السياسي داخل الأراضي الفلسطينية . و حلّ دون قرار ، شعار الدفاع عن الوجود الفلسطيني المدني و المسلح في لبنان ، مكان شعار تصعيد و نقل الكفاح المسلح إلى داخل الأراضي المحتلة . و راحت تعزز تسليح المخيمات الفلسطينية ، و شجّعت القوى الوطنية اللبنانية للتدرّب على السلاح و بناء تشكيلات عسكرية خاصة بها . و عملت على تجنيد أعداد كبيرة من الشباب الوطني اللبناني ، و بدأت تتدخل مباشرة في الشؤون السياسية و الحزبية و الاجتماعية اللبنانية . و بقي احتلال "إسرائيل" عام 1967 لكلّ فلسطين و لأجزاء واسعة من الأراضي العربية السورية و المصرية قائماً و تقلصت كلفته) .

و قبل أن يتحدث نوفل بسنوات ، كان الزعيم الفلسطيني صلاح خلف (أبو إياد) قدّم شهادته عن ما حدث في (ربيع فردان) ، في كتابه فلسطيني بلا هوية ، و ربط ذلك بالأجواء التي أعقبت عملية ميونخ ، حيث تواصلت حرب الأشباح بين المخابرات الصهيونية و الفلسطينيين ، و بدأت كما هو معلوم بالاغتيالات و إرسال الطرود الملغومة و التي طالت مسؤولين فلسطينيين في مختلف العواصم العربية و العالمية ، و بالرد الفلسطيني بتنفيذ عمليات ناجحة طالت رجال للموساد في عواصم مختلفة أيضاً ، و من بين ما قام به الفلسطينيون محاولتان استهدفتا مقر سفير "إسرائيل" في نيقوسيا و الأخرى ضد طائرة تابعة لشركة العال الصهيونية كانت جاثمة في مطار قبرص ، كان ذلك في التاسع من نيسان ، و في اليوم التالي كانت وحدات الكومنادوز الصهيوني تنزل إلى بيروت و تغتال القادة الثلاثة .

و روى أبو إياد عن علاقته الوثيقة بكمال ناصر ، و أنه كيف كان في مرات كثيرة يقضي الليل عنده في شقته ، و أشار إلى أنه قبل العملية بعشرة أيام و كان هو و الرئيس عرفات و آخرون في شقة كمال ناصر ، استرعى انتباهه عدم وجود حراسة و تحدّث بين الجد و الهزل ، عن احتمال أن تحطّ طائرة عمودية في الأرض الخلاء مقابل المبنى و تختطف القادة الثلاثة .

و في التاسع من نيسان ، كان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يعقد جلسة له في بيروت و طالت حتى ساعة متأخرة من الليل ، و قضى أبو إياد ليلته في شقة كمال ناصر ، و في اليوم التالي عرض أبو إياد على كمال ناصر أن يقضي السهرة في شقته ولكن كمال ناصر أجابه مازحاً : (أفضّل أن أموت على أن أستقبلك عندي) ، و أوضح أنه يريد أن ينظّم مرثاة في الشاعر عيسى نخلة المتوفى حديثاً ، و أن وجود أبو إياد سيلهيه عن تلك المهمة .

و ذهب أبو إياد ليلتقي الناجين الثلاثة من عملية ميونخ الذين أطلقت السلطات الألمانية سراحهم ، بعد عملية الاختطاف التي يعتقد أنها مدبرة كما أشرنا سابقاً ، و الموجودين في مبنى لا يبعد سوى عشرة أمتار عن مبنى الجبهة الديمقراطية ، حيث وجد شباب هذا التنظيم مستنفرين بسبب هجوم سيشن عليهم من الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش ، و رواية أبو إياد هنا تختلف مع رواية نوفل ، و إن كان مغزى الحدث واحداً .

و بعد ساعات كانت وحدات الكوماندوز الصهيونية تنفذ مهمتها ، انتقل أبو إياد إلى منزل عرفات ، الذي قصف في العملية و كان الحراس قاوموا المعتدين ، و تابع عرفات المعركة من سطح المبنى .

و ذهب أبو إياد إلى المبنى الذي كان يقطنه القادة الثلاثة بعد ورود الأنباء عن اغتيالهم ، و في شقة كمال ناصر ، وجده ممدّداً على شكل صليب على الأرض بعد إصابته في وجهه بخمس عشر رصاصة على الأقل ، و يعتقد أن المهاجمين لم يغفلوا عن حقيقة أن ناصر مسيحي الديانة ، فمدّدوه على شكل صليب و أطلقوا النار على وجهه ، و رش المهاجمون برصاصهم سريره و السرير الذي كان يأوي إليه أبو إياد في أحايين كثيرة .

و لاحظ أبو إياد أن شباك النافذة كان مفتوحاً و الستائر منتزعة ، الأمر الذي ربما يشير إلى أن ناصر كان حاول الفرار ، و لم يتمكن من ذلك ، فردّ على المهاجمين بمسدس صغير وجد بجانب جثته .

و بالنسبة لأبي يوسف النجار فاتضح بأن الصهاينة نسفوا مدخل شقته بقنبلة بلاستيكية ، بينما كان هو نائماً مبكراً كما يحب ، و الأولاد يذاكرون دروسهم في غرفهم ، و عندما تم نسف المدخل اندفع باتجاهه ابن الشهيد يوسف و كان عمره 16 عاماً ، و لكن الكوماندوز المهاجمين صرخوا به سائلين عن والده ، فرجع يوسف إلى غرفته و نزل من شباكها إلى الطابق الخامس ، و خلال ذلك أغلق أبو يوسف النجار باب الغرفة التي يوجد فيها و طلب من زوجته أن تناوله مسدسه ، و لكن الصهاينة اقتحموا الغرفة و أصابوه و حاولت زوجته حمايته و وضعت نفسها بينه و بين المعتدين فتم قتل الزوجين معاً .

و في الطابق الثاني كانت مجموعة أخرى تقتحم شقة كمال عدوان الذي كان ما زال يعمل و عندما سمع بالجلبة أمام الباب أمسك برشاشه ، و قبل أن تتاح له فرصة استخدامه كانت مجموعة أخرى من الكوماندوز الصهاينة يدخلون من نافذة المطبخ و يصيبونه في ظهره .

و اتهم أبو إياد شركاء محليين للكيان الصهيوني بالتواطؤ و تسهيل عملية الاغتيال ، و أكد أن الجيش اللبناني و الدرك و الأمن العام لم يحاولوا التدخل ، و قبيل الهجوم على المبنى في فردان ببضع دقائق حدث انقطاع في التيار الكهربائي و كان المهاجمون يتنقلون في بيروت بحرية و يسر مذهلتين و كذلك في الجنوب حيث شنت هجمات أخرى .

و ما لبث التواطؤ الذي تحدّث عنه أبو أياد من أطراف لبنانية ، أن أصبح تحالفاً علنياً كان طرفه الأساسي و موجّهه و راعيه هي (إسرائيل) خلال تلك الحرب اللبنانية الطويلة و التي أسموها ، بقدر من التضليل حرباً أهلية .

الأمير الأحمر

تطرّق ياريف في حديثه ، بالطبع ، إلى مقتل علي حسن سلامة (1940 – 1979) ، و المعروف باسم (أبو حسن) ضابط الرصد الفلسطيني الشهير الذي كان يلقب بالأمير الأحمر ، و اعترف بأنه كان ضحية للموساد عندما انطلقت حملة الاغتيالات بعد ميونخ بسبب علاقته بتلك العملية .

و أبو حسن هو ابن قائد شهير من قادة الحركة الوطنية المجاهدين قبل النكبة هو حسن سلامة ، انضم لحركة فتح عام 1967 مع أفواج عديدة من الشباب الفلسطيني و العربي ، الذين صدمتهم هزيمة الأنظمة على يد الكيان الصهيوني و احتلال ما تبقى من فلسطين و من أراضي عربية أخرى ، و خلال سنوات قليلة ، بعد العمل في قيادة جهاز الرصد الثوري لحركة فتح ، و هو بمثابة جهاز مخابرات و أمن ، استقر أبو حسن في بيروت عام 1970 و تولى قيادة العمليات الخاصة ضد المخابرات الصهيونية في العالم ، و من العمليات التي تسند إليه و لرجاله قتل ضابط الموساد (زودامك أوفير) في بروكسل ، و إرسال الطرود الناسفة من أمستردام إلى العديد من عملاء الموساد في العواصم الأوروبية ، رداً على حملة قام بها الموساد ضد قياديين فلسطينيين ، و من الذين قتلوا بهذه الطرود ضابط الموساد في لندن (أمير شيشوري) .

ارتبط اسمه بعملية قتل الرياضيين الصهاينة في ميونخ ، و هو الأمر الذي نفاه أبو داود في مذكراته ، كما أشرنا ، و نسب لغولدا مئير قولها عنه (اعثروا على هذا الوحش و اقتلوه) .

و لكن أبو حسن ، رجل الأمن الماهر ، و الدون جوان المحبوب من الفتيات ، صاحب العلاقات الغرامية العديدة كما قيل ، كان متنبهاً جداً ، رغم ما قيل عن حياة الليل التي عاشها أحياناً ، فلم يكن له عنوان ثابت و كان حسه الأمني يجعله بغير مكان نومه دائماً .

و لكن (الأمير الأحمر) وقع في النهاية ، منطبقاً عليه المثل العربي (ما يوقع غير الشاطر) ، بعد أن تخلى عن سلوك أمنى مهم ، و هو أن أصبح له عنوان سكني ثابت ، بعد زواجه المثير من ملكة جمال الكون لعام 1971م اللبنانية جورجينا رزق.

و لم يفت على كثيرين من معارفه و أصدقائه و أقربائه تحذيره ، و الطلب منه الانتباه ، و الحذر في تحركاته ، و ينقل عنه أنه كان يطمئن والدته ، التي لم تكفّ عن التنبيه عليه بضرورة إحداث تغييرات على عنوانه و تبديل سيارته بالقول (عمر الشقي بقي) .

و روى كريم بقردوني ، الزعيم المسيحي اللبناني اليميني ، المقرب من زعيم القوات اللبنانية الانعزالية السابق بشير الجميل ، بأنه نقل تحذيراً من بشير إلى أبو حسن ، الذي كان أحد الخطوط المفتوحة بين الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات و الميليشيات المسيحية اللبنانية المختلفة ، حول معلومات وصلت عن خطة لاغتياله .

و لم يقدّم بشير الجميل تفاصيل عن عملية الاغتيال المحتملة لبقرادوني و لكنه طلب منه أن يحذّره (فأبو حسن هو صاحبنا) كما قال بشير الجميل لبقرادوني .

و ذكرت بعض المصادر أيضاً أن المكتب الثاني اللبناني ، أحد أجهزة المخابرات اللبنانية ، كان حذّره كذلك ، و روي أنه تم العثور على قصاصة ورق من المكتب الثاني فيها التحذير ، في جيبه بعد استشهاده .

المصادر الصهيونية قالت إن سلامة دوّخ ملاحقيه و نجا من أكثر من عملية اغتيال ، حتى أرسلت إحدى عميلات الموساد ، و هي رسامة بريطانية ، اسمها (سلفيا إيركا روفائي) ، التي أوكل إليها مراقبة الأمير الأحمر و رصد تحركاته ، إلى رؤسائها أن الأمير الأحمر أصبح في متناول اليد ، و كانت العميلة تقطن بالقرب من منزل جورجينا . في الطابق التاسع من إحدى بنايات شارع فردان .

و كما هو متوقع جاء أمر للعميلة بتنفيذ عملية اغتيال الأمير الأحمر الذي دوّخ رجال الموساد طويلاً ، فتم تلغيم سيارة من نوع فوكس فاجن بعبوة تفجّر لا سلكياً عن بعد ، و وضعها بالقرب من الطريق الذي يمر منه موكب أبو حسن المكوّن من سيارة شفروليه و سيارتي رانج روفر ، و عندما وصل الأمير الأحمر إلى تلك النقطة في الساعة الثالثة من عصر يوم 1979/1/22 ، حتى ضغطت عميلة الموساد على الزر القاتل .

و بعد سنوات من تلك العملية فإن ضابط الموساد البارز السابق رافي إيتان الذي يعيش الآن في ضاحية أفيكا الراقية قرب تل أبيب يعيد الفضل لنفسه في اغتيال أبو حسن سلامة .

و إيتان أحد أبرز رجال الموساد المعروفين بقسوتهم و الذي قتل بيديه ، كما يتباهى ، العشرات من الخصوم في أنحاء مختلفة من العالم بإطلاق الرصاص أو الخنق أو الضرب على الرأس أو الطعن .

و هو الذي اشتهر لقيامه بخطف الضابط النازي أودلف إيخمان عام 1960 من الأرجنتين و الذي أعدم لاحقاً في سجن الرملة بتاريخ 1962/5/31م .

و لدى اغتيال سلامة كان إيتان المستشار الشخصي لرئيس وزراء الكيان مناحيم بيغن لشؤون الإرهاب ، و قام إيتان بزيارة بيروت منتحلاً شخصية رجل أعمال يوناني ، و تمكن من معرفة إقامة سلامة و تحركاته .

و عندما عاد إلى تل أبيب أرسل ثلاثة من رجال الموساد متخفين كعرب إلى بيروت ، أحدهم استأجر السيارة و الثاني فخّخها بالقنابل و الثالث أوقفها على الطريق الذي يسير عليه سلامة يومياً .

و الملفت أنه بعد نجاح العملية قرّر بيغن أن إيتان (أثمن) من أن يخاطر به مرة أخرى فأبقاه في منزله بعيداً عن العمل الميداني . و فيما بعد استوحى كاتب القصص البوليسية المعروف جون لوكريه شخصيته الرئيسية التي تتعقب "الإرهابيين" في روايته المشهورة (الطبالة الصغيرة) من شخصية إيتان الذي تورّط في أعمال قذرة أخرى كثيرة للموساد من أشهرها فضيحة الجاسوس جوناثان بولارد الذي عمل لحساب الموساد في أمريكا و معتقل الآن فيها .

و من المعتقد أن أمينة المفتي الجاسوسة الأردنية التي عملت لصالح الموساد اقتربت من أبو حسن سلامة كثيراً أثناء تردّده على فنادق بيروت الراقية و زوّدت الموساد بعناوينه .

و هناك تفاصيل و روايات شبيهة عن الحادث نشرت بعد وقوعه ، و من الصعب بدون وجود رواية رسمية فلسطينية معلنة عن ما حدث التأكيد على تفاصيل حقيقة ما حدث بالفعل . و فيما بعد كشف النقاب عن أن علي حسن سلامة كان ضابط الاتصال بين عرفات و المخابرات الأمريكية . و هي العلاقات التي بدأت ، كما أشار وزير خارجية أمريكا الأشهر كيسنجر في كتابه (سنوات الجيشان) ، في تشرين الثاني عام 1973م ، بعد عقد اجتماع بين نائب الـــ (سي.آي.إي) و ياسر عرفات .

و قدّم أبو حسن خدمات اعتبرها الأمريكيون هامة ، و في مقر وكالة المخابرات الأمريكية في ضاحية لانغلي كان يوصف سلامة بأنه "الشرير الذي يحسن خدمتنا" . و وفّر سلامة ، في ظروف الحرب الأهلية اللبنانية ، الأمن للأمريكيين ، و حذّر المخابرات الأمريكية من عملية لإسقاط طائرة كيسنجر خلال إحدى رحلاته المكوكية الشهيرة في الشرق الأوسط ، و كشف عن عدة عمليات لاغتيال مسؤولين أمريكيين في لبنان . و لم تقطع الـــ (سي.آي.إي) علاقتها بسلامة رغم طلب إسحاق هوفي ، مدير الموساد ، ذلك مراراً .

و بعد اغتيال سلامة قال هيرمان إيلتس السفير الأمريكي السابق في لبنان : "لقد ساعدنا سلامة في حماية المواطنين و المسؤولين الأمريكيين و تعاون معنا بشكلٍ غير عادي و أعتبر مقتله خسارة" .

و هناك من يرى أنه ، بعد بدء العلاقات الأمريكية – الفلسطينية عام 1978م من خلال صلاح خلف (أبو إياد) ، المسؤول الأمني الأول في فتح ، أصبح لدى أبو حسن إحساس أن تلك العلاقة مع الأمريكان ستحميه .

و كشفت بعض المصادر عن طلب المخابرات الأمريكية من الموساد ، في يناير عام 1978م ترك أبو حسن في حاله (ليرتاح ، فهو رجلنا) ، و كان رد الموساد صاعقاً (إنكم تعلمون ما فعله معنا ، و تعرفون قواعد لعبتنا جيداً ، لقد تقرّر مصيره ، إن الرب يغفر ، أما "إسرائيل" فلا) .

و بقيت سيرة أبو حسن سلامة حاضرة في النقاشات الأمنية الفلسطينية و "الإسرائيلية" ، حتى الآن ، لاستخلاص الدروس و العبر ، و من ضمن ما تعود إليه ، تلك المصادر ما حدث في تلك الليلة في مدينة ليلهامر بالنرويج ، عندما قتلت وحدات الموساد المواطن المغربي أحمد بوشكي اعتقاداً بأنه الأمير الأحمر ، مخلفة فضيحة مدوية للموساد ، و نجم عنها اعتقال الفريق الذي أوكلت له تنفيذ العملية .

عقدة ليلهامر

في مطلع عام 2000 ، و في إجراء نادر في الكيان الصهيوني حظرت اللجنة الوزارية الخاصة بإعطاء التصريح بالنشر للشخصيات الرسمية في "إسرائيل"، كتاباً لـــ (أليعيزر بلمور) الموظف السابق في وزارة الخارجية الصهيونية حول عملية (ليلهامر) في النرويج حيث قتل مواطن مغربي برصاص الموساد

معتقدين بأنه علي حسن سلامة . و ذلك في الساعة 40 :22 من يوم 21 تموز من عام 1973 . و هو يوم لم تنسه "إسرائيل" حتى الآن .

في البداية لا بد من الإشارة هنا إلى (آلية) نشر الكتب التي يكتبها رسميون صهاينة لمعرفة كيف تم منع الكتاب ، فبعد أن أكمل بلمور كتابه قدّمه كما جرت العادة لمصادقة وزارة الخارجية التي كان يعمل بها . و التي صادقت على نشر الكتاب و كذلك فعلت الرقابة العسكرية بعد أن طلبت حذف بعض المقاطع من الكتاب و إجراء بعض التغييرات الصغيرة عليه .

و بعد أن استجاب (بلمور) للتعليمات توجّه للجنة الوزارية الخاصة بالمصادقة على المنشورات التي يكتبها أي موظف سابق في الدولة عن فترة عمله . و فيما يخصّ هذه اللجنة فإن شرط موافقتها على أي مؤلف لأيّ موظف رسمي يسري حتى خمس سنوات بعد استقالة الموظف ، و حتى عشر سنوات إذا تضمّن المؤلف تفاصيل تتعلق بأمن الدولة أو علاقاتها الخارجية .

و خلال العامين (1998 – 1999) على سبيل المثال ، عرقلت اللجنة الوزارية المذكورة نشر عدة كتب منها ، كتاب رئيس شعبة الاستخبارات الصهيونية السابق أوري ساغي (أضواء في الظلام) (الذي نشر فيما بعد) ، و كتاب العميد احتياط ميخائيل الدار (داكار) (الذي نشر هو الآخر فيما بعد) و هي التي منعت كتاب بلمور ، و تكتسب هذه اللجنة أهمية خاصة في "إسرائيل" و يرأسها وزير العدل (و كان وقت النظر في الكتاب السياسي الصهيوني المؤثر يوسي بيلين) و وزير الدفاع (إيهود باراك و كان أيضاً في الوقت نفسه رئيساً للوزراء) و الخارجية (و كان دافيد ليفي) و وزير العلوم و الرياضة (و كان متان فلنائي) .

و عند مناقشة نشر كتاب (بلمور) نشر أن مشاركة فلنائي و باراك و ليفي في اللجنة كان (ضعيفاً) و يمكن فهم ذلك ، ربما فلنائي بسبب تخصّصه و باراك و ليفي بسبب انشغالهما ، و الأهم ربما لترك المهمة ليوسي بيلن .

و لكنه لم يكن وحده هناك في تلك اللجنة المهمة ، فالمصادر الصحافية الصهيونية ذكرت أن مصدر المعارضة الرئيسي لنشر الكتاب كان (الموساد) .

صحيفة هآرتس العبرية ذكرت في حينه أن (رئيس الموساد أفرايم هليفي أقنع يوسي بيلين بأن نشر الكتاب سيضر بالموساد و بعلاقات "إسرائيل" مع النرويج) و بأن وزير العدل لم يردّ على صحيفة (هآرتس) بالتوضيح .

و كتب الصحافي يوسي ملمان في هآرتس بتاريخ 2000/2/2م معتقداً أن (رئيس الموساد يخشى على ما يبدو من توقيت نشر الكتاب ، هناك في هذه الفترة لجنة تحقيق رسمية في النرويج تقوم بالتحقيق في الاشتباه بأن (توراكسل بوش) النائب العام إبان القضية قد ضلّل وزراء القضاء الذين قدّموا تقارير كاذبة للبرلمان ، و أيضاً تقوم اللجنة بالتأكد من الشبهات بأن الاستخبارات النرويجية قد تعاونت قبل العملية و بعدها مع الموساد) .

و لكن لماذا خاف الموساد من نشر الكتاب ؟ ملمان يعتقد أنه بسبب وجود انتقادات لما يسميه الاستعداد الرديء للعملية ، و كذلك لتصرف قسم من المشاركين ، غير المهني بما فيهم مايك هراري قائد العملية .

يقول ملمان : (من الواضح أن بلمور يعرف أكثر مما هو موجود لديه استعداد لكشفه ، و على هذا النحو يبدو أن سبب معارضة رئيس الموساد لنشر الكتاب هو خوفه على صورة التنظيم الذي يرأسه ، هذه الصورة التي تضرّرت خلال السنوات الأخيرة إثر سلسلة عمليات فاشلة في الأردن و قبرص و سويسرا) .

و يقصد بالطبع عدة عمليات هزّت صورة الموساد في السنوات الأخيرة منها العملية الفاشلة لاغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في العاصمة الأردنية عمان ، و التي تدخّل فيها الملك الأردني الراحل حسين و تمخضت عن إعطاء الترياق الشافي لمشعل و إخراج الشيخ أحمد ياسين من السجن .

و أشار (يوسي ملمان) المتخصص في الشؤون الأمنية في مقاله في صحيفة هآرتس العبرية إلى أن أليعيزر بلمور الموظف المتقاعد صاحب الكتاب لم يتخيّل أن يأتي يوم و تنسب إليه "إسرائيل" احتمال المس بأمن دولته ... !

على أية حال ، فإن الكتاب يتحدث ، كما ذكرنا ، عن ما حدث يوم 21 تموز من عام 1973 ، عندما أطلق النار اثنان من رجال الموساد الصهيوني على نادلٍ مغربي يدعى أحمد بوشكي و هو ينزل من الباص فأردوه قتيلاً على الفور أمام ناظري زوجته النرويجية الحامل في أشهرها الأخيرة .

و هي العملية التي أصبحت مجالاً للكتابة و المراجعة لدى أصحاب القرار في الكيان الصهيوني و كذلك لدى الصحافة و الرأي العام الصهيوني ، و أعطت الكثير من المتابعين فكرة عن آلية عمل فرق الموت في الكيان ، و أيضاً عن محركات استهداف أشخاص بعينهم بالاغتيال ، و (الدور) الذي تقوم به (الدول الصديقة) في التغطية و على الأقل (غض النظر) عن أنشطة الموساد الرهيبة .

و ساعد في إبقاء المسألة مثارة عدم سكوت زوجة القتيل المغربي و التي تابعت الأمر قضائياً و التي حصلت بعد سنوات طويلة على تعويض مالي من "إسرائيل" ، و وقوع عددٍ من المشاركين في العملية في قبضة الشرطة النرويجية . و تقديمهم للمحاكمة و الإفراج عنهم قبل إكمال مدة محكوميتهم و تحوّل المسألة إلى قضية للنقاش داخل دهاليز المجتمع السياسي في النرويج .

كان الموساد يريد أن يصفي أبو حسن سلامة ، و لكن تشخيصاً خاطئاً أدّى إلى مقتل المواطن المغربي ، و نجح اللذان أطلقا النار من الموساد بالفرار و معهم ثمانية من أعضاء الموساد من بينهم مايك هراري قائد العمليات في الموساد وقتها (فيما بعد مرتزق معروف عالمياً) و رئيس الموساد تسفي زامير (وقتها أيضاً) ، و الذي كان أثناء العملية في غرفة عمليات متقدمة في النرويج .

واحد من الإثنين الأخيرين فرّ عن طريق البحر ، و لكن ستة من أعضاء الموساد الآخرين و هم : (أبراهام جمار ، و دان آرئيل ، و تسفي شتينبرغ ، و ميكي دورف ، و مريان غولدنيكوف ، و سيلفيا رفائيل) ضبطوا و قدّموا للمحاكمة في النرويج .

و طرد ضابط أمن السفارة الصهيونية (إيغال أيال) الذي اختبأ العميلان (شتينبرغ) و (دروف) في شقته من النرويج و انتهت القضية ، كما هو معروف أن علم الرأي العام الكثير عن أساليب عمل فرق الموت الصهيونية و كذلك ، و هذا ما يتعلق بـــ (بلمور) بأزمة دبلوماسية صعبة عكّرت صفو العلاقات الصهيونية مع النرويج ، و هنا برز دور الرجل صاحب الكتاب المحظور .

يتضمّن الكتاب المحظور نشره ، حسب استعراض ملمان له ، أحداثاً مثيرة بالفعل كتبها أليعيزر بلمور الذي كان قد أرسل قبل هذا العملية بأربعة شهور للنرويج كملحق سياسي في سفارة الكيان الصهيوني هناك ، و عيّن في وقتٍ لاحق مسؤولاً عن السفارة .

يقول (ملمان) إنه بعد اعتقال أعضاء الموساد في النرويج بأسابيع طلبت وزارة الخارجية و الموساد من (بلمور) أن يعالج قضية المعتقلين ، و أن يلعب دور رجل الاتصال مع السلطات النرويجية ، و هذا ما فعله ، إلا أن معالجة قضية السجناء قد أوكلت من قبل قيادة الموساد في تل أبيب لمن يسميها بلمور (يهوديت) .

يضيف ملمان (بلمور يقصد يهوديت نسياهو التي كانت من قدامى الموساد و كانت مشاركة في عملية اختطاف أدولف أيخمان في عام 1961 من الأرجنتين . نسياهو وصلت إلى استوكهولم في السويد و التقت مع بلمور في غرفة في فندق بعد أن أوصلت له تعليمات ذكرته بالأفلام البوليسية ، بعد ذلك بفترة تجاسرت و التقت معه في أوسلو نفسها و طلبت منه أن يحدثها عن لقاءاته مع المعتقلين من أعضاء الموساد) .

و في الوقت ذاته كانت (إسرائيل) وكّلت المحامي المقدسي أرفين شيمرون لمساعدة المحامين النرويجيين الذين تولوا الدفاع عن المتهمين . و يورد ملاحظة قد لا تكون هامة في سياق حديثنا ، و هي أن نسياهو تصادقت مع زوجة شيمرون و عندما سرحت من الموساد تدرّبت على المحاماة في مكتبه .

و يشير صاحب الكتاب المحظور إلى أن (أنواس شيودت) و هو أحد المحامين النرويجيين قد وقع في حب (سيلفيا رفائيل) إحدى المقبوض عليهم ، و التي سحرت المحامي كما يقول بلمور .

المحامي (شيودت) أصبح يزور (سيلفيا) في السجن بشكلٍ ثابت و تحوّلت الزيارات منذ لحظة معينة إلى زيارات عاطفية . و بعد إخلاء سبيلها طلّق (شيودت) زوجته النرويجية و تزوج من (سيلفيا) .

بلمور يعتقد أن الحظ قد لعب في مصلحة الشرطة النرويجية بدرجة لا توصف في تحقيقات عملية القتل في ليلهامر ، و يكتب (الأمر بدأ في الشرطي المجهول من شرطة ليلهامر (بار أريك روستاد) الذي نصب بعد القتل بفترة قصيرة حاجزاً على الشارع بين أوسلو و ليلهامر ، الشرطي شبه النائم يلاحظ سيارة بيجو بيضاء تمر أمامه و يسجّل رقمها في كتابه لأن المرأة التي تقودها بدت مضطربة في نظره) و يوضح بلمور أن المرأة المقصودة هي (مريان غولدنيكوف) من مواليد السويد التي اتضح لاحقاً أنها سكرتيرة عادية في الشاباك و جنّدت للعملية .

و في اليوم التالي وصلت (غولدنيكوف) للمطار و معها (دان آربيل) من أصل دانمركي و أعادت السيارة المستأجرة للشركة فتم توقيفها هي و(آربيل) ، و في جيب (آربيل) وجدوا رقم هاتف (إيغال أيال) ،

ضابط الأمن في سفارة الكيان الصهيوني ، فخرقت الشرطة النرويجية حصانة ضابط أمن السفارة و اقتحمت بيته حيث وجدت (ميكي دروا) و (تسفي شتينبرغ) .

يواصل ملمان استعراضه للكتاب الذي يتحدّث عن العملية (اعتقال (أربيل) و (غولدنيكوف) أفضى إلى شقة أخرى في أوسلو حيث اختفت (سيليفا رفائيل) الجنوب أفريقية و (أبراهام جمار) . الإثنان لم ينهارا في التحقيق و تمسكا خلال أشهر بأسمائهما التنكرية (باتريشيا روكسبورغ) التي حملت جوازاً كندياً ، و (لسلي أورباوم) البريطاني الجنسية .

محققو الشرطة النرويجية اكتشفوا أن الجوازات مزيّفة و اشتبهوا بأنهم (إسرائيليون) . (سيليفا) و (أبراهام) من ناحيتهما لم يعترفا بهويتهما الحقيقية إلا في قاعة المحكمة .

(الحظ الذي ابتسم للنرويجيين كان سخياً معهم في الوقت ذاته بدرجة لا توصف حيث كانت ذروتها سقوط دانيل أربيل الذي وقّر منذ لحظات اعتقاله الأولى تفاصيل لا تقدّر قيمتها بثمن ، و شكّلت أساساً قوياً لإعادة تمثيل العملية بأجزائها المختلفة) – كما يقول بلمور .

و فيما بعد برّر (أربيل) سبب انهياره بهذه السرعة لأن (من أرسلوه لم يكلفوا أنفسهم بذل الجهد في إعداده كما يجب ، و لسبب ما كان على قناعة بأن عملية ليلهامر تتم بالتنسيق مع النرويجيين و بموافقتهم ، و لذلك اعتقد أن معرفتهم لهوية الجهة التي أرسلته ستجعلهم يخلون سبيله فوراً) .

و يكتب بلمور ملاحظة قد تبدو طريفة في تبرير انهيار (أربل) : (هناك احتمالاً بأن مرض الخوف من الأماكن الضيقة الذي عانى أربيل منه قد لعب هو الآخر دوراً في تصرفه في فترة التحقيق . مخاوفه من الجلوس في الغرفة وحيداً و في زنزانة صغيرة دفعته إلى البحث عن وسائل التودّد إلى محققيه و كسب سخائهم و صداقتهم . أربيل اعتقد أن مثل هذا الثمن يمكن الحصول عليه من خلال محادثات ودية صريحة) .

و ربما يوضح ما يسوقه بلمور، محاولة الاحتفاظ لديه و لغيره من الصهاينة بالصورة (السوبر) عن الموساد ، فلم يستطع ، بلمور ، و هو الدبلوماسي صاحب التجربة و الذي اقترب أكثر من غيره من أشهر عملية فشل للموساد في ليلهامر ، التصديق أنه يمكن ، هكذا و بكل بساطة ، أن ينهار عميل للموساد و يعترف ، كما يمكن أن يحدث لدى أيّ جهاز أمنى آخر في العالم .

و يسرد ملمان نقلاً عن كتاب بلمور (حتى تكون هذه المحادثات طويلة و هذه كانت تتم في مكاتب التحقيق في الزنزانة الصغيرة – كانت هناك حاجة لمدهم من التفاصيل في كلّ مرة . أربيل و غولدنيكوف هما الوحيدان (الخلية الإسكندنافية) اللذان تحدّثا بصراحة منذ البداية مع محققيهما) ..

و لكن المسألة لم تتوقف عند (آربيل) فهناك أيضاً من قدّم معلومات للمحققين (تسفي شتينبرغ و ميكي دورف اعترفا بحكاية التغطية التي زوّدا بها و لم يخرجا عنها خلال التحقيق معهما . طاقم التحقيق النرويجي استغل بشكلٍ جيّد المعلومات التي استطاع انتزاعها من كل من تطوّع لتزويده بالتفاصيل الهامة . المدعي العام استغل هذه النجاحات في التحقيق و وضع لائحة الاتهام بناء عليها) .

بلمور يوضح أيضاً أن (طاقم التحقيق حصل على تفاصيل أخرى من خلال تحليل قائمة دخول الأجانب إلى النرويج و فحص استبيانات النزلاء في الفندق في أوسلو و ليلهامر في الفترة التي سبقت حادثة القتل . النرويجيون لم يتكاسلوا بل على العكس قاموا بتوسيع اتجاهات التحقيق للدانمارك و السويد و فرنسا و إيطاليا و في مراحل المحاكمة الأولى حاول المدعي العام استغلال ثمار التحقيق من أجل توسيع الاتهامات وشمل الجهود "الإسرائيلية" الشاملة في مكافحة العنف) .

الصحافي ملمان يوضح أن بلمور ، بكلامه هذا (يقصد أن قسماً من الطاقم الذي تولى قضية ليلهامر ظهر في عواصم أوروبية أخرى كان الموساد قد اغتال فيها نشطاء (أيلول الأسود) خلال الأشهر العشرة بين أولمبياد ميونخ و عملية (الليلة المريرة) كما أطلق عليها الموساد) .

و يكتب ملمان ملاحظة عائداً إلى أفرايم هليفي ، مسؤول الموساد الذي كان له دوراً في عدم نشر الكتاب قائلاً إن هليفي ربما كان يخشى الجملة التالية التي وردت في الكتاب : (المدعي العام تلقى إشارة من المستويات الأعلى بالنزول عن الشجرة . النرويج لم تكن معنية بتطور القضية و تدحرجها إلى أبواب دول أخرى) .

و القصد واضح هنا (أي ربط المشبوهين بعمليات الاغتيال في باريس و روما و نيقوسيا ، هذا الأمر يصدر على ما يبدو من رئيس الحكومة النرويجي تريغواه برطلي نفسه الذي سعى لمساعدة "إسرائيل" المرتبكة من خلال تقليص الأضرار رغم حنقه عليها) .

و هذا كلام خطير ، و كان يجب أن يستلفت نظر المعنيين في الموضوع من الفلسطينيين و من العرب و هو يشكّل نموذجاً لتعامل هذا النوع من الدول مع "إسرائيل" (كطفل مدلل) ، و السؤال يبقى لماذا ؟ و ما هي الأسباب الجوهرية التي تجعل "إسرائيل" تحظى بكل هذا العطف ، و هي تخرق القانون بكل صلف ، في دول تختال على غيرها من دول أخرى ، بأنها تقوم أساساً على سلطة القانون .

يشير (ملمان) إلى إحدى الفقرات المثيرة في الكتاب و التي تدور حول كيفية حدوث الخطأ بقتل النادل المغربي بدلاً من علي حسن سلامة و يعيده إلى أنه (نبع من ملاحقة شتينبرغ و دورف لجزائري اسمه كامل بن آمنة الذي تبيّن أنه عضو في م. ت.ف و لكن ظهر في وقتٍ لاحق أنه كان الطعم الذي قاد المجموعة إلى بوشكي في ليلهامر . بن آمنة أعطى بعد العملية روايات مختلفة لمحققي الشرطة في النرويج و النمسا حيث تزوّج من امرأة نمساوية . مرة قال إنه طالب و مرة قال إنه عامل بسيط و ثالثة قال إنه بدأ العمل كموظف في مؤسسات الأمم المتحدة في جنيف . و لكنه وجد صعوبة في تفسير كيفية سماحه لنفسه بالتجوّل في النرويج و في أرجاء أوروبا و الشرق الأوسط . و لماذا كان بحوزته جوازان جزائريان و لماذا رافقه ممثل السفارة السعودية إلى المطار في جنيف في إحدى رحلاته) .

يقول ملمان : (في كل الأحوال ظهر بن آمنة و هو يتحدّث مع بوشكي و بذلك تحدد مصير النادل المغربي ، ثلاثة من أعضاء الموساد الذين زوّدوا بصورة (سلامة) قرّروا كلاً على حدة أن بوشكي هو المطلوب . هذا القرار حسم ضد مناقض لعضو آخر في القوة) .

و هذا الشخص كما يقول بلمور هي : (فماريان غولدنيكوف التي سبحت في البركة بجوار بوشكي و سمعته و هو يتحدّث النرويجية بطلاقة ، هذا الأمر جعلها تستنتج أن الشخص الذي يتقن النرويجية بهذه الطلاقة لا يمكن أن يكون أبو حسن سلامة (فالأمير الأحمر ليس معروفاً كشخص يتقن اللغة النرويجية) يقول بلمور. و لكن رأي غولدنيكوف لم يقبل . مما سيجعل "إسرائيل" تندم طويلاً ، إلى درجة الخشية من كتاب بلمور عن تلك العملية .

المحكمة قرّرت أن (المجموعة التي اعتقلت في ليلهامر قد نظّمت من قبل الأجهزة "الإسرائيلية" ، و أنها هي التي تقف وراءها) . و تم تبرئة عضو المجموعة (دورف) لعدم توفر الأدلة ..

و صدرت الأحكام على المقبوض عليهم كالتالي : شتينبرغ حكم عليه بالسجن لمدة سنة و غولدنيكوف لعامين و نصف ، أربيل حكم خمس سنوات و نصف السنة بالسجن الفعلي ، إلا أنهما لم يقضيا كامل العقوبة و أخليَ سبيلهما قبل ذلك .

و منذ أن عاد المشاركون في العملية إلى "إسرائيل" و هم يلتزمون الصمت (باستثناء سيلفيا رفائيل) ، و لم يجروا المقابلات مع الصحافة . و في عام 1996 وافقت "إسرائيل" على تعويض زوجة المغدور (توريل لارنس بوشكي) و ابنتهما و ابنان لبوشيكي من زواجه الأول بمبلغ 400 ألف دولار . و في نفس المناسبة عبّرت "إسرائيل" عن أسفها عن الحادث دون أن تحمّل نفسها المسؤولية عنه .

و يمكن أن تكون أرملة بوشكي ، و هي التي تابعت بشكلٍ فردي القضية ، حققت نصراً لصالحها في قضية زوجها الراحل ، و إن لم يكن كاملاً ما دامت "إسرائيل" تعفي نفسها عن (مسؤولية) اغتياله ، و هي التي لم تنسَ تلك الليلة المريرة في ليلهامر .

و ليس هناك ما يشير إلى أن الأطراف التي استهدفها ذراع الموساد الطويلة قد تعلّمت دروساً من ليلة ليهامر تلك ، رغم أنها كانت في معظمها دروساً مجانية ، دفع ثمنها المرحوم بوشكي و وقرتها يقظة شرطي نرويجي ناعس ..!

الرجل الثاني

و من أبرز الذين تم اغتيالهم خليل الوزير الرجل الثاني في حركة فتح و الذي وصلته كتيبة الموت إلى تونس في عام 1988 و الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في أوجها ، في عملية جريئة كان تورّط "إسرائيل" فيها مؤكّداً رغم أنها لم تعلن مسئوليتها عنها ، رغم كل الإشارات و الاتهامات الموجهة للموساد بتنفيذ تلك

العملية التي كان لها صدى لم ينته . و حطمت ما تصوّره البعض بأنها خطوط حمراء متفق عليها ، على الأقل ضمنياً ، بين "الإسرائيليين" و الفلسطينيين بعدم المساس بقيادات الصف الأول ، و يقصد بذلك ، لدى أصحاب اعتقاد الخطوط الحمراء ، القيادات الأبرز من الصف الأول ، لأن "إسرائيل" سبق و أن اغتالت عدداً من قادة الصف الأول مثل القادة الثلاثة في عملية ربيع فردان .

و كانت تفاصيل ما حدث كما روته انتصار الوزير أم جهاد ، أرملة الشهيد أبو جهاد ، و ابنته حنان ، معروفاً على نطاق واسع ، و يتلخص بتمكّن فرقة من الموساد من الوصول إلى ذلك الحي المهم في العاصمة التونسية الذي يوجد به المنزل الذي يقيم به أبو جهاد ، و تمكنه من الدخول إلى المنزل و قتل أبي جهاد أمام ناظري عائلته .

و في حين كتبت كتبٌ عن أبي جهاد و حرّرت مئات الأحاديث الصحافية و التقارير و الأخبار عن عملية الاغتيال إلا أن الصمت الصهيوني كان مطبقاً رغم أن كل الأصابع كانت تشير إلى جهة واحدة : إلى تل أبيب تحمّلها مسؤولية تلك العملية النوعية التي استهدفت الرجل الثاني في حركة فتح و الخليفة المتوقع لياسر عرفات .

و انتظر العالم تسع سنوات حتى نطقت "إسرائيل" .. !

ففي عام 1997 كشفت الصحف الصهيونية عن تفاصيل العملية الدقيقة و التي استخدمت فيها الطائرات و الزوارق و قبل ذلك عملاء "إسرائيل" .

صحيفة (معاريف) العبرية في عددها الصادر بتاريخ 4 تموز كانت ، أول جهة صهيونية تشير صراحة و بالتفصيل لتورط "إسرائيل" في العملية التي أودت بحياة نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية .

و نشرت (معاريف) تفاصيل دقيقة للعملية مما يدعو للاعتقاد ، أن الجهات الأمنية الصهيونية (سرّبت) تلك المعلومات للصحيفة ، حتى أن أقلاماً فلسطينية و عربية دبجت مقالات في مغزى الكشف عن تورّط "إسرائيل" في العملية في تلك الفترة بالذات .

قالت معاريف ، دون أن يكذبها أحد في تل أبيب ، إن من نفذ العملية وحدات كوماندوز خاصة تابعة لهيئة الأركان "الإسرائيلية" ، و هي الأقوى في الجيش "الإسرائيلي" . في منزل أبو جهاد ليلة 15 – 16 نيسان 1988 ، و تم تنظيم العملية كعملية عسكرية واسعة النطاق .

و تم نقل المشاركين في الاغتيال على متن أربع سفن ، من بينها اثنتان نقلت عليهما مروحيتين ، لاستخدامهما في حالة الاضطرار لعملية إخلاء طارئة إذا حدث أي خلل أو طارئ غير متوقع .

و كشفت الصحيفة أنه تم إعادة (بناء) فيلا أبو جهاد التي كان يقطن بها في تونس العاصمة بتفاصيلها الدقيقة في "إسرائيل" اعتماداً على عملاء لجهاز الموساد ، الذي ساعد رجاله في تدريب الوحدات العسكرية على العملية داخل الفيلا الشبيهة في "إسرائيل" .

و نوّهت لدور عملاء الموساد الفلسطينيين و التونسيين في العملية ، مشيرة إلى أن بعض العملاء التونسيين كانوا يعتقدون أنهم يعملون لجهاز مخابرات أوروبي لم تذكره الصحيفة .

و نشرت الصحيفة رسماً للطابق الأرضي لفيلا أبو جهاد ، لشرح كيف تمت العملية ، حيث اقتحم أفراد وحدة الكوماندوز الباب الرئيسي و تم قتل أبو جهاد عند طرف الدرج المؤدّي إلى الطابق الأول .

و قالت الصحيفة إن إيهود باراك (مساعد رئيس الأركان) وقت تنفيذ العملية ، و زعيم حزب العمل عند نشر هذا التقرير في معاريف ، هو الذي أعد للعملية و أشرف على عملية الاغتيال من البحر قبالة شواطئ تونس . و هو صاحب سجلّ حافل في عمليات الاغتيال .

و لكنه لم يكن وحده ، فمعاريف نشرت صور و أسماء القيادات الصهيونية التي خطّطت و نفّذت تلك العملية و أبرزهم : إسحاق شامير رئيس حكومة الاحتلال وقت ذاك الذي صادق على عملية الاغتيال و بعد تنفيذ العملية بنجاح أرسل برقية تهنئة لمنفّذيها ، و كذلك إسحاق رابين و زير الدفاع في حكومة (الوحدة الوطنية) الصهيونية الذي أيّد تنفيذ العملية في جلسة المجلس الوزاري المصغر ، و آمنون ليبكين شاحاك رئيس الاستخبارات العسكرية الذي وفّر معلومات لازمة لتنفيذ العملية بنجاح ، و ناحوم أدموني رئيس جهاز الموساد الذي قدّم أيضاً معلومات دقيقة لإنجاح العملية ، و إيل رجونيس ضابط الاستخبارات في دورية هيئة الأركان والذي بدا ، كما تقول الصحيفة بجمع معلومات في نهاية عام 1987 بعد تسريحه من الجيش ، و دان شومرون رئيس الأركان الصهيوني الذي صادق على عملية الاغتيال .

و أشارت (معاريف) إلى أنه بعد أن تقرّر اغتيال أبي جهاد ، بدأ جهاز الاستخبارات العسكرية و جهاز الموساد بجمع معلومات شخصية عن أبي جهاد و عن المنزل الذي يعيش فيه ، و تم توفير معلومات كثيرة في هذا المجال بمساعدة عملاء "إسرائيل" في تونس .

و لم يكتفِ هؤلاء العملاء ، كما تذكر الصحيفة العبرية بتوفير معلومات و صور منزل الشهيد من كافة الجهات ، بل قام هؤلاء العملاء بتقديم مساعدات (لوجستية) لوحدة الكوماندوز الصهيونية التي نفّذت الاغتيال .

و كشفت الصحيفة أنه بعد انتقال القيادة الفلسطينية إلى تونس بعد عام 1982 فإن "إسرائيل" استطاعت إيجاد قاعدة قوية من العملاء هناك ، و أن كثيرين من عملاء الموساد زاروا تونس كسياح أو كرجال أعمال أوروبيين ، و أن هؤلاء زاروا تونس كثيراً تحت هذا الغطاء و في فترات متقاربة ، و فتحوا فروعاً لشركات أوروبية في العاصمة التونسية كانت غطاء لنشاط الموساد .

و تشير الصحيفة إلى الرغبة الشديدة لدى "إسرائيل" بتجنيد عملاء تونسيين و تم رصد مبالغ كبيرة لذلك لإغراء هؤلاء ، و تم النجاح في ذلك بجهود بذلت داخل و خارج تونس ، و جنّد الموساد العديد منهم تحت غطاء أنهم يجمعون معلومات لأجهزة استخبارية أوروبية ، بالإضافة إلى ما وصفته الصحيفة بمحاولة الموساد تجنيد عددٍ من أفراد الفصائل الفلسطينية المختلفة في تونس .

و تؤكّد (معاريف) أنه بحلول منتصف الثمانينات من القرن العشرين كان هناك شبكة من العملاء منتشرة في مختلف أنحاء تونس تزود "إسرائيل" بمعلومات دقيقة .

و تضيف (معاريف) ، أن هذه الشبكة التي عملت على مدار سنوات في تونس ، استأجرت العديد من المنازل لإخفاء الأسلحة و التنصت على المكالمات ، و ادعت الصحيفة أن الموساد كان يتنصت على الهاتف الذي كان يستخدمه الشهيد أبو جهاد ، و أنها كانت على علم بالاتصالات الهاتفية التي أجراها أبو جهاد ، مع نشطاء و قيادات الانتفاضة ، و كانت هذه الاتصالات تجري عبر بدالات دولية في عواصم أوروبية لإخفاء مصدر تلك المكالمات .

و تكشف الصحيفة ، أن "إسرائيل" استعانت بطائرة بوينغ 707 كانت تحلّق قرب الشواطئ التونسية لجمع معلومات و بثها و التنصت على الهواتف التي يستخدمها القادة الفلسطينيون .

و أشارت الصحيفة إلى أنه أثناء الاستعداد لتنفيذ عملية الاغتيال ، تمكّنت دوريات بحرية (إسرائيلية) بمساعدة شبكة الموساد في تونس ، من التسلل إلى الشواطئ التونسية لتحديد المكان الأكثر أمناً لانطلاق وحدة الكوماندوز التي أوكل إليها مهمة تنفيذ الاغتيال .

و لم يكن الرأي العام و المتابعين ، بحاجة كثيراً للمعلومات التي كشفتها الصحيفة الصهيونية لمعرفة مدى قوة العملية و دقتها و التحضير المنظم لها ، و الإيحاء بأن جهاز الأمن الصهيوني كان وحده يعمل و باقي الأجهزة التي تتولى الأمن في تونس كانت تأخذ غفوة طويلة ، و هو الأمر المستغرب ، فهذه الأجهزة التي تعمل في تونس و غيرها من البلدان العربية تعرف عن (دبة النمل) عندما يتعلق الأمر بأمن الحكام ، فأين كانت و عملاء الموساد يسرحون و يمرحون في تونس ، و ثم يدخلون إلى العاصمة و ينفّذون الاغتيال و يخرجون ، و لأن هذا الأمر غير منطقي ، فإن كثير من المتابعين شكّكوا بوجود دور لأجهزة الأمن التونسية في عملية الاغتيال ، إما بالتورّط المباشر أو بتسهيل العمل أو غض الطرف ، أو تسهيل خروج الكوماندوز منفّذي الاغتيال .

و من أهم ما نشرته الصحيفة (تفاصيل) اتخاذ القرار باغتيال أبو جهاد ، و ربما يساعد ذلك في فهم (التفكير) الصهيوني في مثل هذا النوع من الاغتيالات و الذي طال ، هذه المرة ، أعلى رتبة عسكرية و سياسية فلسطينية ضمن سلسلة الاغتيالات التي نفّذتها "إسرائيل" .

قالت (معاريف) إنه في 1988/3/8 ، و بعد انتهاء عملية اختطاف الباص الذي كان يقلّ موظفي مركز الأبحاث النووية في ديمونا ، عقد مجلس الوزراء الصهيوني المصغر ، و على رأس جدول الأعمال اقتراح قدّمه جهاز الموساد باغتيال أحد أفراد منظمة التحرير الفلسطينية و لكنه هذه المرة كان : أبو جهاد .

و يبدو أنه ليس من الدقة أن يوصف ذلك الاجتماع بأنه اجتماع للمجلس الوزاري المصغر ، لأن الحاضرين و المشاركين في النقاش كما تحدّدهم الصحيفة كان معظمهم أركان المؤسسة الأمنية الصهيونية التي لها الدور الأكبر ، في تحديد سياسة "إسرائيل" .

قالت الصحيفة إن الذي شارك في (النقاش) في ذلك الاجتماع كانوا رئيس الوزراء : إسحاق شامير ، وزير الدفاع : إسحاق رابين ، وزير الخارجية : شمعون بيرس ، و رئيس الأركان : دان شومرون و

نائبه الجنرال إيهود باراك ، و مستشار حكومة "إسرائيل" لمكافحة الإرهاب : الجنرال يغال برسلر ، و رئيس الاستخبارات العسكرية : الجنرال آمنون ليبكين شاحاك ، و رئيس الموساد ناحوم أدموني و نائبه شبتاي شبيط .

و لكن أين كان السياسيون ؟

ما تذكره (معاريف) ، يؤكد الدور الذي المؤثر و الحاسم الذي تلعبه المؤسسة الأمنية في "إسرائيل" ، فبعد خمسة أسابيع ، من ذلك الاجتماع الذي يتضح أنه كان عملياً لأركان المؤسسة الأمنية ، في يوم الجمعة 1988/4/15 ، و عندما كان الكوماندوز الصهيوني في السفن مع تجهيزاتهم و طائراتهم و قواربهم ، في البحر في الطريق إلى تونس ، عقد المجلس الوزاري المصغر الذي تصفه الصحيفة بـــ (السياسي) اجتماعاً للمصادقة على العملية .

و من الطبيعي و الحالة هذه أن لا يستغرق الاجتماع الصوري ، أكثر من نصف ساعة ، و على العموم فإن أعضاء المجلس الوزاري المصغر السياسي الذين أتوا بهم للمصادقة على عملية كانت في طريقها للتنفيذ وافقوا على العملية باستثناء عيزر وايزمن ، الذي ، و كما تقول الصحيفة عارض العملية بشدة ، لأنها حسب رأيه ستضر باحتمالات التوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين ، و تذكر الصحيفة أن شمعون بيرس لم يتحمّس للعملية ، و أيّد العملية كل من إسحاق شامير رئيس الوزراء و وزراء حكومة الوحدة الوطنية من الحزبين الكبيرين العمل و الليكود : إسحاق رابين ، موشيه آرنس ، دافيد ليفي ، آرئيل شارون ، موسى قصاب ، حاييم بارليف ، إسحاق نافون .

و لم يصادق في هذا الاجتماع على العملية فقط ، بل اتخذ قرار ، بأن لا تعلن "إسرائيل" عن أية مسؤولية لها عن العملية سواء نجحت أم فشلت ، و هو ما حدث بالفعل ، و بقي القرار سارياً حتى الآن .

و لكن لماذا اتخذ القرار باغتيال أبو جهاد ؟

تقرّ (معاريف) العبرية بأن هناك أسباباً عديدة كانت وراء قرار اغتيال أبو جهاد ، و وضعت في المقدمة من هذه الأسباب الدور الرئيس لأبى جهاد في الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ، و لكن حديثها عن الأسباب الأخرى يكشف بأن قرار اغتيال أبو جهاد لم يكن وليد تلك الظروف المتعلقة بالانتفاضة ، فالصحيفة تدرج سبباً رئيساً آخر يتعلق بدور أبو جهاد السابق في العمل المسلح ضد "إسرائيل" خلال سنوات طويلة ماضية .

و باعتقادي أن مسؤولية أبو جهاد المباشرة عن عملية ديمونا كانت سبباً رئيساً في تنفيذ عملية الاغتيال . و من بين الأسباب أيضاً اعتقاد القيادة في "إسرائيل" أن اغتيال أبي جهاد سيكون له تأثير معنوي و نفسي على المنتفضين الفلسطينيين في الأرض المحتلة ، سيكون له انعكاساته العملية على الأرض ، و كذلك إلى رفع معنويات الجيش الصهيوني الذي تدهورت صورته في الانتفاضة ، و اقتراب موعد الانتخابات الصهيونية ، فقرّرت القيادات الصهيونية تنفيذ عملية كبيرة في عمق خطوط العدو ، و لم تنسَ الصحيفة أن تضيف لجملة الأسباب ما اعتبرته الطموحات الشخصية للقيادات الأمنية في "إسرائيل" أمثال شومرون و باراك .

و هنا لا بدّ من الإشارة إلى أن بعض التحليلات التي تناولت (هدف) الكشف عن تلك العملية بعد تسع سنوات ، غمزت من قناة باراك الذي كان يتزعم حزب العمل ، و باحتمال كونه وراء تسريب تلك المعلومات كنوع من الدعاية الانتخابية له في معركة رئاسة الوزراء في "إسرائيل" التي كان سيخوضها مرشحاً لحزب العمل .

و يمكن أن نضيف هنا معلومات أخرى تجاهلها تقرير معاريف ، و تكشفت على مدار السنوات التي تلت الاغتيال ، كشف عنها نافذون في الموساد و أجهزة الأمن الصهيونية لكثير من الصحافيين الأجانب ، و كان الهدف منها الإبقاء على صورة الموساد (الأسطورية) في أعين الرأي العام ، خصوصاً بعد تعرّض تلك الصورة إلى الاهتزاز فيما بعد .

و من هذه المعلومات أن عملاء الموساد راقبوا فيلا أبو جهاد في تونس العاصمة لمدة شهرين مراقبة متواصلة و شملت هذه المراقبة كل شيء يتعلق بالداخلين و الخارجين من الفيلا و أفراد عائلته سواء كانوا داخل الفيلا أو خارجها ، و زرعوا أدوات تنصت في غرفة نوم أبو جهاد بالإضافة إلى التنصت على هاتفه .

و تدرّب فريق القتل في حيفا على فيلا شبيهة بالتي يسكنها أبو جهاد في تونس العاصمة ، و كان القرار بأن لا تزيد عملية الاغتيال عن 22 ثانية فقط بعد دخول الفيلا .

و يسرد الصحافي الايرلندي غوردون طوماس في كتابه (انحطاط الموساد) ما جرى في تلك اللحظات الحرجة "في 16 نيسان 1988 صدر الأمر بالتنفيذ ، في تلك الساعة أقلع عدد من طائرات بوينغ 707 التابعة لقوة الجو (الإسرائيلية) من قاعدة عسكرية تقع جنوبي تل أبيب ، كانت واحدة تقلّ إسحاق رابين و عدداً من كبار الضباط (الإسرائيليين) ، و كانت على اتصال دائم عبر لاسلكي سري بفريق الاغتيال الذي اتخذ أفراده مواقعهم بقيادة عميل اسمه الرمزي سورد ، كانت الطائرة الأخرى مكدسة بأدوات المراقبة و التشويش ، و كانت طائرتان أخريان تنقلان خزانات الوقود ، و على ارتفاع شاهق فوق الفيلا حام أسطول الطائرات في الفضاء و هو يتابع كل حركة على الأرض عبر تردّد لاسلكي ، و بعيد منتصف الليل في 16 نيسان سمع الضباط المحمولون جواً أن أبا جهاد قد عاد إلى منزله بسيارة المارسيدس التي كان ياسر عرفات قد قدّمها له كهدية عرسه" .

و يكمل طوماس : "من موقع قرب الفيلا ، أعلن سورد عبر ميكروفون يعمل بحركة الشفاه أنه يسمع أبا جهاد و هو يصعد السلالم و يذهب إلى غرفة نومه و يهمس شيئاً لزوجته و يمشي على أطراف أصابعه إلى الغرفة المجاورة لتقبيل ابنه النائم قبل أن يمضي إلى مكتبه في الطبقة الأرضية ، كانت طائرة الحرب الإلكترونية ، و هي النسخة (الإسرائيلية) لطائرة الرادار الأميركية إيواكس ، تلتقط هذه التفاصيل و تحوّلها إلى رابين في طائرة القيادة ، و عند الساعة 12:17 صباحاً صدر أمره بالتنفيذ" .

و بعد قرار التنفيذ هذا كان على (سورد) ، أن يأمر رجاله بالتنفيذ ، فأجهز أحد رجاله على سائق أبو جهاد الذي كان نائماً في سيارة المارسيدس .

ثم تحرّك (سورد) نفسه مع أحد رجاله و فجّرا بوابة الفيلا بمتفجرات بلاستيكية لا تحدث صوتاً ، ثم قتلا حارسين فوجئا بالموقف على ما يبدو ، و من هناك اندفع (سورد) إلى مكتب أبي جهاد فوجده يشاهد شريط فيديو ، و قبل أن ينهض أطلق النار عليه مرتين في صدره ، و لم يكتف (سورد) بذلك ، فأطلق رصاصتين إضافيتين على جبهته .

و بعد كل تلك السنوات من تنفيذ العملية كتبت معاريف في تقريرها أن العملية فشلت في هدفها الأساسي و هو إخماد الانتفاضة ، بل إن الانتفاضة تصاعدت أكثر فأكثر .

تلك حقيقة أقرّها و عاشها الفرقاء الفلسطينيون ، و لكن ما حدث من استثمار سياسي للانتفاضة سيكون مدار جدل لسنوات طويلة قادمة ، ما دامت ظروف الشعب الفلسطيني في مراحله المختلفة متشابهة ، من حيث ما يوجّه للقيادات الفلسطينية بأنها دائماً ما كانت دون جسامة الأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية ، و بأن الشعب الفلسطيني دائماً ما كان سابقاً لقيادته في مختلف الظروف .

و لا بد من التوقف هنا إلى ما أشارت إليه معاريف حول ما يمكن تسميّه التغلغل المخابراتي (الإسرائيلي) في تونس بعد انتقال منظمة التحرير إليها إثر الخروج من بيروت عام 1982 ، فهذه حقيقة مؤكدة أكّدتها ليس فقط الأحداث و منها عملية اغتيال أبو جهاد ، و ما تم كشفه من عملاء قبل و بعد تلك العملية ، بل كان واضحاً أشد الوضوح ، و رغم ذلك فإن مكاتب المسؤولين الفلسطينيين كانت مشرعة للزوار (الإسرائيليين) سواء كانوا يحملون صفات إعلامية و صحافية أو سياسيين من مختلف ألوان الطيف السياسي (الإسرائيلي) ، و كان ذلك يندرج ضمن خطة المنظمة في (هجوم السلام) الذي (شنّته) باتجاه (إسرائيل) .

و قبل نشر تقرير معاريف بعدة سنوات ، فإن مصادر استخبارية صهيونية نشرت معلومات عن حجم التغلغل الصهيوني المخابراتي في تونس ، و مما نشر مثلاً عن وجود طائرة البوينغ 707 التي تحوم بالقرب من تونس و تسجّل مكالمات القادة الفلسطينيين ، و كذلك قيل إنه مع منتصف الثمانينات ، كان أعضاء الفرق الخاصة الصهيونية يدخلون و يخرجون إلى و من تونس بحرية كاملة متنكرين كرجال أعمال أو كسياح و أنهم كانوا يخطّطون و يرصدون عن قرب المواقع التي تهمهم و بأن عملاء محليين من فلسطينيين و تونسيين كانوا يساعدونهم .

و رغم التقدير مسبقاً لحساسيات وضع منظمة التحرير في تونس فإن أسئلة تبرز عن أين كان دور أجهزة الأمن الفلسطينية مما كان يحدث ، و إلى أي مدى بلغت مسألة التراخي الأمني ؟ .

و أين كانت أيضاً أجهزة الأمن التونسية التي (تسمع دبيب النملة) ؟؟

و كان الثمن الذي دفعه الفلسطينيون فادحاً فبعد صدمة اغتيال الرجل الثاني ، تعيّن عليهم بعد سنوات قليلة بأن يصدموا باغتيال ثلاثيّ مروع .

الرأس

بعد 19 عاماً من انطلاق حرب غولدا مئير غير المقدسة ، بذريعة ميونخ ، قتل صلاح خلف (أبو إياد) المسؤول الأمني الفلسطيني الأول ، و الرأس الأولى في منظمة أيلول الأسود و عملية ميونخ ، على حين غرة كما يقولون ، مع قياديين آخرين هامين أيضاً هما هايل عبد الحميد (أبو الهول) عضو اللجنة المركزية لفتح و من مسئولي الأمن و فخري العمري (أبو محمد) و هو مسؤول أمني ، و كلاهما له علاقة بميونخ و هما مساعدا أبو إياد القريبان منه ، في عملية واحدة استهدفت الثلاثة ، و لم يكن الموساد (يحلم) بها : عملية تتم بهذه السهولة و اليسر و في توقيت لا يمكن أن يكون مناسباً أكثر من غيره .

كان صلاح خلف مع ياسر عرفات و خليل الوزير (أبو جهاد) ، أهم قادة حركة فتح و كان يصنّف بأنه الرجل الثاني بعد عرفات و أحياناً الثالث بعد عرفات و أبو جهاد ، و لكنه بعد اغتيال أبو جهاد أصبح بلا شك الرجل القوي الثاني بعد عرفات .

و كان أبو إياد معروفاً على الأقل بالنسبة للصهاينة بمسئوليته المباشرة عن عملية ميونخ ، التي أطلقت وفقاً للمزاعم الصهيونية حملة الاغتيالات الطويلة تلك ، و ترؤسه لمنظمة أيلول الأسود ، التي تشكّلت بعد الحرب الأهلية في الأردن و التي عرفت باسم أيلول الأسود (أيلول 1970) ، و التي يوصفها كثير من الفلسطينيين بأنها المجازر التي ارتكبها النظام الهاشمي في الأردن ضد الفدائيين ، و التي انتهت في تموز 1971 بعد جمع ما تبقّى من الفدائيين ، وفقاً لاتفاقيات مع الحكومة الأردنية لم تلتزم بها بعد حين ، في أحراش جرش و عجلون ، و انتهت تلك المذابح بمحاصرة عجلون و جرش و قتل و تشريد و جرح و اعتقال نحو ثلاثة آلاف فدائي فلسطيني و على رأسهم قائدهم أبو علي إياد ، الذي اكتسب سمع طيبة جداً وسط الفدائيين و أجيال أخرى متتالية باعتباره زعيماً لا يساوم .

و قبل قتل أبو علي إياد الذي كان عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح استطاع أن يرسل رسالة لرفاقه ، يقول البعض إن فيها كثيراً من اللوم و الغضب و الوعيد ، باعتبار أنه ترك وحيداً في كمين بين أنياب رجال البادية ، و لكن يتفق الجميع على ما قاله بعد تلك الرسالة التي بثها لزملائه في القيادة عبر جهاز إرسال قام بتحطيمه بعد إنهاء الرسالة ليواجه و رجاله مصيرهم وحيدين .

و الجملة التي قالها أبو علي إياد (.. نموت واقفين و لن نركع) ، و هو ما حدث بالفعل ، و ردّدت كثيراً من قبل أجيال متتالية من الفدائيين الفلسطينيين ، و إلى اليوم تذكر هذه العبارة كلما ذكر الشهيد أبو علي إياد .

بعد مذابح جرش و عجلون التي تلكأ العرب في وقفها عمداً ، و عندما تدخّلوا كان كل شيء قد انتهى ، و في أجواء ما بعد المذابح تأسست منظمة أيلول الأسود في خريف 1971 ، للقيام بنوع جديد من العمليات التي يطلق عليها الكثيرون إرهابية ، و حاول أبو إياد إعطاءها نوعاً من المحتوى السياسي .

و في كتابه (فلسطيني بلا هوية) الذي أملاه على الصحافي الفرنسي المستعرب أريك رولو يتحدث أبو إياد عن أولى عمليات أيلول الأسود في تشرين الثاني 1971 ، و التي كانت اغتيال وصفي التل رئيس الوزراء الأردني العتيد ، الذي حملته الفصائل الفدائية مسؤولية عن المجازر التي ارتكبت ضد أفرادها في عمان و جرش و عجلون .

في يوم 28/تشرين الثاني/1971 ، كان وصفي التل محاطاً بحراسه و مرافقيه يدخل فندق شيراتون في القاهرة ، لحضور اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك ، عندما اغتاله رجال أيلول الأسود ، في عملية قال أبو داود فيما بعد إن المسؤول عن التخطيط لها هو أبو يوسف النجار .

و يصر أبو إياد على التفريق بين ما يسميه العنف الثوري و الإرهاب و الاغتيال السياسي ، معتبراً أن منظمة أيلول الأسود (لم تكن منظمة إرهابية مطلقاً بل تصرّفت دائماً كرديف ملحق بالمقاومة في الحين الذي لم يكن بوسع هذه الأخيرة فيه ، أن تضطلع بمهماتها العسكرية و السياسية كاملة) .

و يشير أبو إياد ، و هو لا يريد بالطبع أن يكشف في ذلك الكتاب كلّ ما يعرفه عن أيلول الأسود ، أو عن دوره المباشر في قيادتها ، إلى أن أعضاء أيلول الأسود كانوا يؤكّدون دائماً و أبداً (أنه ليست لهم أية صلة عضوية بفتح أو بمنظمة التحرير الفلسطينية ، و قد عرفت عدداً منهم ، و أستطيع أن أؤكد أنهم ينتمون

في غالبيتهم إلى مختلف المنظمات الفدائية ، و بالنظر إلى أنهم خرجوا من صفوف هذه المنظمات فإنهم كانوا يترجمون ترجمة صادقة مشاعر الإحباط و السخط إزاء مذابح الأردن و إزاء التواطؤات التي مكّنت من تنفيذ هذه المذابح) .

و ليس كل ما قاله أبو إياد هنا صحيحاً ، خصوصاً من جهة نفي علاقة فتح بأيلول الأسود ، و كما سبق الإشارة فإن وقت صدور الكتاب (1978م) لم يكن ملائماً ، من وجهة نظر أبو إياد على الأغلب ، لنشر كل المعلومات التي هو خير من يعرفها باعتباره المسؤول عن أيلول الأسود ، و يمكن تفسير إشارته إلى تعدّد انتماءات أفراد أيلول الأسود ، إلى أن أيلول الأسود ، كانت تتكوّن من مجموعات مختلفة عنقودية التنظيم إذا جاز التعبير ، و بالنسبة لعملية اغتيال وصفي التل التي دشّنت منظمة أيلول الأسود ، فإن المسؤول عنها ، حسب شهادة أبو داود التي عرضنا لها في جزء سابق ، فإنه أبو يوسف النجار .

و مما يدلّ على ما ذهبنا إليه فإن أبو داود يشير إلى أن النجار لم يكن له علاقة بأيلول الأسود و أنه فقط أصدر بياناً باسم أيلول الأسود تتبنى عملية اغتيال وصفي التل ، و يمكن تفسير كلام أبو داود على أن منظمة أيلول الأسود كانت تضمّ عدة مجموعات ليس من الضروري أن تكون بينها رابطة تنظيمية .

المهم أن اغتيال وصفي التل المدوّي ، كان أول إعلان عن منظمة أيلول الأسود ، و التي ستكون عملية ميونخ ، العملية المدوية الأخيرة لها .. ! و بكثير من الحذر عرض أبو إياد لروايته لعملية ميونخ ، باعتباره كما قال استجوب (مطوّلاً الناجين الثلاثة من المجموعة) ، و تحرزاً أمام الأمانة التاريخية التي ستقف في يومٍ ما أمام الرواية الكاملة لعملية ميونخ فإن أبو إياد يشير إلى أن سرده للوقائع ، استناداً لاستجوابه للثلاثة ، محكوم بالقدر (الذي تسمح به القواعد الأمنية ، من تفصيل) .

و يمكن هنا الإشارة إلى ظروف إملائه لمذكراته لأريك رولو ، فرولو الصحافي الفرنسي الكفؤ الذي تربطه علاقات واسعة و متعددة و مع مختلف الطبقات و الأجيال في العالم العربي ، حضر إلى بيروت ليعدّ كتاباً عن ياسر عرفات لصالح إحدى دور النشر العالمية و لكن عرفات امتنع ، فبعد مشاورات مع جهة النشر تم الاتفاق مع أبو إياد الذي وافق بشرط أن لا يعلم ياسر عرفات عن تلك الجلسات التي كانت تتم في مناطق في بيروت و في ظروف الحروب الصغيرة و الكبيرة التي كان مسرحها لبنان ، و ينطلق فيها أبو إياد في الحديث و لكن كما يتبين من وراء سطور الكتاب أنه كان حذراً .. !

و بالطبع تتقاطع رواية أبو إياد (الناقصة) مع رواية أبو داود (الكاملة) لما حدث ، مع كثير من التمويه ، فمثلاً في حين تحدّث أبو داود ، على أن أبو إياد نفسه قام بإدخال الأسلحة إلى ألمانيا لتنفيذ العملية ، فإن أبو إياد يتحدّث ، لاعتبارات مفهومة بظروف زمن صدور الكتاب ، إلى قيام شخص و زوجته بإدخال الأسلحة .

و هناك تفاصيل يذكرها أبو إياد عن العملية و كيفية تنفيذها ، تبدو بعد رواية أبو داود ، بأن الكثير فيها كان غير صحيح و ربما للتمويه .

وهناك تفاصيل أخرى ذكرها أبو إياد تبين مدى علاقته الوثيقة بالعملية ، خصوصاً بقائدي المجموعتين الأول الذي يسميه عمر مصالحة ، و أبو داود أسماه محمد مصالحة ، و الثاني شي غيفارا .

عن مصالحة قال أبو إياد ، إنه كان غادر مسقط رأسه في حيفا و هو طفل ، و ينتمي لأسرة من الفلاحين الفقراء ، و هو حاصل على شهادة في الجيولوجيا ، و عمل في حركة فتح كمفوّض سياسي ، و كان يجيد اللغة الألمانية .

و قال عن تشي غيفارا ، إنه مثل مصالحة متمرس بالأعمال الفدائية و هو حاصل على شهادة الحقوق من فرنسا . و يروى أنه في مرحلة الإعداد الأولى للعملية تم اختيار خمسين شاباً تتراوح أعمارهم ما بين 17 و عشرين عاماً ، ليتلقوا تدريبات مكثفة و جميعهم من مخيمات اللاجئين في لبنان و سوريا و الأردن ، و كانوا يجهلون المهمة التي ربما ستوكل إليهم ، و لكنهم يتمتعون بحماس كبير للمشاركة في أيّ عمل فدائي ، و هنا يروي بأنه تم استبعاد أحد الفدائيين اليافعين لأنه سبق أن استشهد له اثنان من الإخوة في عمليات سابقة ، و لكن هذا الفدائي اليافع احتج و بكى و هدّد بالانتحار إذا لم يشارك في العملية ، و هو ما حدث فعلاً و سقط شهيداً فيها .

و يتطرّق أبو إياد إلى عناد غولدا مئير رئيسة وزراء الكيان الصهيوني بشأن الاستجابة لمطالب الفدائيين بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال .

و يقول أبو إياد إن (عناد السيدة غولدا مئير رئيسة الحكومة "الإسرائيلية" في تلك الأثناء غير طبيعي تماماً ، من حيث إنها لم تظهر أية إرادة في إنقاذ حياة الرهائن ، أما المغاوير الذين كانت التعليمات الصادرة

إليهم توصيهم بألا يقتلوا أسراهم ، فإنهم راحوا يمدّدون فترة الإنذار ساعة بعد أخرى ، على أمل أن تقدّم لهم صيغة تسوية ما) .

و يشير إلى أن الخاطفين كانوا يعلمون بأنهم لا يمكنهم الحصول على تلبية كامل مطالبهم و إطلاق سراح المائتي أسير فلسطيني في سجون الاحتلال ، و أنهم كانوا مستعدين عملياً لمبادلة رهائنهم بخمسين أو عشرين أو حتى بتسعة معتقلين ، و أن أملهم خاب عندما لم يقدّم لهم المفاوضون الألمان و الصهاينة إلا مبلغاً محدداً من المال (شيك على بياض) مقابل إطلاق سراح الرهائن و السماح لهم بالخروج سالمين .

و يكرّر فكرة أن الخاطفين قاموا بقتل أنفسهم مع المخطوفين ، رغم علمه بخطئها كما قال أبو داود ، و يذكر كيف أن قائدي المجموعة مصالحة و تشي سقطا برصاص القناصة الألمان و حين سقطا في بركة من الدماء زحفا نحو بعضيهما و تصافحا قبل أن يلفظا أنفاسهما الأخيرة .

و يؤكّد خطأ بأن (الفدائيين اللذين كانا يرافقان الرياضيين "الإسرائيليين" واحداً في كل طائرة ، لم يعمدا إلى قتل رهائنهما و الانتحار معهم ، إلا بعد أن لاحظا أنه لم يبقَ لديهما ما يأملانه ، أما الأعضاء الثلاثة الباقون ، فإنهم جرحوا فسلّموا أنفسهم) .

و ينبّه أبو إياد إلى أن تضحيات (أبطال ميونخ ، لم تذهب هدراً ، فإذا كانوا لم يتوصّلوا كما يأملون إلى تحرير رفاقهم السجناء في "إسرائيل" ، إلا أنهم بلغوا الهدفين الآخرين المرسومين للعملية : فقد اطلع الرأي العام العالمي على المأساة الفلسطينية بفضل دويّ الألعاب الأولمبية ، كما فرض الشعب الفلسطيني حضوره على هذا التجمع الدولي الذي كان يسعى لاستبعاده ، أما الخاتمة – المجزرة فتتحمّل حكومتا جمهورية ألمانيا الاتحادية و حكومة "إسرائيل" خاصة ، المسؤولية الراسخة الجسيمة فيها) .

من خلال رواية أبو إياد في كتابه الذي أملاه على أريك رولو ، الصحافي الفرنسي العليم ببواطن الأمور في العالم العربي ، حاول كما قلنا نفي صلته بعملية ميونخ ، و كان يذكر الأفعال التي عرفنا أنه صاحبها هو منسوبة إلى مصادر قال إنها أخبرته بها و عمد كذلك إلى التمويه ، و حتى عندما ذكر توقيف السلطات الفرنسية لأبي داود بحجة ميونخ فإنه نفى ضلوع أبو داود فيها ، و لكن الصهاينة كانوا يعرفون حقيقة دوره في العملية .

و يذكر هو إشارة غائمة في كتابه ، في معرض حديثه عن الاغتيالات التي شنّتها "إسرائيل" بعد ميونخ ، ذات دلالة (.. و لا ريب في أن "الإسرائيليين" لم يتراجعوا عن مشروعهم القاضي بتصفية قادة الفدائيين لاعتقادهم أنهم يستطيعون بذلك تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية ، و لا ريب في أنني أظلّ أحد أهدافهم الأولية ، فطوال سنوات ، غذت المخابرات "الإسرائيلية" ، و شريكاتها الأردنية و الأميركية ، حملة صحافية تهدف إلى إظهاري ليس كرئيس أيلول الأسود و حسب ، و إنما كمدبّر عددٍ من العمليات الإرهابية ، مع أن عدة منظمات أخرى ادعت القيام بها) ..

و تحدث أبو إياد عن عدة محاولات لاغتياله جرت في بيروت و دمشق ، و روى تفاصيل محاولة وصفها بأنها كانت (أكثر جدية) و أوشكت أن تكلّفه حياته و حياة أفراد عائلته في آب 1973م .

و المحاولة كما يرويها أبو إياد تشبه الأفلام البوليسية إلى حدّ ما ، ففي أحد الأيام و عندما كان أبو إياد في القاهرة حيث تقيم عائلته أبلغ أن أحد الشباب يريد أن يراه لأمر هام و بأن لديه معلومات هامة ، و عندما قابله الشاب القادم من الضفة الغربية كما قدّم نفسه ، قال له إنه مكلف من المخابرات "الإسرائيلية" بقتله و فتح حافظة صغيرة كانت معه و قدّم لأبي إياد مسدساً كاتماً للصوت ، كان من المفترض أن ينفذ به العملية ، و قال إنه عندما وصل الأردن قادماً من الضفة ، و السفر لمصر لتنفيذ المهمة الموكلة إليه ، أوقفته المخابرات الأردنية و حققت معه و بعد أن عرفوا مهمته وعده ضابط الاستخبارات الأردني فالح الرفاعي و الذي كان موكلاً بملف حركة فتح في جهاز المخابرات الأردنية بمكافأة إضافية إذا نجحت محاولته لقتل أبو إياد .

و أشار الشاب الذي قرّر الاعتراف لأبي إياد ، إلى أن "إسرائيل" و الأردن لديهما مخطّطاً تفصيلياً عن مكان إقامة أبو إياد ، و بأن جهازي المخابرات في البلدين زوّداه بمعلومات دقيقة عن العاملين مع أبي إياد و عن تنقلاته و تحركاته . و غادر الشاب بعد أن ترك لأبي إياد اسمه و عنوانه في فندق اللوتس و مسدسه .

و أبلغ أبو إياد دوائر الأمن المصرية بما حدث و التي فتّشت عن الشاب في فندق اللوتس فتبين أنه نزل هناك باسم غير الاسم الذي أعطاه لأبي إياد ، و عندما فتش رجال الأمن غرفته عثروا على حقيبة مغلقة بالمفتاح لم يستطيعوا أن يعرفوا ما بداخلها .

و بعد تلك الزيارة التي قام بها الشاب لأبي إياد بثلاثة أيام ، أيقظه أحد الحراس في الساعة السابعة صباحاً ليبلغه أن ذلك الشاب حضر و يريد مقابلته ، و عندما استقبله أبو إياد رأى بأنه يحمل في يده حقيبة صغيرة لها نفس المواصفات التي تحدّث عنها رجال الأمن المصريين عندما فتشوا تلك الغرفة في الفندق ، فطلب أبو إياد من الشاب أن يفتح تلك الحقيبة و لكنه ارتبك و تلعثم ثم انهار ، و اعترف بأن الحقيبة تحتوي على عبوة ناسفة تكفي لنسف المنزل بما فيه و أنه مكلّف بوضعها تحت أي مقعد قبل أن يغادر المنزل ، و اعترف بأن زيارته الأولى كانت تهدف لكسب ثقة أبو إياد ، و تم تسليمه للأمن المصري و وضع في أحد السجون .

و بمناسبة صدور كتابه عن عملية ميونخ ، و الذي أثار جدلاً أكّد أبو داود في مقابلة أجرتها معه صحيفة الخليج الإماراتية معرفة "إسرائيل" بدور أبو إياد في عملية ميونخ ، و نقل عن أبو إياد إخباره له لقاءه في باريس في إحدى المرات مع شخص يهودي في منزل إبراهيم الصوص ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا ، و بعد تكرار لقائه مع هذا اليهودي الذي لاحظ أن لأبي إياد وجه طفولي و شعر بأنه ودود و لطيف و سأل أبو إياد إذا كان لا يمانع من مقابلة آرييل شارون ؟ فأجابه أبو إياد بالإيجاب و بأنه لا مانع لديه من لقائه ، و بعد تلقيه ذلك الجواب أخبر اليهودي أبا إياد بأنه تربطه علاقة بشارون ، و أنه يمكن أن ينقل له عدم ممانعة أبو إياد بلقائه ، و هو ما حدث ، و روى اليهودي لأبي إياد بأن شارون عندما علم بعرض اللقاء مع أبي إياد انتفض غاضباً و قال عن أبي إياد بأنه قاتل و أخبر الوسيط بعلاقة أبو إياد و أبو داود و آخرين بعملية ميونخ و غيرها .

و من المؤكد بأن أبو إياد ، بسبب ميونخ ، و غيرها كان من ضمن قائمة الاغتيال "الإسرائيلية" و هو ما تحقق في ظروف مريبة و غريبة و صادمة . ففي الرابع عشر من كانون الثاني 1991 ، و العالم كله محبوس الأنفاس ، مشدود الأنظار إلى الخليج العربي ، حيث تستعد ما عرفت باسم دول التحالف لتوجيه ضربة للعراق على إثر دخوله الكويت ، كان أبو إياد في منزل مساعده هايل عبد الحميد (أبو الهول) في تونس و معه مساعد آخر هو فخري العمري (أبو محمد) ، و ربما كانوا مثل الآخرين يتابعون ، و بحكم مناصبهم الأمنية أيضاً ، ما يجري في الخليج لحظة بلحظة .

و لأنهم كانوا، ثلاثتهم ، يتوقعون أي محاولة لاغتيالهم ستأتي من الخارج ، لم يخطر ببالهم أن أحد حراسهم كان يكيد لهم ، و ينتظر الفرصة أو الأمر .

و في أثناء وجودهم في إحدى الغرف يتقدّم الحارس حمزة أبو زيد و يطلب من زوجة أبو الهول كأساً من الماء ليشربه ، فتشير إليه بأن يدخل إلى المطبخ ليأخذ حاجته ، و تقول له إن الثلاجة لا تعمل ، و يتطوّع لإصلاحها ، و في المطبخ يجهّز سلاحه استعداداً لما هو مقبل عليه ، و يدخل غرفة القادة الثلاثة ، و لأنه كان يعرف مهمته جيداً أطلق النار على رأس أبو إياد أولاً ثم نحو فخري العمري و يقتله و يحاول أبو الهول ، الذي استوعب المفاجأة أن يردّ عليه ، و لكن أبو زيد يعاجله برصاصة تصيبه في مقتل ، و في حين توفي أبو إياد و العمري فوراً توفي أبو الهول لاحقاً في المستشفى.

و من سوء حظ أبو إياد و رفاقه أن توقيت العملية الذي أبهج ، و لا شك ، المتربصين بهم ، كان سيئاً بدرجة كبيرة بالنسبة للطرف الفلسطيني ، لأن الجميع كان مشغولاً بما سيحدث في الخليج ، و تم التحقيق مع أبو زيد الذي أعدم لاحقاً ، و نشر أنه من أتباع صبري البنا (أبو نضال) ، الذي يقود جماعة منشقة عن حركة فتح .

و في الواقع فإن معلومات كثيرة بقيت ناقصة و لم تستوفَ ، فيما نشر و قيل في حادث اغتيال ما وصف أنه العقل الأمني للثورة الفلسطينية و كذلك الإثنين الذين قضوا معه ، و إجمالاً فإن اغتيال أبو إياد و رفيقيه يسجّل إنجازاً للجهة التي وقفت وراء اغتياله ، فهو في النهاية وصولٌ لمسؤول جهاز المخابرات الفلسطينية الأول و مساعديه الرئيسين .

و على كلّ فإن أجيالاً جديدة من الفلسطينيين ترفع صور أبو إياد في المناسبات باعتباره أحد الشهداء الذين تمكّنت "إسرائيل" من اغتيالهم ، و لا توجد جهة أكثر من "إسرائيل" في رأينا لها مصلحة في تغيّبه عن الوجود ، خصوصاً و أن لها معه ثأراً ميونخ .

و لا يمكن إغفال التوقيت الذي تمت فيه العملية و الذي جاء و المنطقة بأسرها تدخل صفحة جديدة مأساوية من تاريخها و كان أبو إياد نفسه قبل اغتياله حاول أن يقوم بدور الوساطة في تلك الأزمة و قابل الرئيس العراقي صدام حسين ، و كان متشائماً جداً و سمعه الكثيرون و هو يتحدث من خلال إذاعة مونت كارلو (الله وحده يعلم بالمصيبة التي ستحل بالأمة العربية ، كم أنا متشائم من هذا الليل المظلم الزاحف نحونا) .

و لم يكن اغتيال أبو إياد في ذلك اليوم (المكفهر) في حياة المنطقة العربية و منطقة الشرق الأوسط ، حيث بدأت ليلاً عملية (عاصفة الصحراء) هو الرصاصة الأخيرة في مسدس "إسرائيل" اتجاه الشخصيات الفلسطينية القيادية الذي أشهرته بحجة مينوخ ، و إن كانت من أقواها رغم أنها لم تحتَج لكثير جهد ، ميّزت عملياتها الأخرى ، و هذه مفارقة من المفارقات في زمن عربي مليء بالمفارقات .

طلقة غولدا الأخيرة

و إذا كان هناك اختلاف في الاجتهادات في النظر لعملية اغتيال أبو إياد و رفيقيه أبو الهول و أبو محمد ، فإن المؤكد الذي لا خلاف عليه لدى الجميع ، هو الإدراك لمدى الفراغ الذي تركه رحيلهم المفاجئ على أجهزة الأمن الفلسطينية .

و مع غياب أبو إياد و رفيقيه ، استلم مسؤولية الأمن الفلسطيني كوادر من تلامذة أبو إياد من بينهم عاطف بسيسو الذي يعتقد بأنه واحدٌ من ثلاثة حلّوا محل أبو إياد في قيادة الجهاز الأمني التابع لمنظمة فتح .

و تولى بسيسو ، مسؤولية العلاقات مع أجهزة الاستخبارات الأوربية و من بينها الفرنسية و متابعة شبكات من المتعاونين في العواصم المختلفة و أيضاً أنيطت به مسؤولية تأمين أمن مسئولي منظمة التحرير .

و في يوم 1992/6/8 ، كان عاطف بسيسو الذي وصل فجأة للعاصمة الفرنسية باريس للالتقاء مع مسؤولين من المخابرات الفرنسية ، عائداً مع صديقين لبنانيين إلى فندق المريديان مونفرانس في شارع كومندينت موشوط ، في العاصمة باريس ، عندما اقترب منه رجلان و أطلقا النار عليه من مسدسات مزوّدة بكواتم للصوت و جمعا فوارغ الرصاصات و غابا عن الأنظار .

و يعتبر هذا الفندق فألاً سيئاً على الشخصيات العربية المهدّدة بالاغتيال ، ففي 1980/6/13 ، تم اغتيال الدكتور يحيى المشد في إحدى غرف الفندق ، و المشد كما هو معروف كان مسؤولاً في المشروع الذري العراقي و كان في فرنسا في تلك الفترة لأسباب تتعلق بنشاطه ذاك ، و لكن بسيسو ، لم يأخذ ذلك على ما يبدو على محمل الجد ، رغم معلومات استخبارية كانت تتناثر في العاصمة الفرنسية عن تحول فندق المريديان ذاك إلى ساحة للنشاط الاستخباري .

و كان الصحافي المصري عادل حمودة في كتابه عن اغتيال الدكتور المشد قدّم صورة (مريبة) لهذا الفندق ، الذي قال عنه ، إن الشرقيين يفضّلونه (و قد نقلوا إلى إدارته الكثير من العيوب ، مثل البقشيش الذي يصل حدّ الرشوة ، و الخطأ المتعمّد في فواتير الحساب و الإهمال الذي لا يختلف كثيراً عن المؤامرة) .

و عن نزلائه كتب عادل حمودة أنهم (خليط من الأثرياء و الدبلوماسيين و التجار و الصحافيين و رجال الأعمال و نجوم السينما ، و كل شيء فيه مباح .. متاح .. حتى اللغة العربية ، فعندما تبرز النقود ، يتنازل الفرنسيون عن غطرستهم الشهيرة ، و يتحدثون لغة الشيطان) .

و أضاف و هو يجمع معلومات عن مسرح الجريمة التي قتل فيه المشد ، و فيما بعد عاطف بسيسو (و يعمل بعض العرب في أماكن الفندق الحساسة ، الحجز ، خدمة الغرف ، البار ، و الملهى الليلي الذي لا يخلو برنامجه من الرقص و الغناء الشرقي ، و الاستعراض و الاستربتيز الغربي) .

و أيضاً تتساهل إدارة الفندق مع العاهرات (و تسمح لهن بالوجود في الممرات و الكافتيريا و البار و الغرف دون خوفٍ إذا كن يعملن تحت إشرافها ، كما أن عاملة التليفون لا تتردد في خدمة النزلاء بإحضار عاهرات بالتلفون من شركات الرقيق الأبيض و الأسود ، المتخصصة في التوصيل من الباب إلى الباب ، و لمزيد من السرية فإن الغرف مبطنة بعازل و كاتم للصوت ، أي أنها غرف مناسبة للخطيئة و الجريمة معاً) .

و لأن بسيسو ، كما تبيّن فيما بعد حضر على وجه السرعة إلى باريس و لم يكن ضمن خطته المعلنة في رحلته أن يزورها ، فإنه لم يحجز في الفندق الذي اعتاد أن ينزل فيه مسئولو منظمة التحرير و هو فندق الميرديان بورت ، أو ربما حجز في الفندق (المشبوه) الذي قتِل على أعتابه إمعاناً في التمويه .

و يمكن القول إن اغتيال بسيسو شكّل ، على الأقل مفاجأة ، إن لم نقل صدمة لرفاقه ، فالرئيس عرفات و القيادة الفلسطينية كانت تخوض مفاوضات مع (إسرائيل) ضمن الترتيبات التي أفرزتها حرب الخليج الثانية و مؤتمر مدريد ، و فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الفلسطينيين و (إسرائيل) .

و تردّدت أنباء صحافية أن تنظيم صبري البنا (أبو نضال) المنشق عن حركة فتح ، أعلن مسئوليته عن مقتل عاطف بسيسو ، و هذا أعاد للأذهان قضية اغتيال أبو إياد و رفيقيه على يد الحارس الذي قيل إنه ينتمي لتنظيم أبو نضال ، و ها هو أبو نضال يعود من جديد و يقتل أحد مساعدي أبو إياد ، و لكن تنظيم أبو نضال عاد و نفى مسئوليته عن الحادث ، بينما الرئيس عرفات الذي كان منهمكاً في العلاقة الجديدة مع (إسرائيل) ، اعتبر مقتل بسيسو ضربة لعملية السلام و اتهم (إسرائيل) صراحة بالوقوف وراء حادث الاغتيال .

و أمام أصابع الاتهام التي وجهت لـــ (إسرائيل) ، نفى اللواء أوري ساغي رئيس شعبة الاستخبارات الصهيونية ، أية علاقة لـــ (إسرائيل) في الحادث و أنه لا يعرف من قام بعملية الاغتيال ، و لم يصدّقه أحد .. !

و أضاف ساغي للصحافيين ، أن بسيسو مسؤولٌ عن قتل الرياضيين (الإسرائيليين) في ميونخ و عن المحاولات الفاشلة لضرب طائرة العال في روما عام 1978 .

و بقيت أصابع الاتهام متجهة نحو (إسرائيل) ، لعدة أسباب منها ضلوع عاطف بسيسو ، بحكم عمله مع أبو إياد ، في عملية ميونخ ، و هي التي نفّذت سلسة العمليات الكثيرة بحجة ميونخ ، و أضيف إلى ذلك سبب جديد ، هو بمثابة رسالة إلى المخابرات الفرنسية (دي.أس.تيه) بأن الموساد غير راضٍ عن علاقتها مع المخابرات الفلسطينية .

و مثلما يحدث في مرات كثيرة ، غابت قضية عاطف بسيسو ، عن اهتمامات الرأي العام الفلسطيني ، و لكن هناك من كان حادث الاغتيال يعنيه بصورة مباشرة مثل زوجته ديما ، و محاميها فرانسوا جيبو ، و القاضي جان لوي بروغيير ، الذي كلّف بالتحقيق في ملف اغتيال عاطف بسيسو في قلب العاصمة الفرنسية ، و معرفة الجهة التي تقف وراء حادث الاغتيال .

و بعد مرور سبع سنوات ، و في شهر آذار 1999م قدّم القاضي الفرنسي تقريره عن الحادث اتهم فيه (الموساد) "الإسرائيلي" بالوقوف وراء قتل بسيسو ، و أنه استعان بذلك بالجاسوس عدنان ياسين لتنفيذ عملية اغتيال بسيسو الذي كان على علاقة مع الاستخبارات الفرنسية .

و عدنان ياسين ربما يكون أشهر جاسوس يتم اكتشافه كان يعمل في منظمة التحرير عقب انتقالها من بيروت إلى تونس ، و كان مسؤولاً عن ترتيبات السفر في المنظمة و بحكم علاقاته كان يدخل إلى مكاتب كبار المسؤولين بسهولة و يسر ، و بفضل تعاونه مع (إسرائيل) كانت المخابرات (الإسرائيلية) تتطلع على كثير مما يدور في المكاتب الفلسطينية ، و خلال جولات المفاوضات الفلسطينية – (الإسرائيلية) التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو ، كان المفاوضون الفلسطينيون يصابون بالذهول عندما يدركون بأن الطرف الآخر لديه معلومات كافية عما سيطرحونه و ما سيناورن عليه و خطط التفاوض التي عادة ما كانت توضع في مكتب محمود عباس (أبو مازن) .

و مع نشر تقرير القاضي الفرنسي ، ارتفعت أصوات في (إسرائيل) تحذّر من نشوب أزمة دبلوماسية بين (إسرائيل) و فرنسا على خلفية هذا الاتهام ، و في حين رفض أفيف بوشينسكي المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة الصهيوني التعليق على التقرير الفرنسي ، فإن مصادر في ديوان رئيس الحكومة الصهيوني نقلت إلى صحيفة هآرتس العبرية (1999/3/21) مخاوفها الكبيرة من أن يؤدّي تطوّر القضية إلى أزمة في العلاقات الاستخبارية و الدبلوماسية بين (إسرائيل) و فرنسا .

و أشارت هذه المصادر التي لم تسمّها صحيفة هآرتس العبرية إلى أن قضية بسيسو قد تتحوّل إلى شبه ما حدث في قضية اغتيال رسام الكاريكاتير الفلسطيني الشهير ناجي العلي الذي اغتيل في حزيران 1997 ، و في حينها وجّهت أجهزة الأمن البريطانية اتهامات لـــ (إسرائيل) بدعوى أن (الخلية التي انتمى لها القتلة كانت مخترقة من قبل عملاء الموساد) ، و بأنه كان يجب على الموساد إبلاغ المخابرات البريطانية بذلك ، و أعلنت بريطانيا عن أسماء عددٍ من رجال الموساد كأشخاص غير مرغوب فيهم في بريطانيا ، و

حسب هآرتس فإن حادث اغتيال العلي تسبّب في ضرر فادح للعلاقات الاستخبارية بين بريطانيا و (إسرائيل) .

إذن كان الموساد في قضية بسيسو في وضع مشابه لما حدث معه في قضية ناجي العلي مع الفارق أن الغضب الفرنسي كان أكبر ، لأن بسيسو ، وفقاً لكل الاعتبارات كان ضيفاً على الـــ (دي.أس.تيه) .

و كانت الأوساط الفلسطينية و العربية المعنية غائبة .. ! عن ما يحدث و لم (تستغل) الاتهام الفرنسي العلني لـــ (إسرائيل) بمقتل رجل الأمن الفلسطيني لتثير قضية الإرهاب (الإسرائيلي) المستمر و الذي لا يتوقف في ظلّ الحرب أو في ظلّ السلام ، حتى لو كان سلاماً وفق المعايير (الإسرائيلية) .

و لا بد هنا من الإشادة بجهد القاضي بروغير الفرنسي ، و مهنيته ، فهذا الرجل أخذ المسألة ، كما اتضح بشكلٍ جدي ، و ليس كما كانت تفعل الأجهزة المشابهة في الدول الغربية الأخرى عندما يتعلق الأمر بالإرهاب (الإسرائيلي) على أراضيها .

علم بورغيير بأن ثلاثة أشخاص فقط علموا بنية عاطف بسيسو التوجه إلى فرنسا خلال جولته الأوروبية ، و هؤلاء هم : زوجته ديما ، و أحد المسؤولين في المنظمة و عدنان ياسين ، و بعد التحقيق ، اشتبه القاضي الفرنسي بعدنان ياسين أنه وفّر المعلومات عن تحرّكات بسيسو للموساد (الإسرائيلي) .

و توجّه القاضي إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، في مطلع عام 1993 ، مطالباً بتفاصيل المكالمات التي كان يجريها عدنان ياسين ، من مقر المنظمة في تونس في اليوم الذي سبق حادث الاغتيال ، و حسب مزاعم صحيفة هآرتس العبرية فإن المنظمة لم تستجب ، و لكن هذا القاضي المقدام الذي لا يكلّ و لا يملّ كما يقال ، وجد طريقة للوصول إلى هدفه ، و يعتقد أن المخابرات الفرنسية ساعدته بوضع يده على المكالمات التي كان يتركها عدنان ياسين في (آنسر مشين) الهواتف التي يتحدّث إليها في فرنسا و إيطاليا ، و بعد تحليل هذه الرسائل تأكّد الفرنسيون من علاقة عدنان ياسين بالموساد .

و هنا لا بدّ من التساؤل لماذا لم تتعاون منظمة التحرير مع القاضي الفرنسي ؟ و لماذا تم (السكوت) على عدنان ياسين نحو عشرة أشهر ، حيث تم اعتقاله في 1993/10/25 ، مع أنه كان من الواضح و من الطلب الفرنسي الرسمي بالاطلاع على مكالمات ياسين بأن هناك على الأقل شيئاً ما ضد الرجل من مخابرات قوية و (صديقة) هي المخابرات الفرنسية و في قضية تتعلق في النهاية بأحد قادة الأمن الفلسطيني : عاطف بسيسو .

و تكرّر موقف منظمة التحرير (السلبي) فيما بعد عندما طلب القاضي الفرنسي الاستماع إلى إفادة عدنان ياسين الذي أعلن أنه معتقل في أحد السجون التونسية ، و جاء الرد الفلسطيني ، بأن ياسين اختفى في العام 1996 ، بعد انتقال منظمة التحرير من تونس إلى غزة .

و قد لا يكون الرد الفلسطيني هذا صحيحاً ، لأن الأنباء الصحافية تحدّثت عن أن عدنان ياسين أعدِم بعد اكتشافه على ظهر سفينة في المياه الدولية ، و أنباء أخرى تحدّثت عن وجوده معتقلاً في اليمن أو في تونس .

المهم أن ما بدا في ربيع عام 1999 بداية لأزمة بين فرنسا و (إسرائيل) ، بعد انتهاء التحقيق في القضية و اتهام (إسرائيل) بالمسؤولية عن الاغتيال بمساعدة جاسوسها عدنان ياسين الذي أبلغ الموساد بتفاصيل وجود عاطف بسيسو في باريس ، أخذ في التراجع ، و ربما كانت الأسباب كثيرة و متنوعة و لكن لا يمكن هنا إبراء الجهات المسؤولة و المعنية العربية و الفلسطينية ، من مهمة المتابعة و الاستمرار و الضغط على الجانبين الفرنسي الذي كان متحمّساً لإدانة (إسرائيل) و (الإسرائيلي) الذي كان يدخل مع الفلسطينيين ، و العرب في حلقات مفرغة مسجلاً أهدافاً في ملعبهم و هم فرحون .. !

و لا بد من التوقف هنا عند ما أثير من قضية الجاسوس عدنان ياسين ، و التي أخذت مجالاً واسعاً في التداول ، فوفقاً لمعظم المصادر فإن ياسين الذي كان يتولى مسؤوليات استصدار أذونات السفر لكوادر المنظمة في تونس ، كان يعالج زوجته المريضة في فرنسا ، على حساب المنظمة ، و أنه كان يسافر كثيراً هناك لهذه الغاية ، و رغم أن مصادر فلسطينية قالت إنه لم يعانِ من مشاكل مادية لعلاج زوجته ، فإن مصادر أخرى أفادت أن المخابرات الصهيونية استطاعت النفاذ إليه من هذا الباب .

و قيل إن أول لقاء تم بين ياسين و ممثل عن الموساد كان في شهر آذار 1989 ، في باحة نفس الفندق الذي قتِل على أعتابه بعد ذلك التاريخ بأكثر من ثلاث سنوات عاطف بسيسو ، و هو الفندق (المشبوه) بعاهراته و إدارته و العاملين به و الكثير من رواده .. !

و قيل إن عدنان ياسين تجنّد على يد ضابط الموساد المدعو (حلمي) الذي (التقط) عدنان ياسين في ذلك الفندق ، و عرض عليه الدخول في مشاريع تجارية مشتركة ، و فيما بعد تولى الضابط (جورج) العلاقة مع ياسين .

و كان وقوع ياسين في الفخ ، نصراً مهماً للموساد ، لأن ياسين بحكم علاقاته و تدخّلاته جعل قيادة المنظمة مكشوفة للجانب الآخر . و مما تم الكشف عنه ، مثلاً ، أن عدنان ياسين الذي زوّده الموساد بأجهزة تجسّس حديثة جداً ، حصل من الموساد على مصباح فاخر للقراءة ، و على كرسي طبي متطوّر و جهاز فاكس صغير الحجم ، و تم وضع أجهزة تنصت في هذه الأجهزة ، و تشتغل هذه الأجهزة بمجرد الجلوس على الكرسي ، بفضل جهاز حساس للحرارة وضع في الكرسي ، و تستطيع هذه الأجهزة العمل ثماني ساعات دون تغيير البطارية .

و شحن ياسين هذه الحاجيات في سيارة رينو من فرنسا إلى تونس ، و لأنه أيضاً من مسؤولياته ، ترتيب إدخال الأثاث للكوادر الفلسطينية ، فبدا عادياً أن يقوم بتقديم هذا (الأثاث) إلى محمود عباس (أبو مازن) ، و استقرت أدوات التجسس هذه في مكتب أبو مازن ، و فيما بعد عرف السر ، الذي كان يحيّر رجال أبو مازن ، الذين كانوا يتفاوضون هناك بعيداً في أوسلو ، مع (الإسرائيليين) ، و بدوا أمامهم مكشوفي الظهر تماماً ، فقد كان (الإسرائيليون) يعرفون تماماً ما سيعرَض عليهم و حدود التكتيك الفلسطيني و المدى الذي يمكن أن يتنازل عنه الفلسطينيون .

و فيما بعد تحدّثت أوساط صهيونية أن القيادة (الإسرائيلية) شعرت أن ذلك (العري) الفلسطيني في المفاوضات السرية في أوسلو ، بدأ يعكر أجواء المفاوضات التاريخية بين الفلسطينيين و (الإسرائيليين) ، و أن الوفد الفلسطيني يشعر بمهانة كبيرة وهو يواجه الوفد (الإسرائيلي) المدعّم بالخبرات و المعلومات ، عارياً ، و لم يكن يعرف أحد أن سبب كل ذلك ، الكرسي الفاخر و الأدوات الملحقة الجميلة التي أعجبت قائد المفاوضات أبو مازن ، فسمح لعدنان ياسين بوضعها في مكتبه .

و بعد التحقيق مع ياسين الذي لم يكشف عنه الكثير ، فإن المعلومات المؤكدة كانت تتعلق بأن الموساد زوّده بأجهزة تنصت متطوّرة جداً ، و بعضها مثل الذي زرع في مكتب أبو مازن يمكن أن يعمل لخمس سنوات دون تغييره .

و بالطبع لم يقتصر دور ياسين على ذلك ، فأشارت التقارير التي نشرت بعد اعتقاله إلى تعاون ابنه هاني الذي يملك كراجاً للسيارات في العاصمة التونسية ، و كان يتم وضع أجهزة تنصت في السيارات التابعة للمنظمة و لرجالها التي تذهب للتصليح في كراج هاني .

و يبدو أن المخابرات الفرنسية أرادت أن تقدّم خدمة لمنظمة التحرير ضمن التعاون الاستخباري أو حتى .. ربما (تكفيراً) عن الإخفاق في حماية (ضيفها) عاطف بسيسو و الذي وصله رجال الموساد و قتلوه على أرضها ، أو أرادت أن تردّ صفعة الاغتيال إلى وجه الموساد ، و دبت الحرارة في الخطوط الساخنة الفرنسية و التونسية و الفلسطينية ، و قبل اعتقاله أخضع لرقابة مشدّدة و تم ضبط سيارة رينو 25 أرسلت إلى عدنان ياسين من ألمانيا ، فاعترضتها الجمارك التونسية ، و تم تفتيش السيارة و اكتشاف أجهزة تنصت دقيقة فيها ، و تم القبض على ياسين الذي وصف بأنه أخطر جاسوس لـــ (إسرائيل) في منظمة التحرير ، و لكن ربما كان ياسين الذي قدّم معلومات وافرة لـــ (إسرائيل) في منعطف تاريخي في العلاقات بين (إسرائيل) و المنظمة ، من الجواسيس المهمين الذين تم كشفهم ، و لكنه ربما لم يكن أخطرهم ، ففي عالمٍ مثل الجاسوسية لا يعترف بسهولة بأفعال التفضيل .

و لابد من الإشارة هنا إلى أن الأجواء التي كانت تشهدها العاصمة التونسية عشية القبض على ياسين و الكشف عن اعترافاته ، كانت تعج بالمفارقات ، ففي حين يتم إلقاء القبض على ما وصف بأنه (أبر) جاسوس لـــ (إسرائيل) في منظمة التحرير ، كان الصحافيون الصهاينة المستعربون ، وثيقي الصلة بالاستخبارات (الإسرائيلية) ، يحجّون بشكلٍ شبه يومي إلى تونس و ينزلون في ضيافة منظمة التحرير ، و يستقبلهم كبار المسؤولين هناك ، و يدلون لهم بأحاديث صحافية عديدة و لمختلف وسائل الإعلام الصهيونية و من بينها التلفزيون العبري .

كانت الوفود الصهيونية تحجّ إلى تونس قبل ذلك و لكنها تكثفت قبل و أثناء و بعد الإعلان عن اتفاق أوسلو ، و في حين أن (إسرائيل) بالكشف عن الجاسوس ياسين ، كانت تؤكّد بأنها ما زالت ترى في الفلسطينيين أعداء لا يؤتمنون مهما قدّموا من تنازلات ، كان القادة الفلسطينيون يستقبلون ممثلي أحد أذرع الدولة العبرية الهامة : الإعلاميون ، و كتبت في حينه تحقيقاً موسعاً ، عن تلك الظاهرة في الأراضي المحتلة و تونس ، و أسميتها (ظاهرة يوني) نسبة إلى يوني بن مناحيم مراسل التلفزيون العبري العليم ببواطن الأمور في الأراضي المحتلة ، و في تلك الفترة في تونس أيضاً ، و الذي كان مصدراً إخبارياً

مهماً بما يجري في الساحة الفلسطينية في الداخل و في الخارج في تونس ، تصب عنده المعلومات الهامة و يتطوع المسؤولون الفلسطينيون للاتصال به و إمداده بالمعلومات ، و مثلما كان يصول و يجول في الأراضي المحتلة ، انتقل يوني بن مناحيم بكاميرته إلى تونس و أصبح يصول و يجول فيها أيضاً ، و يبث التقارير من هناك و أحياناً بشكلٍ مباشر ، و مرة بث تقريراً مباشراً من العاصمة التونسية عن وصول نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية المعارض لأوسلو إلى تونس سراً و قال إن حواتمة قال له إذا كشفت عن زيارتي فسأنفي ذلك فوراً .. !

و قدّم و هو في تونس تقارير ، عرف فيها بالرموز التي ستلعب أدواراً في المرحلة المقبلة : مرحلة السلطة الفلسطينية مثل حسن عصفور و جبريل الرجوب و ياسر عبد ربه و غيرهم .

و خلال التحقيق الذي أجريته تبين أن كل الصحافيين الصحافيين المختصين بالشؤون العربية كانت لهم علاقات معلنة مع أجهزة الدولة العبرية و مع أجهزة الاحتلال في الضفة الغربية و قطاع غزة .

و يوني بن مناحيم الذي كان أبرزهم و أكثرهم ديناميكية ، هو أحد الذين شاركوا في عملية الليطاني في آذار 1978 في جنوب لبنان و يعمل محاضراً في مدرسة عسكرية صهيونية في مستوطنة مقامة على رأس مدينة بيت جالا ، و قابلت مناحيم على مدخل مقر الحاج إسماعيل جبر قائد القوات الفلسطينية في الضفة الغربية لدى دخوله أريحا ضمن اتفاق (غزة و أريحا أولاً) و عاتبني على التقرير الذي نشرته عن (ظاهرة يوني) مؤكّداً على تطوّع المسؤولين الفلسطينيين بالاتصال به و مدّه بالأخبار و المعلومات .

و أيضاً من رموز ظاهرة يوني (روني شكيد) الذي عمل في جهاز الشاباك الصهيوني و كان يحقق مع المعتقلين الفلسطينيين في معتقل المسكوبية بالقدس ، و هذا المعتقل بالذات هو (مسلخ بشري) بكلّ ما تعنيه الكلمة من معنى كما خبره كاتب هذه السطور أكثر من مرة .

و حتى الذي عرفوا بيساريتهم من الصحافيين الصهاينة الذين عمِلوا في الشؤون الفلسطينية و العربية فكانت لهم علاقات مع أذرع الاحتلال المختلفة ، فمثلاً يهودا ليطاني كان ناطقاً بلسان الجيش الصهيوني المحتل للضفة الغربية و قطاع غزة ، و يوسي تورفشتاين عمل مستشاراً لحاكم بيت لحم العسكري ، و بنحاس عنبري كان مسؤولاً عن دائرة الإحصاءات في الضفة الغربية التي تتبع الحكم العسكري .

و من جانب آخر كانت تصريحات المسؤولين الفلسطينيين الذي أصبحوا مفتوحي الأذرع للصحافيين الصهاينة ، يأخذونهم بالأحضان ، كما لو كانوا ينتظرون هذه الفرصة على أحرّ من الشوق ، غير موفقة فيما يطرحونه ، في معظم الحالات ، و مثلاً فإن حكم بلعاوي سفير منظمة التحرير في تونس و عضو اللجنة المركزية في فتح و المسؤول الأمني الكبير ، و الذي بحكم مسؤولياته الأمنية ، يتحمّل التقصير في عدم كشف عدنان ياسين ، توعّد على شاشة التلفزيون العبري بلجم المعارضين للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني و (الإسرائيلي) ، و قال إنه جرى تعاون مع (إسرائيل) بهذا الشأن و خاطب يوني بن مناحيم قائلاً : "بإمكانك التأكد مما أقوله من المسؤولين عندكم" ...! .

و كان هناك من رأى فيما يقوله بلعاوي استفزازاً ، خصوصاً و أن معلومات تناثرت حول علاقته الوثيقة مع عدنان ياسين و أن الأخير هو نائبه كسفير للمنظمة في تونس ، و هو ما نفاه بلعاوي قائلاً إن ياسين مجرّد موظف صغير لديه ، و لكن يبدو أن ذلك و ربما غيره ، أر على دوره ، فعندما عاد إلى فلسطين ضمن ترتيبات اتفاق أوسلو ، لم يعد له دور يناسب وضعه السابق (كرجل تونس القوي) الذي كانت تتقاطع لديه كل الخطوط ، و في فيلته الفخمة التي يقيم بها في تونس العاصمة ترسم سياسات المنظمة الكبيرة و الصغيرة .

و للأسف لم يكن بلعاوي وحده الذي يوجّه سهامه للمعارضة ، فإن (الطرف الآخر) و هي التسمية التي تم إطلاقها على (إسرائيل) من قبل المسؤولين الفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو ، كان مستمراً في سياسته و مصالحه كما يراها ، أو الأصح أنه كان مصمّماً على الاستمرار فيها : الاغتيالات للمعارضة ، بعد أن أيقن أن الثوار القدامى اتخذوا ليس قراراً بالتقاعد فقط بل إنهم مستعدون لأبعد من ذلك : لجم معارضي السلام (الإسرائيلي) .. ! .

و كان أول ضحاياها ، في عصر "السلام الإسرائيلي" : الشهيد هاني عابد .

كانت منظمة التحرير تتغير بسرعة، وبقيت إسرائيل لا تتغير..!

و إذا كان اغتيال عاطف بسيسو (1992/6/8) آخر طلقة من بندقية ميونخ ، و التي أمرت بإطلاقها غولدا مئير التي كانت شبعت موتاً في قبرها ، فإن اغتيال هاني عابد (11/2/ 194) ، شكّل استمراراً لسياسة (إسرائيل) التي لا تتغير ، و التي ازدادت دموية مع كل تنازل جديد كانت تقدّمه القيادة الفلسطينية .. !

و لكن لا أحد يريد أن يتّعظ ..!

الفصل الثالث

الكف و المخرز

الأول

في أثناء البدء بتطبيق اتفاقيات الحكم الذاتي ، سمحت (إسرائيل) لرجالٍ من منظمة التحرير متهمون بالمشاركة بتدبير عملية ميونخ و التي قتل فيها عشر من الرياضيين الصهاينة ، بالدخول إلى فلسطين ، و بدا حينها للمراقبين بأن (إسرائيل) تخلّت عن سياستها بالإعدام و الاغتيال ، إلا أن حادثاً وقع في تلك الفترة له دلالته نسف تلك الفرضية .

ففي الساعة الثالثة من عصر يوم 1994/11/2 خرج هاني عابد أحد مسئولي الجهاد الإسلامي ، الذي كان يدير مكتب أبرار للصحافة بغزة ، ذو العلاقة بحركة الجهاد الإسلامي ، و يعمل محاضراً في كلية العلوم و التكنولوجيا بخانيونس من الكلية ، بعد انتهاء عمله ، و ركب سيارته من نوع (بيجو 104) و عندما أدار محرّكها انفجرت السيارة و سقط هاني عابد شهيداً ، و الذي اتهمته (إسرائيل) بتدبير عملية عسكرية استهدفت جنديين صهيونيين قرب حاجز بيت حانون (أبرز) في العشرين من أيار 1993 . و وصفته صحيفة هآرتس العبرية بعد اغتياله بأنه رئيس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة .

و فور اغتياله ، اتهمت الفصائل الفلسطينية (إسرائيل) بتدبير الاغتيال ، و في صيف 1997 قال الوزير في السلطة الفلسطينية فريح أبو مدين أثناء ردّه على منتقدين للسلطة ، في اجتماع مفتوح في قاعة الاتحاد النسائي العربي في مدينة بيت لحم ، إنه أعطى مسدسه الشخصي للشهيد عابد و حذّره من الاغتيال ، و ربما عنى ذلك أن السلطة كانت لديها معلومات حول المستهدفين من قبل (إسرائيل) .

و عابد ، المولود في عام 1960م في غزة لأسرة فلسطينية بسيطة و متدينة ، واحد من جيل فلسطيني خطا خطواته الأولى مع الاحتلال لباقي الأراضي الفلسطينية عام 1967م ، و كان مقدّراً لهاني أن يشهد اعتقال والده عام 1971م على يد الاحتلال بتهمة مقاومة الاحتلال ، و سيتذكر فيما بعد دائماً ، الزيارات التي كان يقوم بها مع والدته لوالده في السجن .

و في عام 1980م التحق بالجامعة الإسلامية بغزة ، و هناك اقترب من مجموعة طلابية صغيرة ، في ذاك الوقت ، بخلاف الأطر الطلابية الوطنية و القومية و اليسارية المتعددة ، كان اتجاهها إسلامياً .

و حسب سيرة شبه رسمية ، فإن عابد ، خلال اقترابه من هذه المجموعة فإنه (عرف أن فلسطين و الإسلام توأمان لا ينفصلان ، و أن مرحلة جديدة سوف يحمل فيها أبناء الإسلام راية الدفاع عن فلسطين آتية لا محالة) .

و في تلك الأثناء التقى مع الدكتور فتحي الشقاقي ، المثقف الفلسطيني العضوي ، نادر المثال ، الذي أسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ، تلك الحركة ، التي كان مقدّراً لها أن تلعب دوراً بارزاً بجانب فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية الأخرى .

و بعد تخرّجه من الجامعة عام 1984م من كلية العلوم قسم الكيمياء ، أكمل دراسته للماجستير في جامعة النجاح الوطنية عام 1988م ، و كان التيار الإسلامي في الحركة الطلابية في تلك الجامعة يتعاظم دوره .

و اعتقل عابد ، لأول مرة عام 1991م ، و أمضى ستة أشهر في معتقل النقب الصحراوي ، و بعد خروجه تولى مسؤولية الجماعة الإسلامية ، و هي الإطار الطلابي السياسي العلني لحركة الجهاد الإسلامي في الجامعات الفلسطينية ، و فيما بعد أصبح مسؤولاً إعلامياً في حركة الجهاد الإسلامي من خلال تأسيسه لجريدة الاستقلال في قطاع غزة و لمكتب أبرار للصحافة .

و بعد قيام السلطة الفلسطينية أصبح هاني عابد ، أول معتقل سياسي لدى السلطة ، بعد قيام مجموعة عسكرية تابعة للجهاد الإسلامي بتنفيذ عملية عسكرية شمال قطاع غزة أسفرت عن مقتل ثلاثة من جنود الاحتلال ، و اتهام (إسرائيل) لهاني عابد بالتخطيط للعملية .

و كان هذا الاعتقال مرحلة هامة في حياته و في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية ، و كانت بداية لخلافات من نوع جديد بين فرقاء الحركة الوطنية و الإسلامية الفلسطينية ، فالسلطة الفلسطينية كانت محكومة باتفاقيات و رؤى ، و تحاول فرض تصوّرها للعلاقة مع (إسرائيل) على الآخرين ، في حين كانت فصائل أخرى ، و من بينها الجهاد الإسلامي الذي ينتمي إليها عابد ، ترى أن من حقها الاستمرار في النضال و القيام بعمليات ضد الاحتلال ، الذي أعاد تموضع قواته في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو الذي أفرز السلطة الفلسطينية ، و لم ينسحب منها .

و شكّل الاعتقال ما يشبه (الصدمة) لأوساط في الرأي العام الفلسطيني لم يكن بمقدورها هضم مسألة أن تقوم السلطة الفلسطينية باعتقال أحد (لأسباب وطنية) .

و يمكن استشفاف ذلك من البيان الذي أصدرته حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في اليوم التالي للاعتقال (القدس/ 1994/5/27م)

و تميز البيان بقسوة نسبية اتجاه السلطة (لقد أقدمت أجهزة الأمن الفلسطينية في غزة و التي يترأسها المدعو أمين الهندي على اعتقال الأخ هاني عابد ، أحد الشخصيات و الفعاليات الإسلامية البارزة و المعروفة في مدينة غزة ، حيث اختطفته من مقر عمله ، و أودعته سجن غزة المركزي و هكذا تفتتح أجهزة القمع الصهيونية التي يفترض أنها غادرت غزة قبل أقل من أسبوعين و لكن يبدو أنها تركت وكلاءها و مندوبيها لإكمال الدور الصهيوني و لأجل الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني) .

و يمضي البيان غاضباً مستهجناً رابطاً بين سلطة الاحتلال و السلطة الفلسطينية الجديدة (ليعلم أمين الهندي و غيره من الزبانية الجدد أنهم برغم مديح و ثناء إسحاق رابين عليهم بأنهم يقومون بدورهم على أكمل وجه ، فإنهم ارتكبوا عملاً خطيراً و غبياً عندما اختطفوا الأخ هاني عابد ، فالذين قاوموا الاحتلال و الإرهاب الصهيوني ببسالة شهدها و شهد لها العالم لن ينكسروا أمام أي إرهاب جديد) .

و رأت مصادر في الجهاد الإسلامي في حينه ، أن اعتقال هاني عابد بمثابة (رهينة سياسية حتى نوقف عملياتنا الجهادية) كما قال الأمين العام للحركة الشهيد فتحي الشقاقي في تصريح نشرته صحيفة الحياة اللندنية (1994/6/5م) .

و أشار الشقاقي في تصريحه ذاك ، إلى أنه أجرى اتصالات غير مباشرة مع الرئيس عرفات و قيادة منظمة التحرير لإطلاق سراح هاني عابد ، و بأنه أبلغ تلك القيادة و عرفات ، بشكلٍ غير مباشر أيضاً ، أن أي اعتقال (لإخواننا سيصعّد من العمل العسكري ضد الاحتلال كي نبرهن لهم بأنه لا يمكن ابتزازنا عن طريق اعتقال أحد إخواننا في الحركة ، و أنه طالما بقي عابد معتقلاً ، فسنصعّد العمل العسكري ، و لن يكون استمرار إيقاف عابد سبباً لإيقاف العمل العسكري) .

و بالمناسبة اعتبر الشقاقي أن العمليات التي نفذها الجناح العسكري للجهاد المعروف باسم (قسم) ، كشفت بأن (الانسحاب "الإسرائيلي" من غزة لم يكن حقيقياً ، و السيادة "الإسرائيلية" لا زالت موجودة و أن مرجعية الإدارة الفلسطينية هي "إسرائيل") .

و خرج هاني عابد ، أول معتقل سياسي فلسطيني لدى السلطة الفلسطينية ، من السجن ، و في حين كانت سلطات الاحتلال فشلت باعتقاله قبل إعادة تموضع قوات الاحتلال في قطاع غزة بنحو أسبوع ، بعد أن حاصرت منزله في حي الغفري بمدينة غزة ، و لكنه كان قرّر عدم تسليم نفسه لهم ، فإنها نجحت باغتياله ، بعد أن أنهى عمله في كلية العلوم و التكنولوجيا ، و ركب سيارته متوجّها لعمله الإعلامي ، و ما إن أدار المحرك حتى انفجرت به السيارة و خرّ شهيداً ، ليكون أول شهيد يتم اغتياله في المرحلة التي أطلق عليها مرحلة السلام ، مثلما كان أول معتقل سياسي فيها .

و رغم أن (إسرائيل) التزمت الصمت حول حادث الاغتيال ، و لكن هناك لدى متهمي (إسرائيل) بتدبير الاغتيال مبررات لاتهامهم خصوصاً و أن الاغتيال جاء بعد تهديدات أطلقها إسحاق رابين ، رئيس وزراء (إسرائيل) وقتذاك ، باتخاذ إجراءات ضد نشطاء حماس و الجهاد الإسلامي بعد عملية تل أبيب الاستشهادية في حينه ، على نحو ذكّر بما فعله بن غوريون في الخمسينات و غولدا مائير في السبعينات .

و بتاريخ 1994/10/23 أكّدت صحيفة (الأوبزيرفر) البريطانية ، أن رابين أعطى أوامره بملاحقة قادة فلسطينيين .

و في مقال افتتاحي بعد اغتيال عابد كتب صحيفة هآرتس العبرية بعنوان (الثواب و العقاب) مذكرة بسلسلة الاغتيالات التي نفّذتها "إسرائيل" بعد عملية ميونخ .

و اعترفت هآرتس أن عمليات الانتقام "الإسرائيلية" قد تخطيء هدفها أحياناً (و هو أمر مؤسف) حسب الصحيفة ، و لكنها قالت بوضوح ، و هي تتخلى عن رصانتها ، (إذا كان هاني عابد قد تورّط في عمليات قتل فإنه لا يستحق اعتذاراً ، بل لقي العقاب الذي يستحقه) .

و ربطت معظم الصحف الصهيونية ، التي خصّصت مساحات واسعة لتغطية حادث اغتيال عابد ، بين تهديدات رابين و حادث الاغتيال . و هو ما يؤكّد مسؤولية "إسرائيل" عن اغتيال عابد بعملية إعدام غير قضائي كما تسمّي ذلك منظمات حقوق الإنسان ، و أن "إسرائيل" مستمرة به حتى أثناء (العملية السلمية) و هو ما أكّده الواقع بعد ذلك .

و بعد حادث الاغتيال ، قال الدكتور الشقاقي إن الموساد وضع هاني عابد على رأس قائمة التصفيات بناء على قرار رابين ، و تنفيذاً لتهديداته ضد حماس و الجهاد الإسلامي .

و أضاف الشقاقي ، في حديث لصحيفة العرب (1994/11/10م) أن قادة "إسرائيل" يدّعون أن (هاني عابد مسؤول عسكري في الجهاد الإسلامي ، و كان مسؤولاً عن مقتل عددٍ من الجنود الصهاينة ، و نحن نؤكّد أن هاني كان من نشطاء الجهاد الإسلامي بالفعل ، و لكنه كان سياسياً ، إضافة لكونه أستاذاً جامعياً و صحافياً ، و عندما فشلوا في معرفة القادة العسكريين قاموا بتصفية هدف سياسي سهل) .

و ردّاً على سؤال للصحيفة إذا كانت حركة الجهاد تتهم السلطة الفلسطينية بالتعاون في قتل هاني عابد ، أجاب الدكتور الشقاقي (لا نتهم السلطة بمحاولة القتل ، و لكن السلطة تغض النظر عن عملاء الموساد الصهيوني الذين يحملون ضمانات بعدم التعرض لهم ، بل إن عملاء الموساد يخترقون هذه السلطة بقوة و في مستويات عديدة و هامة و من المفروض أن تتحمّل السلطة مسؤولية حماية المواطنين أو تعلن عن عجزها لتقوم القوى المجاهدة بهذه المسؤولية) .

و مثلما يحدث عادة ، فإن الصهاينة ينسون أنهم لا يستطيعون وحدهم رسم معادلة (الثواب و العقاب) حسب تعبير صحيفة هآرتس ، فبعد أيام قليلة من اغتيال عابد ، و في حين كان أصدقاؤه و مناصرو القوى الوطنية و الإسلامية يحضرون حفلاً لتأبينه في غزة (1994/11/11م) ، انطلق أحد تلامذة الشهيد عابد و اسمه هشام حمد ، راكباً دراجته الهوائية ، متمنطقاً بالمتفجرات ، في عملية استشهادية ، مقتحماً تجمعاً عسكرياً قرب مستوطنة نتساريم ، ففجّر نفسه فيها ، انتقاماً لهاني عابد ، فقتل خمسة من جنود الاحتلال ، و أصاب عشرة آخرين ، حسب مصادر صهيونية .

و أعلنت حركة الجهاد أن تلك العملية هي واحدة من سلسلة عمليات جهادية انتقاماً لعابد ، و هو ما حدث بالفعل ، خلال الأشهر التالية ، في عمليات كان لها صدى كبير ، مثل العملية التي فجّر فيها الشهيد خالد الخطيب سيارة كان يقودها في حافلة عسكرية ، في مستوطنة كفار داروم ، أسفرت عن قتل عشرة جنود يوم (1995/4/9م) ، و العملية الكبرى في بيت ليد التي نفّذها الشهيدان : صلاح شاكر و أنور سكر ، و فيما بعد اعتبرت "إسرائيل" هذه العمليات و غيرها مبرراً لقتل زعيم الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي .

عندما استشهد هاني عابد ، كان أربعة من البنين و البنات ، و كانت زوجته حاملاً ، ولدت بعد استشهاده بنتاً ، أسموها (قسم) تماهياً مع اسم الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي ، و التي خرج منها استشهاديون ، كانوا مع غيرهم من الاستشهاديين ، أنبل ظاهرة ، في عصر الانحطاط العربي .

محمود الخواجا

و إذا كان هناك اختلاف في تقدير وضع الشهيد هاني عابد، العسكري كما قالت إسرائيل، والسياسي والإعلامي كما قالت حركة الجهاد الإسلامي، فإن "إسرائيل" تمكّنت من الوصول ، في حادث اغتيال مدوٍ أيضاً ، في زمن السلام ، لرجل لا اختلاف على هويته العسكرية ، بل استقر وصفه فيما بعد بأنه قائد الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي (قسم) و بهذه الصفة ما زالت الحركة و مناصروها يحيون سنوياً ذكرى استشهاد محمود عرفات الخواجا الذي قضى في يوم 1995/6/22م ، في عملية جريئة نفذتها أجهزة المخابرات الصهيونية أمام منزل الخواجا في مخيم الشاطئ بقطاع غزة .

و يبدو أن حادث اغتيال هاني عابد وسط الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية لم يعطِ مؤشرات كافية للخواجا ، بأن هذه الأراضي غير مأمونة أمنياً ، خاصة لمطلوب كبير لسلطات الاحتلال مثله ، فاستشهد ليصبح لدى رفاقه أنموذجاً و رمزاً .

و تتشابه سيرة الخواجا ، مع سيرة هاني عابد ، فكلاهما من جيل واحد ، فالخواجا ولد عام 1960م ، لوالدين لاجئين من قرية حمامة المدمرة ، و نشأ في مخيم الشاطئ ، أمام الأفق الذي تحمله أمواج البحر الأبيض المتوسط ، و شهد احتلال ما تبقى لأرض فلسطين عام 1967م و لم يتجاوز السابعة من عمره ، و شهد استشهاد عمه على أيدي جنود الاحتلال ، و تزامن التحاقه بالجامعة الإسلامية مع ظهور الدكتور فتحي الشقاقي و مشروعه الإسلامي الجهادي في قطاع غزة ، فالتحق بالحركة الجديدة و ترأس قائمة حركة الجهاد الإسلامي الطلابية لانتخابات مجلس الطلبة في الجامعة ، و تعرّض للاعتقال أكثر من مرة لنشاطه السياسي الإسلامي ، و اعتقل لمدة أربع سنوات بتهمة تتعلق بتحضير السلاح و المتفجرات ، و اعتقل معه في نفس القضية والده لمدة ستة أشهر .

و بعد خروجه من المعتقل بعد انتهاء محكوميته اعتقل أيضاً لمدة ستة أشهر إدارياً ، أي بدون محاكمة ، و بعد استلام السلطة الفلسطينية لزمام الأمور في قطاع غزة اعتقل مرتين في سجون السلطة ، ضمن الحملات التي نفذتها السلطة بين الوقت و الآخر ضد الذين لهم نشاط مقاوم ضد الاحتلال ، و هي الاعتقالات التي كانت تثير خلافاً كبيراً في أوساط الرأي العام الفلسطيني ، و تركت أثراً سلبياً .

لا تتوفر معلومات دقيقة عن نشاط الخواجا العسكري ، و لكن بعض أدبيات حركة الجهاد الإسلامي تشير إلى نشاطه في الجناح العسكري (قسم) و الذي أصبح فيما بعد يعرف بأنه قائده ، بدأ قبل عامين من استشهاده ، و يشار إلى أنه من مؤسسيه ، و خلال هذين العامين ، هزّت عمليات هذا الجهاز العمق الصهيوني بسلسلة عمليات استشهادية مدوية ، أهمها العملية التي نفذها الشهيدان من حركة الجهاد في بيت ليد و أسقطت عشرات القتلى و الجرحى ، و أدرك الخواجا أن حكماً بالإعدام صدر عليه من الصهاينة ، و هو ما تم تنفيذه من ثلاثة ملثمين حسب شهود عيان كمنوا له في سيارة بيجو 404 و عندما أدركوه أطلقوا عليه العيارات الكاتمة للصوت ، ليسقط شهيداً ، بينما تم الاحتفال في مكتبٍ ما في مكان ما بين ضباط المخابرات الصهيونية بنجاح قتل قائد (قسم) .

كان الخواجا ، و وفق متطلبات دوره الجديد ، في (قسم) قد ابتعد عن النشاط العلني لحركة الجهاد الإسلامي ، حتى أن رفاقاً له اعتقدوا بأنه لم يعد له علاقة بحركة الجهاد الإسلامي ، و لكن (إسرائيل) كما تبين فيما بعد لم تغفل عن نشاطه .

و بعد ستة أعوام من استشهاده ، دوّت في مخيم الشاطئ مسقط رأس الشهيد مفاجأة غير متوقعة ، عندما اعتقل جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني ، و بعد أشهر من انتفاضة الأقصى ، عميلاً من سكان المخيم رمز له بالحرفين (م.ش) ، و هو من أقرباء و جيران الشهيد الخواجا لضلوعه في حادث الاغتيال .

و المفاجأة أن العميل المذكور لم يكن معروفاً بأية ارتباطات مع الاحتلال ، بل بالعكس ، لا يمكن أن يكون ، بالنسبة لسكان المخيم محل شبهة . و حسب تقرير نشرته جريدة الاستقلال الناطقة باسم حركة الجهاد الإسلامي (2001/6/21) أعدّه مراسلها أكرم غالي ، فإن العميل المذكور الذي كان عمره لدى إلقاء القبض عليه (52) عاماً ، رجلاً ميسور الحال و له وضع اجتماعي و يحظى بالاحترام من قبل المواطنين ، مواظباً على الصلاة ، و يساعد المحتاجين ، و يحرص على القيام بواجباته الاجتماعية اتجاه الناس . و حسب اعترافه فإنه ارتبط مع المخابرات الصهيونية عام 1982 على يد ضابط مخابرات صهيوني يدعى (أبو طومر) .

و أوكلت له في بداية ارتباطه مع المخابرات الصهيونية ، مهمة جمع معلومات عن المناضلين في مكان سكناه ، و بعد تأسيس (قسم) ، طلب منه مراقبة الشهيد محمود الخواجا ، و فيما بعد زوّدته المخابرات الصهيونية بهاتف نقال ، ليمدّ مسؤوله الاستخباري بالمعلومات أولاً بأول .

و لم يكتفِ ما قيل إنه العميل (م.ش) برصد تحرّكات الشهيد الخواجا من بعيد ، فاستغل صلة القربى و الجوار ، و أخذ يوثق علاقاته مع الشهيد ، و يزور بيته باستمرار ، و أحياناً يدخل البيت بدون استئذان و في إحدى المرات مرة دخل غرفة كان يوجد فيها الشهيد محمود الخواجا مع بعض رفاقه من مقاومي (قسم) و كانوا يحملون أسلحتهم ، فمنعه الشهيد محمود و أغلق الباب في وجه .

و كان (م.ش) ينقل ما يرصده إلى مشغّله المباشر في المخابرات الصهيونية ، و تفرّغ ، بعد أن أتاه أمر بذلك ، في مراقبة محمود و رصد تحركاته ، و حسب اعترافاته ، فإنه قبل اغتيال الشهيد الخواجا بنحو عشرة أيام ، أعطيت له دورة مكثفة في الرسم (الكروكي) و قام بناء على طلب مشغّله برسم المنطقة التي يسكن فيها الشهيد الخواجا بتفاصيلها .

كان محمود الخواجا ، قد وقع في المحظور الأمني ، الذي يمكن أي جهاز مخابرات و ربما أي جهة من النجاح في تنفيذ عملية اغتيال و قتل ، فخط سير الشهيد محمود اليومي إلى عمله معروف و ثابت و روتيني ، و في صباح يوم الاغتيال ، أعطى (م.ش) عبر جهاز الهاتف النقال الذي بحوزته لمشغله المعلومات المطلوبة ، عن تحركات الخواجا : خروجه من المنزل .. سيره .. تحركه ، حتى توارى عن نظره ، فدخل لتناول إفطاره ، بينما كانت رؤيا محمود الخواجا التي أبلغ زوجته بها فور استيقاظه من النوم صباح ذلك اليوم ، أنه شاهد ثلاثة أشخاص يطلقون عليه النار فيستشهد ، و كان يتحدّث بروح مرحة و معنويات مرتفعة ، تتحقق .

كانت شوارع مخيم الشاطئ في ذلك الصباح (1995/6/22م) خالية إلا من بعض الطلبة الذاهبين لتقديم امتحانات الثانوية العامة ، عندما خرج القتلة الثلاثة من سيارتهم البيجو 404 ، و اقتربوا من محمود و عاجلوه برصاصهم من كواتم الصوت ، و التي ذكر تقرير طبي فيما بعد ، أن تسعة منها أصابت الشهيد ، منها رصاصة اخترقت رأس الشهيد و أخرى أسفل عينيه و ثالثة اخترقت رقبته . و عندما تنبّه الناس إلى ما حدث كان القتلة يخلون مسرح الجريمة .

و خلافاً لبعض التقديرات ، التي تشير إلى أنه ربما متعاونون مع الاحتلال نفذوا العملية ، فإن هذه الفرضية لا تلقى قبولاً لمتتبعي النشاط الصهيوني في مجالات الاغتيالات ، فـ (إسرائيل) لم (تغامر) بتوكيل مهمة اغتيال إلى أحد عملائها من العرب و ربما لذلك أسبابه ، منها أنها لم تنجح (إسرائيل) حتى الآن بتجنيد عميل فلسطيني (أيديولوجي) لصالحها و لذلك فإنها تبقى (مغامرة) غير محسوبة ، و منها أيضاً أن (إسرائيل) لا تكشف خيوط القصة كاملة للعميل ، مثل آخرين فإن (م.ش) مثلاً الذي أدلى باعترافات كاملة عن تعاونه من المخابرات الصهيونية و رصده للشهيد الخواجا ، أنكر مشاركته بعملية الاغتيال أو معرفته بالذين قاموا بها أو علمه حتى بأن هناك نية لتنفيذ عملية اغتيال ، و إن كان هذا لا يعفيه من المسؤولية ، فإنه يشير ، مع اعترافات سابقة لعملاء آخرين ، إلى أن (إسرائيل) تستخدم عملاءها للمساعدة في تنفيذ عمليات الاغتيال دون أن يعرفوا تفاصيلها أو كنهها .

و يبقى الاحتمال أن عملاء صهاينة محترفين ، هم الذين قتلوا الخواجا ، و تجرّءوا و دخلوا (أرض العدو) لينفذوا عملية اغتيال هم لا شك متدربين عليها جيداً ، و هو أسلوب نادراً ما لجأت إليه المخابرات الصهيونية بعد ذلك في الأراضي الفلسطينية حيث كانت تستخدم تقنية (أقتل عن بعد) كما حدث في سلسلة الاغتيالات الرهيبة خلال انتفاضة الأقصى .

و اتضح فيما بعد ، أن قتل قائد (قسم) ما هو إلا خطوة في تنفيذ قرار (إسرائيل) باستهداف حركة الجهاد الإسلامي ، فكانت الخطة الأكبر اغتيال زعيم الجهاد الأول : الدكتور فتحي الشقاقي ، الذي يطلق عليه رفاقه لقب المعلم .

تغييب المعلم

و بتاريخ 1995/10/25 الساعة الواحدة ظهراً و بينما كان رجل يحمل جواز سفر ليبيا باسم (إبراهيم الشاويش) يخرج من فندق (الدبلوماسي) بحي (سليمة) بجزيرة مالطا ، كان رجلان ينتظرانه خارج

الفندق ، و تقدّم منه أحدهما و أطلق على رأسه خمس رصاصات من مسدس كاتم للصوت و قفز على دراجة نارية كان يقودها زميله .

و سقط إبراهيم الشاويش ، الذي عرف بعد (24) ساعة باسمه الحقيقي الدكتور فتحي الشقاقي ، أمين عام حركة الجهاد الإسلامي الشاب ، الذي هجّرت عائلته من قرية زرنوقة قضاء يافا عام 1948 ، و كان من الجيل الأول من أبناء اللجوء الفلسطيني الذي رأى النور في المخيمات ، فهو من مواليد عام 1951 في مخيم رفح على الحدود المصرية الفلسطينية ، درس في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية و عمل مدرساً في القدس ، و توجّه إلى مصر و درس الطب و عمل طبيباً في مستشفى أوغستا فكتوريا على جبل الزيتون بالقدس .

هذا الرجل كان موضوع النقاش في أحد البيوت السرية التابعة للموساد في تل أبيب ، بعد أن تأكّد مدير الموساد شبطاي شفيت من أجندة تحركاته المقبلة ، و ذلك ، حسب معلومات يعتقد أن شافيت نفسه سربها ، بعد أن راقب عميل للموساد في دمشق ، حيث كان يقيم الشقاقي منفياً ، منزل الشقاقي مستعيناً بجهاز أمريكي إلكتروني مطوّر استطاع إبطال عمل قاطع الردارات الدفاعية في نظام الاتصالات المثبت في شقة الشقاقي .

تقرّر في تل أبيب خطة اغتيال الشقاقي بعد خروجه من دمشق إلى ليبيا و عودته عن طريق جزيرة مالطا ، و ناقش خطة الاغتيال ، في ذلك البيت السري في ضواحي تل أبيب : شبطاي شافيت : مدير الموساد ، و أوري ساغي : مدير الاستخبارات العسكرية ، و دوري تامير : كبير ضباط الاستخبارات في الجيش الصهيوني ، و وضع هؤلاء اللمسات الأخيرة على خطة الاغتيال .

في 1995/10/24م غادر عميلا الموساد : جيل و ران تل أبيب ، و وصلا جواً بجوازي سفر بريطانيين إلى مالطا : ران من أثينا ، و جيل من روما ، و نزلا في فندق دبلومات الذي نزل فيه الشقاقي في الليلة السابقة بعد قدومه من ليبيا .

و في هذه الأثناء ، و كما يروي الصحافي جوردان طوماس ، كانت سفينة شحن (إسرائيلية) تتخذ لها موقعاً قرب جزيرة مالطا ، بعد أن أبحرت من ميناء حيفا ، و اتصل ربانها بالسلطات المالطية لإخبارها بأن عطلا أصابها و لذلك ستبقى بالقرب من الشاطئ حتى إصلاح العطل . و الذي لم يكن يعرفه أحد هو وجود شبطاي شافيت الرجل الأول في الموساد و مخطّط العملية على ظهر السفينة يعاونه فريق متخصص بالاتصالات كانوا على اتصال مع عميلي الموساد بواسطة أجهزة لاسلكية .

و في اليوم التالي 1995/10/25م أطلق أحد عملاء الموساد النار على الشقاقي و فرّ على دراجة كانت تنتظر يقودها العميل الآخر ، و اختفيا الإثنان و استقلا زورقاً إلى حيث السفينة الصهيونية (المعطلة) ، التي لم تعد كذلك حيث اتصل ربانها من جديد مع السلطات المالطية و أخبرهم أنه تم إصلاح العطل و أن السفينة ستعود إلى ميناء حيفا للمزيد من عمال الصيانة .

و هكذا تم اغتيال الشقاقي الذي بدأ نشاطاته التنظيمية منذ منتصف الستينات ، حيث أسس كما قال و هو لم يتجاوز الخامسة عشر عاماً ، تنظيماً شبابياً صغيراً تأثراً بتجربة عبد الناصر ، و في نهاية السبعينات من القرن العشرين كان أحد المؤسسين الرئيسين لما عرف باسم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ، و أصبح زعيماً لهذه الحركة التي كانت الحركة الإسلامية التي تدخل ميدان العمل الوطني الفلسطيني ، الذي كان (حكراً) على التيارات الوطنية و القومية و اليسارية .

و كثيرون من الباحثين يعتقدون أن الفترة التي قضاها في مصر كان لها تأثير كبير و مهم عليه ، خصوصاً و أنها توافقت مع ثورة الخميني في إيران ، و بلغ تأثره بتلك الثورة إلى حدٍّ جعله يضع كتاباً عن تلك الثورة مما عرضه للاعتقال في مصر و كان ذلك عام 1979م .

و تعرّض للاعتقال على أيدي سلطات الاحتلال عدة مرات بين عامي 1983 و 1986 ، ثم أبعدته سلطات الاحتلال عن فلسطين في شهر آب 1988 ، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في فلسطين .

و بعد عملية الاغتيال اتجهت الاتهامات من جديد ، إلى الموساد و وجدت الدراجة النارية فيما بعد و هي تحمل لوحة مزورة ، و لم يظهر عليها بصمات ، و كما هو متوقع لم تفلح الشرطة المالطية بالقبض على القاتلين .

و كما ذكرنا ، لم يكونا فقط قاتلين ، بل كانت هناك شبكة كاملة من الموساد شاركت في الاغتيال ، و هذا ما كان يعرفه الجميع حتى أن المعلق الصهيوني البارز زئيف شيف قال في لقاء بثه التلفزيون العبري في 1995/10/29 (إنني لا أصدق أن أمراً كهذا يمكن أن يحدث فقط بوجود شخصين) . و أضاف : (إن أولئك الذين يقومون بالضغط على الزناد ليسوا وحدهم و إنما وراءهم الكثير من عملاء الموساد) .

و كان معروفاً للمراقبين أن الموساد استهدف الدكتور الشقاقي بعد سلسلة عمليات استشهادية تبنّتها حركة الجهاد الإسلامي التي يتزعمها الشقاقي ، و هزّت الكيان الصهيوني .

و بعد استشهاده ، استعرضت صحيفة (يديعوت أحرنوت) العبرية قائمة جزئية للعمليات التي تنسبها (إسرائيل) لحركة الجهاد الإسلامي ، و لسان حالها يقول (لهذا السبب تم اغتياله) و من بين هذه العمليات :

·مقتل خمسة (إسرائيليين) طعناً بالسكاكين في أسواق غزة (1986) .

·مقتل الرائد رون طال قائد الشرطة العسكرية (الإسرائيلية) في قطاع غزة (1986/8/2) .

·مقتل ضابط المخابرات (الإسرائيلية) لمنطقة جباليا في كمين (1087/9/22) .

·مقتل فكتور أرجوان مدير الشاباك (الإسرائيلي) في قطاع غزة (1987/10/5) .

·قيام عضو في الجهاد بالسيطرة على الحافلة (405) المتجهة من تل أبيب إلى القدس ، و حرف مسارها نحو وادي مما أدّى إلى مقتل 16 شخصاً و إصابة 25 آخرين (1989/7/6) .

·مقتل و إصابة العشرات من (الإسرائيليين) في عمليات نفّذها حاملو السكاكين (ما بين عامي 1989 – 1993) .

·مقتل امرأة صهيونية و إصابة سبعة آخرين بعد انفجار عبوة ناسفة تحت سيارة كانت تمر قرب مستوطنة متتياهو (1992/10/17) .

·مقتل قائد وحدة مكافحة الإرهاب في شرطة (إسرائيل) و اثنين من الجنود في اشتباك مع عنصرٍ من الجهاد الإسلامي في جنين (1992/12/11) .

·سائق شاحنة ينتمي للجهاد الإسلامي يهاجم قافلة سيارات تابعة للإدارة المدنية فيقتل مدير الضرائب في مدينة غزة و اثنين آخرين مرافقين له (1993/8/2) .

·صعد مسلح إلى الحالفة (461) في مفترق طرق حولون ، و أطلق النار على الركاب مما أدّى إلى مقتل شخص واحد (1993/12/5) .

·عضو في الجهاد الإسلامي يقتل مسئول آمن المستوطنات في منطقة لخيش و يصيب عدة جنود بجراح (1994/4/7) .

·قتِل الجنديان أرز بن باروخ و موشيه بورقة ، جرّاء إطلاق النار عليهما قرب حاجز آيرز في قطاع غزة (1994/5/20) .

·عملية استشهادية استخدمت فيها دراجة هوائية ، قرب مستوطنة نتساريم ، أدّت إلى مقتل ثلاثة ضباط و جنديين و إصابة أربعة من حرس الحدود بجروح (1994/11/11) .

·عمليتان استشهاديتان في مفترق طرق بيت ليد ، أدّتا إلى مقتل 22 جنديا و إصابة 68 بجروح (1995/1/22) .

·عملية استشهادية بسيارة ملغومة قرب الحافلة (26) في مستوطنة كفار داروم ، مما أدّى إلى مقتل ثمانية منهم سبعة جنود و إصابة 35 بجروح.

و ربما اتخذ قرار اغتيال الشقاقي منذ فترة بعد تصاعد عمليات الجهاد الإسلامي و تأكّد مسئوليته المباشرة عنها بالنسبة للصهاينة ، و لكن على الأرجح أن العمليات الاستشهادية المتصاعدة سرّعت في تنفيذ القرار ، و هو ما كان يشعر به الجميع و أولهم ، بالطبع الشقاقي نفسه .

و يمكن الإشارة إلى عملية بيت ليد الاستشهادية التي نفّذها استشهاديان من حركة الجهاد يوم 1995/1/22 و التي أسفرت عن مقتل 22 جنديا صهيونياً ، و إصابة العشرات غيرهم كانوا ينتظرون

في مفرق بيت ليد ، و تتفق المصادر الفلسطينية و الصهيونية عن مسئوليته عن تلك العملية التي أثارت في حينه ضجة كبيرة ، و كان لا بد للصهاينة من التخلص منه .

و بعد هذه العملية التي رفعت أسهم الشقاقي و حركته ، أدلى بحديث لجريدة المجد الأردنية (1995/1/24) قال فيه : (يهمنا أن نؤكد مجدداً بمناسبة عملية بيت ليد البطولية أن المبرر الأساسي لتشكيل و استمرار حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين هو مواجهة العدو مواجهة شاملة و الكفاح المسلح هو ذروة هذه المواجهة الشاملة ، و هذه العملية تأتي في سياق جهادنا المستمر منذ سنوات رغم إمكانياتنا الضعيفة و المحدودة بسبب صعوبات كثيرة) .

و يقرّ الشقاقي أن تلك العملية و العمليات المشابهة هي ضمن خطة لإفشال ما اعتبره سلاماً مدنساً يعطي كل شيء للصهاينة و لا يعطي للشعب الفلسطيني إلا الهباء .

و أضاف الشقاقي إلى كلامه أن حركته (في سباق مع ما يسمونه عملية السلام التي نعتبرها محاولة لتكريس الاحتلال الصهيوني لفلسطين كل فلسطين ، و محاولة لاختراق كل منطقة الحوض العربي الإسلامي و فرض الهيمنة الأمريكية – الصهيونية على كل هذه المنطقة و صناعة شرق أوسط جديد يكون العدو الصهيوني فيه القوة الأساسية و المركزية ، و تلغي فيه دور الدول التاريخية من سوريا إلى مصر إلى العراق إلى إيران إلى الرياض ليبقى الدور فقط لهذا العدو الصهيوني ، الذي يريد أن تكون العلاقات بين الدول علاقات اقتصادية بعيدة عما يريد أن يوهمنا أنه أوهام الأيدلوجيا و أوهام الصراع القومي و أوهام صراع الحضارات) .

و رداً على تهديدات رئيس وزراء (إسرائيل) إسحاق رابين بالانتقام من منفذي عملية بيت ليد التي أثارت ضجيجاً كبيراً قال الشقاقي : (يبدو أن "الإسرائيليين" لم يدركوا بعد أننا نحبّ الموت كما يحبون الحياة ، و كأنهم لم يلحظوا أن كلّ محاولاتهم للقتل و الاغتيال لم تكن إلا لتزيد الثورة اشتعالاً ، .. هذه قضية عادلة لشعبٍ كله مظلوم و لأمة تريد أن تحيا خارج سيطرة القوى الكبرى ، و خارج هذه الهيمنة المستمرة منذ عشرات السنين) .

و أضاف : (.. و كأن رابين ، الذي يهدّد و يتوعد ، لم يلاحظ مثلاً أن اغتيال تهاني عابد أحد نشطاء و مسئولي حركة الجهاد الإسلامي جعل مزيداً من الشباب أكثر استعداداً للاستشهاد ، و جعل العديدين ينضمون للمجموعات الاستشهادية التابعة للجهاد الإسلامي) .

كان منفذو العمليات الاستشهادية يعملون في تلك الفترة التي تم التبشير فيها بما عرف باسم (عملية السلام) في ظروف غاية في الصعوبة و بأجواء ملبّدة ، فعدا عن ملاحقة أجهزة السلطة لهم ، فقد كان كثيرٌ من النخب الفلسطينية المثقفة و السياسيين و الأكاديميين يرون فيما يقومون به نوع من "الانتحار" ، و كان مؤلماً جداً أن يستنكر هؤلاء تلك العمليات ، و دون يولوا انتباهاً ، كانت تستحقه ظاهرة من أنبل ظواهر العمل الوطني الفلسطيني و الإنساني : العمل الاستشهادي ..!

و في حين مثلاً كان إحراق الرهبان البوذيين لأنفسهم احتجاجاً على العدوان الأمريكي لفيتنام يثير العالم ، و ينبه لعدالة القضية الفيتنامية ، و يكسبها احتراماً متزايداً ، فإن العمل الاستشهادي في فلسطين ، على الأقل في تلك السنوات المغبرة تعرّض لظلم كبير ، و إذا كان يصح لي التدخل هنا لتسجيل ملاحظة في هذه القضية لقلت ، بكثير من الموضوعية إن موقف تلك النخب بالنسبة للعمل الاستشهادي هو وصمة عار في جبينها ..!

و ظلم كبير لرجل بحجم فتحي الشقاقي .. ، الذي كان يبشّر سياسياً بأهمية ما يقوم به رجاله لتحقيق الهدف الاستراتيجي من خلال الموقف من (فلسطين كنواة لمشروعنا النهضوي) كما قال في حديث لجريدة الشرق الأوسط (1995/3/17) معتبراً القبول بشعار إقامة دولة فلسطينية بجانب (إسرائيل) تقزيماً للمسألة .

و كان يعرف أن هذا الموقف هو حقيقة سباحة ضد التيار كما وصفها سؤال لجريدة الشرق الأوسط ، و ردّ عليه (تضطر في أحيان كثيرة أن تسبح ضد التيار لتنقذ نفسك أو تنقذ آخريين ، كلّ الأنبياء سبحوا ضد التيار و لو في البداية على الأقل ، و هكذا فعل كلّ الثوار العظام و المبدعين ، السباحة ضد التيار أمر صعب و لكنه ليس عيباً أو خطأ و في أحيان كثيرة يكون عين الصواب) .

و في حديث لمجلة الوسط اللندنية (1995/1/30) تحدّث عن أهمية (العملية الأخيرة) التي نفذها رجاله في حينه قائلاً : (إنه تأتي في سياق جهادنا و نضالنا المستمر ضد الاحتلال منذ سنوات ، و لكننا في هذه المرحلة نجد أنفسنا في سباق مع المشروع الأمريكي – الصهيوني الذي يراد فرضه على المنطقة) .

و يقول إن رجاله الذين نفذوا تلك العملية أرادوا ، بالإضافة إلى أمور كثيرة ذكرها تعليم الأمة درساً (مفاده أننا بالإرادة نستطيع أن نفعل كل شيء ، و أن عملية بإمكانيات بسيطة كهذه يمكن أن تحدث هذا الزلزال) .

و بعد كل عملية كانت (إسرائيل) تطلق تهديدات بالانتقام ، و رداً على تهديدات إسحاق رابين قال الشقاقي للوسط (1995/1/30) إن الشعب الفلسطيني يخوض منذ عقود معركة متواصلة و يواجه التهديد منذ قيام (الكيان الصهيوني) .

و قال الشهيد الشقاقي ، بما يمكن اعتباره ، درباً اختاره الرجل بكل قناعة : (عندما بدأنا نحن هذا الطريق ، كنا نعرف أن تكاليفه صعبة جداً ، لكن هذا واجبنا و خيارنا المقدس ، على المستوى الشخصي لا تهمّني التهديدات ، و أنا أعتقد أني عشت أكثر مما كنت أتصوّر ، و دم الشهداء هو الذي ينجب المزيد من المقاتلين و يصعد المواجهة ضد الاحتلال) ..

و كان هناك تصاعداً ، في داخل (إسرائيل) بالدعوة للانتقام من الشقاقي ، حتى أن آرييل شارون أحد زعماء حزب الليكود دعا إلى ترحيل كلّ من له صلة بعائلة الشقاقي من فلسطين رداً على عمليات الجهاد الإسلامي الاستشهادية ، و رداً على سؤال لصحيفة الشرق الأوسط السعودية (1995/3/17) للدكتور الشقاقي عن (موقفكم في حال تنفيذ طلب شارون) قال الشهيد : (الشعب الفلسطيني هو الذي يحارب الاحتلال و ليست هذه العائلة أو تلك و أنا ابن الشعب الفلسطيني و ابن فلسطين قبل أي شيء ، أرض فلسطين بالنسبة لي فرض صلاة لا أساوم عليها تحت أي ظرف من الظروف ، و أعتقد أن "الإسرائيليين" الذين صارعتهم و صارعوني في غرف التحقيق و التعذيب ، يدركون جيداً أنه لا يغرني أي ترغيب ، و لا يخيفني أي ترهيب ، و أنا أحيل آرييل شارون و قبله إسحاق رابين لقراءة جلسة المحكمة العسكرية الاستشارية التي نظرت في مسألة إبعادي عام 1988 ، لقد قلت لهم في قاعة المحكمة : لا أدري بأي صفة أخاطبكم ، إن كنتم ممثلين للشعب اليهودي فكيف تتكلمون عن عذابات اليهود في التاريخ و اضطهادهم ثم تأتون اليوم لتمارسون التعذيب و الاضطهاد ضد شعب آخر ، و إن كنتم تمثّلون الحركة الصهيونية فاعلموا أنني سأقاتل الحركة الصهيونية حتى آخر قطرة من دمي طالما أن الحركة الصهيونية تحلّ مشاكل اليهود على حساب شعبنا ، و إن كنتم تمثلون دولة (إسرائيل) فلا أراكم مؤهلين للنظر في قضية إبعادي من وطني كما أبعدتم والدي من قريته قبل أربعين عاماً) .

و يمكن أن يتفق جميع الشعب الفلسطيني مع ما ذهب إليه الدكتور الشقاقي في وصفه لمدى شرعية الاحتلال و لكن هذا لم يشكّل سبباً كافياً لمنع إبعاد والده (و معه آلاف من أبناء الشعب الفلسطيني) و إبعاده (مثل آلاف غيره) و أخيراً تنفيذ حكم الإعدام فيه (مثل عشرات غيره) .

و كانت سلطات الاحتلال اتخذت بالفعل إجراءات ضد زوجة الشقاقي و أبنائه عندما عادت زوجته (فتحية الخياط) إلى مسقط رأسها بالقدس ، بعد أن زارت زوجها المبعد ، و تعرّضت فتحية إلى مضايقات كثيرة من المخابرات الصهيونية و إلى استجوابات و أخيراً إلى الإبعاد فقط لكونها زوجة الدكتور الشقاقي .

و في مقال له في صحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ 2000/11/27 انتقد فيه المستشرق غي باخور سياسة الاغتيالات كتب (بات من المألوف أن نسوق اغتيال زعيم الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي في عام 1995 ، كمثالٍ للنجاح السياسي للاغتيالات ، ذلك لأن عمليات الجهاد الإسلامي انخفضت جداً بعده ، و لكنها سريعاً ما تجدّدت) .

و لكن الأمر لم يكن بنفس وجهة النظر هذه لدى اغتيال الشقاقي ، فمثلاً كتب زئيف شئيف في هآرتس بعد اغتيال الشقاقي ، مقارناً بين اغتياله و اغتيال آخرين كان جرى نقاش داخليّ و تباين وجهات النظر ، كما يقول في قرار تنفيذ الاغتيال مثلما حدث مع أبي جهاد عام 1988 الذي كان لديه استعدادٌ لحل سلمي مع (إسرائيل) ، أو عباس موسوي الذي (على الرغم من أنه دعم أيديولوجيا فكرة تصفية الدولة اليهودية ، فإنه لم يفجّر الباصات في المدن (الإسرائيلية) ، و كان مستعداً أن يكتفي بانسحاب الجيش من جنوب لبنان) .

و لكن لماذا كان الشقاقي ، حسب وجهة النظر (الإسرائيلية) مختلفاً ؟

يقول شيف في مقاله إن الشقاقي لم يكن لديه ذرة استعداد للتوصل إلى حلّ سلمي ، و أن منظمته عارضت (حتى وقف إطلاق نار مؤقت ، و بذلك تحوّلت عملياً لعدو عملية السلام) . و يقول شيف إن

قتل الشقاقي رسالة موجهة إلى من يرسلوا (الانتحاريين) و يجلسون في الخلفية مرتاحين ، أنهم هم الهدف أكثر من (المنتحر) نفسه .

و يعبر شيف عن التيار الغالب في (إسرائيل) الذي يرى أن هناك جدوى لعمليات الاغتيال لأشخاص يرونهم مثل الشقاقي ، معتبراً ذلك جزءاً من حرب مستمرة فرضت على "الإسرائيليين" (لا نكسبها بضربة واحدة ، بل على مراحل و بالقدرة على الصمود) ..

و بعد أن يعترف أن هناك أمثلة لـــ (إرهابيين لم يساهموا كثيراً في الحرب) يعطي أمثلة على آخرين أثبت سلاح التصفية نجاعته (كان في الجهاد الإسلامي تيار مهم بقيادة حمدي سلطان ، ثلاثة من زعمائه تم اغتيالهم في شباط 1988 في لارنكا ، و منذ ذلك الوقت غاب هذا التيار عن الساحة ، و هناك اغتيال زهير محسن في تموز 1979 قائد الصاعقة ، التي كانت التنظيم الثاني بقوته حجمه بعد فتح ، أدّى الاغتيال إلى الانهيار البطيء للتنظيم) .

**

لدى ظهور فتحي الشقاقي على ساحة العمل الوطني الفلسطيني ، كان الانطباع عنه أنه مختلف ، و ربما كان تنظيمه أول تنظيم فلسطيني يخرج من (عباءة) الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية و قطاع غزة عام 1967م ، بالمعنى الإيجابي لكلمة (عباءة) ، ففي حين كان الثقل القيادي الفلسطيني في الخارج في عمان و ثم في بيروت و أخيراً في تونس ، خرجت حركة الجهاد الإسلامي و كأنها تنظيم بالأساس ثقله في الداخل ذو امتدادات خارجية .

و في لقاء له مع صحيفة الشرق الأوسط (1995/3/17) استعاد الإرهاصات التي أدّت إلى ولادة حركة الجهاد الإسلامي ، و مما قاله الدكتور الشقاقي عن نفسه و عن رفاقه : (كانوا شباناً صغاراً في المدارس الثانوية و الإعدادية عندما حدثت هزيمة 1967 التي تركت أثراً هائلاً عليهم و لقد كنت واحداً من هؤلاء الذين شعروا حينها و كان عمري 16 سنة بمرارة و حزن نادرين إثر تلك الهزيمة التاريخية الكبرى ، لقد هزّتني من الأعماق إذ ألقت بنا في فراغ بلا ضفاف ، كانت أياماً و شهوراً صعبة تلك التي تلت الهزيمة شعرت فيها مع غيري ، و أجزم أن من بينهم أولئك الشباب الذين شاركت معهم في تأسيس الجهاد الإسلامي لاحقاً ، شعرنا بعدم التوازن ، و دعني أقرّر مرة أخرى أن ما يسمّيه الغرب خطأ بظاهرة الأصولية الإسلامية و نسميها نحن ظاهرة الصحوة و العودة إلى الله ، لقد ألقيت بذرتها في ذلك اليوم المر (1967/6/5) حيث سقطت أشياء كثيرة إن لم نقل كل شيء ، و لم نجد مع الأمة سوى الاعتصام بالله كمخرج من الأزمة و لتحقيق التوازن النفسي ، و الانطلاق نحو آفاق أرحب على أسس أكثر رسوخاً و متانة ، لقد تم هذا بالتدريج و فكرة الجهاد الإسلامي بزغت في مرحلة لاحقة و نضجت أثناء دراستنا في مصر) .

كان الدكتور الشقاقي كما ذكرنا درس في جامعة بيرزيت و عمل لمدة أربعة أعوام ، مدرساً في القدس ، و توجّه إلى مصر عام 1974 لدراسة الطب ، و هناك (التقينا كمجموعة من الشباب الفلسطيني و المتديّن و المثقف ، ذوي جذور و تجارب ثقافية و سياسية غنية ، اكتشفنا في سهراتنا و حواراتنا أن أغلبنا قرأ لـــ شكسبير و دستوفيسكي و تشيكوف و سارتر و أليوت و آخرين و أيضاً نجيب محفوظ و بدر شاكر السياب و صلاح عبد الصبور ، كما قرأنا السيد جمال الدين الأفغاني و حسن البنا و باقر الصدر و سيد قطب إضافة إلى علوم إسلامية متفرقة و معارف إنسانية و تاريخية ، أذكر أنني كتبت ملاحظات نقدية على سارتر و أنا في السابعة عشرة مقالاً عن لينين في الذكرى المئوية لميلاده و كنت حينها في التاسعة عشرة) .

و يوضح كلام الشهيد الشقاقي ، نوع الخلفية التي أتى منها (مشروعه الإسلامي) المختلف عن (المشروع الإسلامي) التقليدي السائد و الذي كان يتمثّل في الإخوان المسلمين ، و الذين عانوا في كثير من الأحيان من سوء فهم في المجتمع الفلسطيني ، على خلفية بقايا ظلال الخلافات الحادة و الصدام الذي حدث بينهم و بين مشروع عبد الناصر القومي .

و في تلك المقابلة ذكر الشقاقي ، أنه قرأ في مرحلة التكون تلك (أوديب ملكا) لسوفكليس بالنص الإنجليزي أكثر من عشر مرات و في كل مرة (كنت أبكي بحرقة و لا أنام ليلتها دون إكمال المسرحية ، كما قرأت مأساة الحلاج لصلاح عبد الصبور أكثر من خمسين مرة ، و حفظت أنشودة المطر للسياب عن ظهر قلب ، و تركت ثلاثية نجيب محفوظ على حياتي أثراً لا يزول ، و عندما كتب محمود درويش (أحمد الزعتر) حفظتها عن ظهر قلب و ظننت حينها أنها أعظم القصائد التي كتبت باللغة العربية منذ أن

عرفت هذه اللغة حروفها ، ربما بالغت أو بالتأكيد كنت كذلك و لكن بمعزل عن أي تقييم سياسي أو شخصي يبقى درويش شاعراً مبدعاً و نادراً) .

و في فترة التكوين تلك قرأ أولئك الشباب أيضاً (السيد جمال الدين الأفغاني و كان محل إعجابنا الشديد على حساب الشيخ محمد عبده الذي كان محل نقدٍ بالنسبة لنا قبل أن أكتشف في سنوات لاحقة أن الرجل كان يجب أن يحظى بمزيد من الاهتمام رغم أن تبايناً في النظر للسياسة لا يزال قائماً ، قرأنا من البداية رسائل الإمام البنا و أنا اليوم أكثر اهتماماً بما جاء بها من ذلك الوقت ، أما سيد قطب فكان تأثيره على جيلنا لا ينازع ، و قد بذلت جهداً لأخرج من إسار بيانه الكلاسيكي المدهش و كيف أنه قاد طريقه إلى مصرعه و استشهاده إلى رؤية نقدية و أكثر موضوعية دون أي مساس بالقيمة الأخلاقية ، و لا أنسى أن كتباً مثل (الفكر العربي في عصر النهضة) لألبرت حوراني و (المثقفون العرب و الغرب) لهشام شرابي و أخرى مثلها كانت محل دراسة و نقاش مستمر في أوساطنا) .

كانت تلك الإرهاصات التي قادت للولادة ، و التي اتسعت أجواؤها منذ منتصف سبعينات القرن العشرين ، و شملت حواراً (في مسائل منهجية حول الدين و العلوم الإسلامية و التاريخ الإسلامي و التاريخ الأوروبي الحديث و العالم و الواقع و مناهج التغيير قبل أن ينصبّ جلّ الأمر حول السؤال الفلسطيني حيث عايشنا بعمق و ألم و مخاض حقيقي إشكالية (وطنيون بلا إسلام و إسلاميون بلا فلسطين) ، فقد تعاملت الحركة الوطنية الفلسطينية في سنوات الستينات و السبعينات مع موضوعة الإسلام بالنفي و الاستبعاد أو باللامبالاة ، في نفس الوقت فإن التوجه الإسلامي نحو فلسطين قاصر لأسباب موضوعية و ذاتية أيضاً ، لقد توصّلنا في حواراتنا إلى ضرورة حلّ هذه الإشكالية من خلال مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للحركة الإسلامية و للأمة الإسلامية ، و اعتبار الإسلام كأيديولوجية منطلقاً و فلسطين هدفاً للتحرير والجهاد وسيلة و هكذا تحوّل الحوار الفكري إلى حوارٍ و مناخ سياسي أفرز نواة تنظيمية في نهاية السبعينات ، لقد تشكّلت نواة حركتنا أثناء الدراسة في مصر و خلال عامي 1981/1980 اندفعت هذه النواة باتجاه فلسطين ، مع عودة الطلاب إلى وطنهم ، لتتبلور تنظيمياً حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ، في البداية كان الحضور دعوياً و سياسياً و جماهيرياً و تعبوياً شمل المساجد و المدارس و الجامعات و المؤسسات و النقابات ، و خلال أعوام قليلة جداً تحوّلنا إلى الجهاد المسلح) .

و هكذا تأسست حركة الجهاد في (محاولة جادة للإجابة عن السؤال الفلسطيني المعاصر إسلامياً) كما قال الدكتور الشقاقي نفسه في مقابلة أخرى مع صحيفة اللواء اللبنانية (1990/10/3) . (و لتسعى لتحرير كامل التراب الفلسطيني) .

و حين أطلقت جهادها المسلح تعرّض الشقاقي للسجن و الإبعاد ، و بعد العمليات الاستشهادية التي استهدفت ما رآه الشقاقي و صحبه مؤامرة تمثّل باتفاق أوسلو على حاضر و مستقبل القضية الفلسطينية ، اغتيل هاني عابد و محمود الخواجا ثم الشقاقي نفسه .

و في حين اغتيل عابد و الخواجا على أرض الوطن كما فصّلنا مسبقاً فإن رصداً استخبارياً محكماً كان كفيلاً بنجاح عملية اغتيال الشقاقي أثناء عودته من ليبيا في مهمة حول الفلسطينيين الذين قرّر العقيد القذافي طردهم ، احتجاجاً منه على اتفاق أوسلو ... !

****

و برحيله رحل مفكر إسلامي و إنساني مختلف ، و مدفوعاً بهذا الاختلاف على الأرجح غطيت خبر استشهاده صحافياً ، من موقع مختلف أيضاً ، و عنونت ما كتبته (الدكتور الشقاقي– نظرة أخرى : عندما أسس نادياً للسينما في القدس) ، و ضمنته انطباعات من عملوا معه في مستشفى أوغستا فكتوريا بالقدس ، و ما قاله لي زميله قاسم منصور الذي كان ناشطاً سياسياً من معسكر مختلف ، إن الشقاقي إنسان موضوعي ، عاقل متفتح ، لم يحوّل انتماءه الفكري و السياسي أمام علاقاته الشخصية و حواراته مع الناس ، و كان متفهماً للرأي الآخر ، و يشارك في نشاطات أناس يختلف معهم فكرياً و سياسياً .

و حدّثني منصور عن مشاركته مع الشهيد الشقاقي في تأسيس نادٍ للسينما لعرض أفلام متميزة و مناقشتها مثل فلمي يوسف شاهين (حدوتة مصرية) و (العصفور) .

و أشار منصور إلى نشاط الشقاقي في الندوات الأدبية و السياسية التي كانت تعقد في المستشفى ، و كان يقدّم كتابات نثرية و شعرية ، و أيضاً شارك بفعالية في تعبئة الجماهير أثناء الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982 .

و قدّم الدكتور رفعت سيد أحمد صورة قريبٍ له ، و هو الذي التقاه في ليبيا و أمضى معه الأيام من 10/19 – 1984/10/24م ، عندما غادر الدكتور على ظهر الباخرة غرناطة إلى مالطا حيث اغتيل هناك .

و عندما كتب الدكتور رفعت عن تلك الأيام التي استمع فيها للشقاقي و حاوره قال إن الشقاقي فتح له كل القلب و العقل و حدّثه عن ماضيه و أحلامه و آماله و عن أسرته و أبنائه . و عن مستقبل حركة الجهاد الإسلامي و القوى المعارضة و السلطة الفلسطينية .

و عن الأدب و الشعر قال الشقاقي للدكتور رفعت (أحب محمود درويش ، و أراه أعظم شعراء العربية الآن ، و أنا أراه أفضل من نزار قباني رغم إعجابي بالأخير ، و أنا أحب قراءة ما تكتبه الأخت العزيزة صافيناز كاظم ، و أتذكّر أن آخر كتبها (تلابيب الكتابة) وجدته في معرض الأسد بدمشق مؤخراً فاشتريت كل نسخه و وضعتها عندي في المكتب و كل مهتم بالأدب و الكتابة الرفيعة المستوى أعطيه نسخة ، لقد التهمت هذا الكتاب في جلسة واحدة ، و يعجبني الشيخ إمام و أحمد فؤاد نجم و أرجو أن لا تنسى أن تحضر معك بعض أشرطته في اللقاء القادم ، و جزء كبير من وقتي أطالع فيه القصص العالمية و الأدب العالمي و الكتابات الفلسفية ، و آخر ما أقرأه الآن ، قضايا فكرية : الكتاب غير الدوري الذي يحرّره محمود أمين العالم) .

و هكذا فإن الشقاقي و رفاقه و تلامذته من الاستشهاديين ، ليسوا مجرّد أشخاص مدفوعين (بغريزة الموت) عندما يقاومون المحتلين كما يهرطق بعض الأكاديميين و الصحافيين و السياسيين و رجال الدين ، أو أنهم مجرد "منتحرين" أو مجموعة من المتشائمين اليائسين ، لكن حبّهم للحياة الحرة الكريمة وفق وجهة نظرهم ، تدفع الواحد منهم لأن يضحّي بأغلى شيء لديه من أجل الآخرين .

و لذلك فهو يدرك (بعقلي و بروحي وطني و قد تحرّر ، ففلسطين ستعود إلينا و سنعود إليها ، إن فلسطين غالية و تستحق منا البذل ، إنها أرض الرسالات) .

و قال للدكتور رفعت الذي كان آخر من التقاه : (أنا لا أخاف على حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين فلقد بنينا صرحاً متماسكاً في فلسطين الله غايته و الاستشهاد أداته و وسيلته و شبابنا في الداخل قادرون على تغيير الواقع و خلق المستقبل الذي يليق بالشرفاء و المجاهدين) .

******

(أنني لا أخاف الموت و لا أخشاه .. صدّقني) .

.....

و كانت تلك من آخر الجمل التي قالها الذي أصبح يطلق عليه رفاقه بعد استشهاد : الشهيد المعلم .

الفصل الرابع

نجاح .. و فشل ..!

المهندس

في الخامس عشر من شهر كانون الثاني عام 1996 ، اتصل عبد اللطيف عياش على رقم الهاتف الخلوي (050507497)، و هو رقم سرّي لهاتف نقال لا يعرفه إلا أشخاص معدودين على الأصابع . أهمهم ، للأسف ، رجال الشاباك الصهيوني.

ردّ على الهاتف ابن عبد اللطيف ، يحيى (المعروف باسم المهندس) المطلوب الأول لـــ (إسرائيل) في مخبئه في بيت صديقه أسامة حماد في بلدة بيت لاهيا بقطاع غزة في الساعة التاسعة صباحاً ، بينما كانت مروحية صهيونية تحلّق في الجو تنتظر هذه المكالمة و بعد أن ميّز من في المروحية صوت يحيى أرسلت إشارة ، إلى عبوة ناسفة صغيرة بحجم 50 غراماً من مادة شديدة الانفجار مثبتة في الهاتف

النقال ، فانفجر الهاتف الذي كان أداة اتصال المهندس مع العالم الخارجي ، بالإضافة إلى هاتف آخر ثابت ، و استشهد يحيى عياش قائد كتائب عز الدين القسام ، الذراع العسكري لحركة حماس ، و الذي تحوّل لعدة أشهر لرمز فلسطيني مقاوم اكتسب تعاطفاً لا يوصف معه من الشارع الفلسطيني .

و في الساعة الثالثة و النصف من مساء نفس اليوم كانت إذاعة (إسرائيل) تعلن عن مقتل المطلوب الأول لحكومة (إسرائيل) يحيى عياش . و كان الشارع الفلسطيني يغلي ، بينما كانت (إسرائيل) التي اتجه إليها الاتهام فوراً بالمسؤولية عن اغتيال عياش ، فرحة بالاغتيال و كان أشد (الإسرائيليين) فرحاً ، ربما كرمي غيلون رئيس جهاز الشاباك الذي كان وراء العملية و نفذها بخطة محكمة باستخدام عميله كمال حماد .

كان عميل الشاباك كمال حماد ، هو الذي أعطى الجهاز الخلوي لابن شقيقته أسامة ، الذي يعمل معه في عمله الخاص ، ملغّماً ، و عند وقوع الاغتيال كان في يافا و بقي هناك هارباً ، و يعيش الآن حماد في (إسرائيل) متهماً جهاز المخابرات (الإسرائيلية) بالتخلي عنه .

**

كان يحيى عياش طالباً في جامعة بيرزيت في قسم الهندسة و هناك تعرّف على زميله أسامة حماد ، انتمى يحيى عياش إلى الجهاز العسكري لحركة حماس ، و بدأت (إسرائيل تتحدّث) عنه كمطلوب لها في أيار 1993 بعد أن ربطت اسمه بعملية استشهادية تم إحباطها في تشرين ثاني 1992 في رمات أفعال و قبلها في انفجار سيارة مفخّخة في مقصف مستوطنة محولا في الأغوار في نيسان 1993 .

و أطلق رابين رئيس الوزراء الصهيوني الهالك على يحيى عياش لقب المهندس ، بسبب ما عرف عنه من براعته في إعداد العبوات الناسفة و تجنيد منفذي العمليات الاستشهادية .

و راق اللقب الذي أطلقه رابين على يحيى عياش للفلسطينيين فأصبحوا يطلقون عليه اسم المهندس أيضاً و في حين كان رابين و في كل اجتماع مع أجهزته الأمنية يسأل عن مصير المهندس و هل تمكّنوا من إلقاء القبض عليه أو تصفيته ، كان الفلسطينيون يتابعون أخبار المهندس بعد كلّ عملية استشهادية شاكرين ربهم لأن (مهندسهم) لم يقع في أيدي (إسرائيل) و أنه ما زال حياً . و انشغل الإعلام الصهيوني بالمهندس الذي أصبح معروفا بقدرته الفائقة على التخفي و العمل ضد (إسرائيل).

في نهاية تشرين أول 1994 ، نشرت صحيفة (الأوبزيرفر) الأسبوعية البريطانية أن المجلس الوزاري (الإسرائيلي) الأمني برئاسة رابين قرر القضاء على المتورطين في العمليات الاستشهادية من حركتي حماس و الجهاد الإسلامي ، و من بينهم بالطبع ، إن لم يكن على رأسهم المهندس يحيى عياش .

صحيفة يديعوت أحرنوت في عددها الصادر يوم (1997/8/23) نسبت للمهندس يحيى عياش المسؤولية عن مقتل 70 (إسرائيلياً) و إصابة نحو 240 شخصاً بجروح ، و من بين العمليات التي نسبت إليه بالتخطيط و التنفيذ ، عملية العفولة في 6/نيسان 1994 التي أسفرت عن مقتل ثمانية أشخاص ، و عملية المحطة المركزية في الخضيرة في 13 نيسان 1994 و أدّت إلى مقتل خمسة أشخاص ، و عملية خط 5 قرب ساحة ديزنغوف في تل أبيب في 19 تشرين أول 1994 و أدّت إلى مقتل 21 شخصاً ، و عملية رمات غان بتاريخ 24 تموز 1995 و أدّت إلى مقتل ستة أشخاص و عملية الباص 26 بالقدس في 21 آب 1995 و أدّت إلى مقتل خمسة أشخاص .

و كانت عملية واحدة من هذه العمليات كافية لتجعل المهندس يحيى عياش يدرج في قائمة المطلوبين لفرق الموت الصهيونية ، و حسب مصادر صهيونية فإن المهندس نجا مرتين من متتبعيه الصهاينة الذين وصلوا إلى فراشه و وجدوه فارغاً رغم أن السرير بلغة الأمن ، كان ساخناً ، أي أن المهندس هرب قبل أن يصله الصهاينة بفترة قليلة .

و بعد العملية في باص رقم 5 بالقدس و هي عملية شهيرة تبنّتها حركة حماس ، ضاقت الحلقات حول المهندس ، الذي لا تكفّ وسائل الإعلام الصهيونية عن الحديث عنه ، فاتجه إلى غزة إلى صديقه أسامة حماد الذي استضافه في بيته في بلدة بيت لاهيا ، و لم يكن يخطر ببال الصديقين أن النهاية ستكون في هذا البيت و بتلك الطريقة .

و هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن المهندس شعر بنوع من (الأمان) في مخبئه في بيت لاهيا ، لدرجة أن زوجته و ابنه براء لحقوا به للإقامة معه و إن لم يكن في نفس البيت ، و لكن في بيتٍ قريب و كان يزورهم المهندس متخفياً و في هذا البيت ولدت له زوجته ابنه يحيى قبل نحو أسبوعين من اغتياله ، و

حتى أن والدته التي كانت تتعرّض لمضايقات عديدة من جيش الاحتلال بسببه و تخضع لمراقبة أجهزة الأمن الصهيونية تمكّنت من زيارته في بيت لاهيا ، و تم اعتقالها و هي العجوز بتهمة رؤية ابنها .

و لا بد من الإشارة هنا إلى ما ذكره حسن سلامة أحد رفاق الشهيد من الجناح العسكري لحماس الذي قاد ما عرف فيما بعد بالعمليات الثأرية لمقتل المهندس ، أن الأخير كان يستعد لمغادرة مخبئه للضفة و التخطيط لأعمال داخل الكيان الصهيوني .

و كتب في مذكراته التي نشر جزءاً منها عن الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت في قطاع غزة و شرح للحصار الذي كان يعاني منه المجاهدون من السلطة و من (إسرائيل) و يصف مثلاً الظرف الذي ساد قطاع غزة بعد تنفيذ إحدى العمليات (اشتد البحث و التفتيش عن الشهيد يحيى عياش ، و الأخ الضيف (يقصد محمد الضيف) ، و وزّعت صورهم على الحواجز ، و داهمت السلطة جميع من يشتبه بهم أو المنازل التي تشكّ بوجودهم فيها ليلاً و نهاراً . هكذا كانت غزة ، و هكذا كانت السلطة ، و هذا هو وضع الكتائب في تلك المرحلة) .

و يمكن أن أذكر هنا أن لديّ شهادة شخصية على ظروف أخرى مشابهة عاشها حسن سلامة صاحب هذا الكلام ، عندما طاردته أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ، و كانت مطاردات ضيّقت الخناق على سلامة كثيراً و أدّت أخيراً إلى اعتقاله ، و فتح هذا الملف يؤدّي إلى سرد وقائع و ذكر حقائق و استخلاص استنتاجات ، يجب أن تأخذ حيزها من التقصي في بحث مستقل .

و عن تفكير الشهيد عياش بالخروج من مخبئه للضفة قال سلامة الذي يقضي حكماً طويلاً في سجون الاحتلال (في ظلّ تلك الأجواء الموجودة كان الشهيد يحيى عياش يعيش في عالم آخر ، و يفكّر في أمور هي النقيض لما يطرح حيث كان للشهيد حياة خاصة في كل شيء حتى العمل . و لكن كان من ضمن المطاردين الموجودين في القطاع يتأثر بما يدور حوله لأنه كان من ضمن المسئولين الذين يملكون القرار ، المطلعين على كل الأمور ، و ما يدور حتى الآن و إذ لم يشارك في الجلسات لوضعه الخاص ، و كان الشهيد يتميّز بالهدوء التام و لا يكثر الكلام ، و قليل الضحك شغوف بالعمل و تطوير أساليبه . و لكن كان يعيش في وضع أكبر من الجميع فكان عليه أن يختار بين أن يرضخ للواقع و بين أن يكابر و يعاند و يصارع الجميع في مسألة معروفة نتائجها ، إلا أنه اختار أن يكون قدوة الجميع فتعالى بنفسه عن دنايا الأمور و صمد في وجه كل المشاكل و الخطوب و صارعها حتى النهاية . حاول الشهيد تغيير الوضع لكنه عاود و تجاهله و حاول التخطيط للعمليات التي حدثت سنة 95 في شهري يوليو و أغسطس و أرسل الأخ عبد الناصر عيسى إلى الضفة للقيام بالعمليات و بعدها اشتد الحصار من قبل السلطة إلى أقصى حدّ على الجميع و بدأت الاعتقالات و التحقيقات و اشتد البحث عن الشهيد) .

و أضاف سلامة : (كان لزاماً على الشهيد أن ينطلق إلى مكان آخر لمواصلة العمل رافضاً كلّ الحلول و فعلاً بدأ الشهيد في التفكير بالعودة إلى الضفة و هذا ما اهتدى إليه بعد التنسيق مع قيادة الكتائب و بالذات محمد الضيف و بدأ يخطّط للعودة و بعد تجهيز كلّ الأمور و الاستعداد للخروج عن طريق السلك الحدودي و قبل الموعد بيومين تفاجأ الجميع بل العالم بنبأ استشهاد المهندس ، و كانت كالصاعقة علينا ، و أقسم بالله أننا بقينا فترة طويلة لا نصدّق ما حدث لكنه أمر الله الذي اختاره ليريحه من الشقاء رحمه الله) .

و هذه الكلام لا يمنع من الاستنتاج بأن (الأمان) أو الشعور الكاذب به الذي تحدّثنا عنه هو ، أو ضيق الدنيا (على سعتها) ، على الأغلب ، الذي قاده لاستخدام الهاتف النقال رغم معرفته المسبقة بسهولة تنصت (إسرائيل) على مكالمات هذا النوع من الهواتف التابعة لشركات (إسرائيلية) ، عدا عن كون صاحب الهاتف الأصلي هو عميل معروف لـــ (إسرائيل) هو كمال حماد .

و لا ينفي ذلك ، ما قاله قادة حماس إن المهندس كان حذراً في استخدام الهاتف النقال ، و أنه لم يستخدمه إلا بعد أن تم تعطيل الهاتف العادي بشكلٍ مقصود عندما أجرى والد المهندس تلك المكالمة القاتلة .

و على أية حال فإن الهواتف الثابتة ، التي عطلت خدمتها (إسرائيل) مؤقتاً وقت الحادث ، هي ، على الأغلب يمكن أن يكون التنصت عليها سهلاً بالنسبة لـــ (إسرائيل) .

و في حديث لزينب حماد والدة أسامة رفيق المهندس و شقيقة كمال الذي ساعد في قتله ، لصحيفة يديعوت العبرية (1997/8/23) يتضح أن المهندس وصل إلى بيت أسامة في تموز 1995 ، و أن أسامة فوجئ عندما وجد المهندس أمامه يطرق الباب معتقداً أن المهندس تمكّن من الهرب إلى خارج فلسطين .

و تذكر زينب حماد أن شقيقها كمال استعاد الهاتف النقال مرتين لإصلاحه ، و لم يكن أحد يعرف أن الشاباك زرع تلك العبوة الناسفة فيه ، و تعطي زينب ملاحظة قد تكون هامة و هي أن الهاتف الثابت كان مشوّشاً على مدار شهر قبل اغتيال عياش ، و هي تعتقد أنه كان يخضع لرقابة (الإسرائيليين) .

و تذكر ملاحظة هامة أخرى أنه في يوم الحادث اتصل كمال حماد في السابعة و النصف صباحاً و ردّت عليه زوجة أسامة ، و طلب كمال التحدّث مع أسامة و طلب منه أن يبقي الهاتف النقال مفتوحاً لأنه ينتظر مكالمة هامة تخصّ العمل .

و بعد ساعة تقريباً اتصل والد المهندس ليهنئ ابنه بمولوده الجديد ، و لكن فجأة انقطع الهاتف العادي فاتصل على الهاتف النقال ، و ردّت عليه زوجة أسامة ، التي أعطت الهاتف إلى زوجها أسامة الذي أعطاه بدوره إلى المهندس ، الذي ردّ على والده بضع كلمات ثم انفجر الهاتف و استشهد المهندس ، الذي دوّخ (إسرائيل) ، هكذا بكلّ بساطة .

عبد اللطيف عياش والد المهندس يقول إن آخر كلمة سمعها من ابنه كانت (كيف حالك يا أبى) ثم انقطع الخط ، فحاول الحديث مرات أخرى و لكن الخط كان مقطوعاً من الخدمة .

و اعتبر الحادث نجاحاً فائقاً لكرمي غيلون قائد الشاباك الذي كانت معنويات جهازه في الحضيض بعد الفشل في حماية رئيس الوزراء إسحاق رابين الذي مات قبل أن يسعد بخبر قتل المهندس .

و إذا عدنا إلى الشهادة النادرة على تلك المرحلة التي كتبها حسن سلامة ، فإنه يشير إلى أن الشهيد عياش كان (حريصاً على أمنه الشخصي لكن الذي حدث هو قدر الله ، و لكن لا أنفي التقصير من الجميع ، فالجميع يتحمّل ما حدث ، و المعروف أن حياة المجاهد عبارة عن سلسلة مغامرات يسلكها بعد أخذ جميع الاحتياطات اللازمة و مستعيناً بالله قبل كل شيء ، و هذا ما تم و ما توصل إليه المهندس و تم تحديد الموعد و المكان الفاصل بين القطاع و الأرض المحتلة بعد التجهيز لكلّ الأشياء التي تساعده على الوصول بسلام حسب التخطيط و لكن قدر الله هو الغالب ، فليلة الاستشهاد كان الشهيد يسير طوال الليل يراقب الحدود و المكان الذي سيخرج منه و يراقب تحرّكات الجيش و الدوريات الصهيونية ، و بعد صلاة الصبح كان له موعد في غزة في البيت الذي استشهد فيه و هو انتظار مكالمة من أبيه في الضفة و في نفس اليوم أخبره المطاردون الذين معه و نصحوه بعدم الذهاب إلى ذلك المكان لأنهم غير مرتاحين لفكرة الاتصال و لكنه أصر على الذهاب و رفض أن يصحبه أحد ، و ذهب إلى حيث قدره الذي ينتظره ، لنسمع بعد وقت قصير ، ساعتين ، من خروجه نبأ استشهاده ، و للاستشهاد قصة يطول شرحها و ليس الآن وقت سردها ، و دفن الشهيد و ليعود المطاردون بأحزانهم و جراحهم التي كانت أكبر من التصوّر و لتدور نقاشات كلها كانت نابعة من شدة الحدث و عدم إمكانية تصديقه ، و طغى فقدان الشهيد على كل المواضيع التي كانت تطرح سابقاً من أجل وضع المطاردين ، كان الجميع يتحدث عن الثأر ، و ليس سوى الثأر مهما كانت الظروف و التضحيات لأن الضربة كانت قوية كادت أن تشلّ الجميع دون استثناء) .

و أوفى رفاق عياش الذين عملوا في ظروف غير مواتية بتاتاً ، بما قطعوه على أنفسهم و نفذوا عمليات ثأرية لمقتل عياش هزّت (إسرائيل) ، و لكنهم تعرّضوا لعدة ضربات كانت قاسمة منها مقتل العديد منهم كمحي الدين الشريف و الأخوان عماد و عادل عوض الله ، في ظروف تستعدي أفراد بحث مستقل عنها في مكان آخر .

محكمة

بعد اغتيال عياش و تكشّف حقيقة ما حدث سريعاً كان زعماء حماس السياسيون يقفون في بيت عزاء الشهيد يحيى في غزة بجانب أسامة حماد ، صديق الشهيد الذي أخفاه في بيته ينفون الأنباء التي أشارت و لو تلميحاً لتورط أسامة في العملية ، متهمين خال أسامة ، كمال حماد بالتورط في اغتيال يحيى عياش .

و كان واضحاً أن جريمة الاغتيال وقعت في أرض ، هي تحت سيطرة سلطة ، مهما اختلفت الآراء حولها ، فإنها في النهاية مسؤولة عن (أمن) مواطنيها أو على الأقل يجب أن يكون لها (كلمة) ما فيما يحدث في الأرض التي تحت سيطرتها ، حتى لو كان ما يحدث يتم التحكم به عن بعد ، و من طائرة تحلق في أجواء ليست تحت سيطرتها ، كما حدث مع الشهيد يحيى عياش .

تحرّكت السلطة الفلسطينية ، متأخرة جداً ، و أوقفت أسامة حماد و شقيقته كريمة حماد ، و عقدت محكمة أمن الدولة جلسة لها يوم 1999/5/9 في غزة برئاسة العقيد عبد العزيز وادي ، و عضويه : النقيب جمال نبهان ، النقيب : سامي نجم ، للنظر في جريمة اغتيال يحيى عياش .

و نظرت المحكمة في التهم الموجّهة للمتهم الأول كمال عبد الرحمن حماد الفار من العدالة و المتهم الثاني حسام حماد محمد حماد المرافق للمتهم الأول و الفار من العدالة أيضاً و المتهمان الثالث كريمة خالد حماد و الرابع أسامة خالد حماد .

اتهم كمال حماد ، بالسعي و التخابر و التآمر مع المخابرات الصهيونية للقيام بعمل إرهابي استهدف الشهيد المهندس يحيى عياش . و اتهم حسام حماد (الهارب) و كريمة حماد (الموقوفة منذ 1996/6/22) بمساعدة المتهم الأول كمال حماد و تهيئة الظروف لقتل عياش . و اتهم أسامة حماد (الذي أوقف بتاريخ 1996/7/16 أي بعد أكثر من سبعة أشهر من الاغتيال) رفيق المهندس الذي أخفاه تهمة الإهمال مما أدّى إلى مقتل الشهيد عياش و أنه تسبّب من غير قصد في مقتل المهندس .

كان عقد المحكمة مهماً ، ففي النهاية يجب أن تكون هناك رواية (رسمية) فلسطينية لما حدث ، و لهذا لم يتوقف الكثيرون عند النصوص القانونية التي يحاكم بموجبها المتهمون الأربعة ، و كان يمكن أن يكون عقد المحكمة لجلساتها حدثاً ، و لكن ضعف ثقة الرأي العام الفلسطيني بالجهاز القضائي الفلسطيني و توالي الأحداث و الملل من متابعة دهاليز العملية السلمية عكس نفسه على الاهتمام بقضايا داخلية كثيرة ، و معرفة الكثير من أسرار حادث الاغتيال ، أدّى إلى عدم إيلاء المحاكمة الاهتمام الكافي .

في تلك الجلسة قال المدعي العام جمال شامية إن عمالة المتهم الأول كمال حماد لجهاز الشين بيت (أحد أذرع أجهزة المخابرات الصهيونية الداخلية) لا تحتاج لإثبات بعد أن رفع حماد دعوى ضد الجهاز الصهيوني يطالب فيها بتعويض 25 مليون دولار لمشاركته في تنفيذ عملية اغتيال يحيى عياش .

و أشار شامية إلى أن حسام حماد و كريمة حماد نقذا تعليمات كمال حماد ، بجمع معلومات عن عياش و التعاون في زرع جهاز تنصت في الهاتف الخلوي الذي يملكه المتهم الرابع (أسامة حماد) الذي اشتراه بناءاً على طلب كمال حماد (المتهم الأول) .

و أكّد شامية ما كان معروفاً لدى الرأي العام ، من أن جهاز المخابرات الصهيوني تعرّف على صوت الشهيد عياش و الأوقات التي يتصل والده به من خلال تعاون المتهمين الثلاثة (كمال ، حسام ، أسامة) ، و أنه في يوم تنفيذ جريمة الاغتيال اتصل كمال حماد بابن أخته أسامة و طلب منه إبقاء الهاتف النقال مفتوحاً بحجة أن شخصاً يدعى شلومو سيتصل لأسباب تتعلق بالعمل ، و هو بالطبع لم يكن صحيحاً ، فرجال المخابرات الصهيونية كانوا في ذلك اليوم ينتظرون مكالمة الوالد لابنه يحيى خصوصاً و أنه تم فصل الخدمة الهاتفية (التي تتحكم بها "إسرائيل") عن الهاتف الثابت .

كان الكثيرون مستعدين لتقبل الاتهامات لكمال حماد و حسام حماد ، و ربما لكريمة حماد ، و لكن ، و لأسباب كثيرة ، منها ما هو عاطفي ، فإن الأمر كان مختلفاً بالنسبة لأسامة حماد رفيق الشهيد الذي خبأه في منزله .

حتى أن المدعي العام النقيب جمال شامية أشار في تلك الجلسة إلى أن أسامة كان متوجساً من تقرّب خاله كمال حماد إليه ، و طلب من يحيى عدم الإقامة في منزله بسبب ارتباطات خاله المشبوهة ، و لكن المدعي وجه لوماً لأسامة لأنه لم يبلغ تلك المخاوف لقيادته السياسية (مما جعله محل اتهام) .

أثارت لائحة الاتهام التي تلاها المدعي العام شامية جلبة وسط جمهور المحكمة غير المتعود على مثل هذا النوع من المحاكمات التي يكون الرأي العام ، اتخذ فيها مسبقاً قراراً ضد المتهمين .

أسامة حماد احتج على التهم التي وجّهت لشقيقته الأميّة التي لا تجيد القراءة مشيراً إلى أن المخابرات الصهيونية لا يمكن أن تعتمد ، في تنفيذ عملياتها على هذا النوع من الأشخاص .

و كريمة نفسها نفت ما نسب إليها بشدة ، و أمام الهيجان الذي حدث في الجلسة حذّر القاضي وادي من طرد أفراد عائلات المتهمين (أسامة و كريمة) إذا لم يعد الانضباط إلى القاعة ، و قدّم محامي أسامة و

كريمة الموكّل من قبل هيئة المحكمة اعتذاراً مشيراً إلى أن الضغط النفسي الذي تعرّض له موكلاه عبّر عن نفسه في ذلك الغضب ..!

و بعيداً عن قاعة المحكمة كان هناك طرف أصدر مسبقاً حكماً على أحد المتهمين بالبراءة ، فحركة حماس ، أصدرت بياناً برأت فيه أسامة حماد من التهم الموجهة إليه ، و هي كما ذكرنا تتعلق بالإهمال و ليس بالعمالة لـــ (إسرائيل) .

و جاء بيان حماس قبل يوم واحد من عقد جلسة المحكمة تلك ، في محاولة ، على ما يبدو للتأثير على سير المحكمة ، هي بغض النظر عن مدى استقلاليتها ، و التحفظات على قانونية محاكم أمن الدولة بشكلٍ عام ، فإنه كان لا بدّ من إعطائها فرصة ، فلا يعقل أن يمرّ حادث بجسامة ما تعرّض له عياش دون أن تقول ، محكمة ، أية محكمة كلمة فيه . و أعتقد أنه كان من الأجدر إيراد تحفظات على المحكمة و المطالبة بوضع ضوابط لتكون المحكمة عادلة ، و انتقاد تأخر عقدها .

و برأ بيان حماس عضو الحركة أسامة حماد ، و أشار إلى مزايا أسامة و نقاء سريرته و قبوله إيواء الشهيد يحيى عياش في منزله في ظلّ تلك الظروف الصعبة .

و نوّهت حماس إلى أن أسامة حماد و بعد حادث الاغتيال أخضع لتحقيق من قبل الأمن الوقائي الذي تأكّد من براءة أسامة و التي تأكّدت أيضاً من خلال تحقيق أجرته لجنة مشتركة من كتائب القسام و الأمن الوقائي في غزة .

و لم تعِدْ حماس في بيانها بنشر نتائج التحقيق المشترك ، و باعتقادي أنه ما دام هناك تحفّظ على محكمة السلطة يجب أن لا يترك الرأي العام فريسة لوجهة نظر واحدة هي السلطة في هذه الحالة ، و التي لا تتمتع محاكمها بأية مصداقية ، و من حق الرأي العام أن يعرف نتائج التحقيق الذي شاركت فيه حماس نفسها .

و ذكر البيان أن الشيخ أحمد ياسين وجّه رسالة لرئيس السلطة ياسر عرفات يؤكّد فيها براءة أسامة ، و طالبت حماس بالإفراج عن أسامة حماد ، و أكّدت حرصها على وحدة الشعب الفلسطيني في (هذه المرحلة الدقيقة و تفويت الفرصة على المتربصين بوحدة الصف و الكلمة) .

و لم تقدّم حماس ملاحظات على طبيعة المحكمة و صلاحيتها و مدى نزاهتها و لم تطالب بمحكمة بديلة ذات طابع مدني مثلاً و أكثر استقلالية ، و لم تتقدّم ببيانات البراءة إلى المحكمة التي بدأت في عقد جلساتها بشكل علني .

من جانبه قال العقيد عبد العزيز وادي رئيس المحكمة العسكري ، إن براءة أسامة أو عدمها هي من اختصاص المحكمة ، و قال إن ما أوردته حماس في بيانها يجب أن يقدّم للمحاكمة التي من اختصاصها النظر في ذلك .

و عقدت المحكمة جلسة أخرى لها يوم 2000/5/14 ، و بتاريخ 2000/5/21 عقدت المحكمة جلسة للمداولة و النطق بالحكم، و في تلك الجلسة التي رأسها العقيد عبد العزيز وادي و عضوية النقيب : جمال نبهان ، و النقيب : رسمي النجار ، تمت إدانة جميع المتهمين الأربعة في القضية .

و تلا القاضي وادي حيثيات الحكم ، و قال إنه بشأن المتهمة الثالثة كريمة حماد فإن الأدلة و البيانات تشير إلى أنها قامت بتزويد المتهم الأول كمال حماد بما طلبه منها من معلومات عن الشهيد يحيى عياش و تحركاته ، مشيراً إلى أن ذلك يقع تحت طائلة أحكام المادة 88 من قانون العقوبات الفلسطيني لعام 1979 ، و قال إن هيئة المحكمة قرّرت تجريمها مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف و الأعذار المخفّفة التي وجدتها هيئة المحكمة من خلال الوقائع المادية و الأدلة و البيانات التي اقتنعت بها هيئة المحكمة و اطمأن ضميرها .

و فيما يخصّ المتهم الرابع أسامة حماد رفيق الشهيد عياش ، قال وادي إنه ثبت للمحكمة أن المتهم كان على علاقة سيئة بالمتهم الأول خاله كمال حماد ، لمعرفته أنه عميل للموساد ، و بعد أن خبّأ الشهيد عياش في منزله أبقى على تلك العلاقة مع خاله و وافق العمل في شركته و تقبّل منه المساعدة المالية ، و لم يخشَ مخاطر قبول الهاتف النقال منه و استرجاعه في أوقات مختلفة بحجج واهية ، متجاهلاً أحاسيسه التي يقر بأنها كانت تقول له أن يتخذ الحيطة و الحذر . حسب اعترافاته الموجودة في ملف القضية ، و استمر في التعامل مع خاله كمال حماد .

و قال القاضي إن هيئة المحكمة رأت أنه كان من واجب أسامة حماد إبلاغ تنظيمه بما يتوقعه من مخاطر محدقة بالمهندس الشهيد . و لم تعتبر هيئة المحكمة رسالة الشيخ أحمد ياسين للرئيس عرفات أو بيان حماس ، دليلاً لإعفاء أسامة حماد من مسؤولية الإهمال و قلة الاحتراز ، الأمر الذي أدّى إلى تمكين أجهزة المخابرات الصهيونية و عملائها من الوصول للمهندس و اغتياله .

و بتهمة (الإهمال و قلة الاحتراز) وفقاً (لتطبيق أحكام المادة 212 معطوفة على أحكام المادة 393 بدلالة المادة 235 من قانون العقوبات الفلسطيني لعام 1979 ، و الحكم عليه وفق أحكام هذه المواد مع مراعاة مشاركة تنظيمه له في تحمّل المسؤولية التقصيرية عن أمن و سلامة الشهيد يحيى عياش) .

و حكم على أسامة حماد ، صديق الشهيد منذ دراستهما معاً في جامعة بيرزيت ، بالسجن لمدة ثلاث سنوات تبدأ منذ اعتقاله بتاريخ 1996/7/16 .

و بدا أسامة حزيناً لإدراجه و شقيقته ضمن لائحة اتهام ضمّت العميلين كمال و حسام حماد ، و هو رفيق و صديق الشهيد الذي كان مستعداً للتضحية بروحه من أجله .

و لكن الحزن ، و ربما الندم لا يكفي في مثل هذه الحالات ، فقد رحل المهندس ..!

الجاسوس يتكلّم

الحدث الأبرز في تلك الجلسة التي عقدت بتاريخ 2000/5/21 هي الأحكام التي صدرت على كمال حماد و حسام حماد . و الأهم تجريمهما بالتهم المنسوبة لهما في قضية الاغتيال .

و كما هو متوقع صدر الحكم بإعدام المتهمين كمال و حسام رمياً بالرصاص حتى الموت ، و مصادرة أموالهما المنقولة و غير المنقولة أينما وجدت . بعد أن ثبت لهيئة المحكمة جمع تلك الثروة بطريقة غير مشروعة و أن عملهما مع المخابرات الصهيونية سهّل لهما جمع تلك الثروة (خصوصاً المتهم الأول كمال حماد) .

القاضي العسكري عبد العزيز وادي قال إنه ثبت للمحكمة بالأدلة القاطعة التي لا يشوبها أي شك ارتكاب المتهم الأول كمال حماد و الثاني حسام حماد ، الفارين من وجه العدالة لفعلة التخابر مع الموساد الصهيوني و تقديم كافة التسهيلات التي طلبها الموساد لوضع العبوة الناسفة في جهاز الهاتف النقال الذي اشتراه كمال حماد و وضعه بتصرّف ابن شقيقته أسامة حماد بسبب معرفته بوجود الشهيد عياش في منزل أسامة مختبئاً . (يلاحظ هنا عدم الدقة لدى المحكمة في تحديد اسم جهاز الأمن الصهيوني المسؤول عن تنفيذ اغتيال عياش و هو الشاباك ، بينما جهاز الموساد مختص بالعمل الاستخباري الخارجي ، و إن كان هناك تعاون وثيق بين أجهزة المخابرات و وحدات الجيش الصهيوني المختلفة) .

و ثبت لهيئة المحكمة أن خطة الموساد كان إجبار عياش أو ذويه على استخدام الهاتف النقال في الوقت المناسب لاغتيال عياش و هو ما حدث في الساعة السابعة من يوم 1996/1/15 ، عندما اتصل والد عياش و تعطّل أثناء المكالمة الهاتف الثابت ، فاتصل والد عياش به على الهاتف النقال ، و هذا ما كان ينتظره الموساد ، حيث فجّرت العبوة الناسفة و استشهد المهندس .

و لا نعرف إذا كان العميلان كمال و حسام ، كانا يتابعان مجريات المحكمة ، أو يهمهما قرارها ، فهما اختارا مصيرهما عندما قررا الفرار إلى تل أبيب و منحهما بطاقات هوية صهيونية ، و ربما قبل ذلك بكثير عندما ارتبطا بأجهزة الأمن الصهيونية ، و لكن على الأقل فإن كمال حماد وهو المجرم الرئيس في قضية اغتيال عياش كان مشغولاً بأموره الخاصة في تل أبيب بعد أن اتهم حكومة (إسرائيل) بالتخلي عنه .

من الصعب معرفة الأسباب التي أدّت لكمال حماد و هو المقاول الثري للتورّط مع الشاباك في عمل مثل اغتيال عياش ، و لا يمكن من خلال معرفة ما أجري معه من الأحاديث التي أدلى بها للصحافة الصهيونية بعد هروبه من غزة (و تخلّي الشاباك عنه) أن تعطي صورة عن تلك النوعية من (البشر)

التي لا تكتفي بالتعامل مع العدو بل تعمل على المشاركة في أعمال شكّلت صدمات لا تنسى للوعي الجمعي كاغتيال يحيى عياش ، الرمز الفلسطيني الذي لا يتكرّر بسهولة .

و لكنها يمكن أن تعطي صورة لما سيكون عليها العميل ، ربما أي عميل ، بعد أن يؤدّي ما طلب منه ، و لا يبقى له أي فائدة ترجى . مثلاً نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت يوم الجمعة 1997/8/22 ، عما جرى في يوم 1996/1/15 عندما انفجر الجهاز الخليوي في جسد عياش .

تقول الصحيفة إن كمال حماد ، كان في يافا و بعد ساعتين من الاغتيال ظهر في موقع للبناء في شارع (مخلول – يوفي 5) و حضر للموقع للإشراف على البناء الذي تقوم به شركته ، و سمع النبأ من الراديو في ساعات بعد الظهر ، و كما هو متوقع فإنه أحد المعنيين الرئيسين في الحادث .

و حسب رواية الصحيفة فإنه سارع للاتصال بزوجته الشابة سامية و طلب منها مغادرة غزة و القدوم إليه على الفور إلى تل أبيب ، و لأنه كان ، من قبل الحادث ، يخطّط للسفر إلى أمريكا لزيارة ولده أيمن الذي أرسله للدراسة هناك ، و لكنه ، حسب الصحيفة بدّد (أيمن) النقود التي كانت معه ، و يريد كمال الوقوف بنفسه على أوضاع ابنه .

و كان قرار السفر الفوري أكثر ما يناسب شخصاً في مثل وضعه ، فصعد و زوجته الشابة سامية على أول طائرة متجهة إلى أمريكا قبل أن يعرف أحد تورّطه في اغتيال المهندس .

تقول الصحيفة إن كمال ، الذي اختفى في الولايات المتحدة ، كان عليه أن يواجه (الضربة القاسية التي ألمت به ، لقد توقف المقاول الثري في منتصف مشروع بناء) .

و تضيف : (لقد فوجئ أصحاب المشروع حين اتضح لهم أن المقاول هرب إلى الخارج في منتصف مشروع بناء ، و فوجئ أصحاب المشروع حين اتضح لهم أن المقاول هرب إلى خارج البلاد في أعقاب مقتل المهندس) .

كمال حماد كان في أمريكا بعد حادث الاغتيال المدوّي و الذي تردّد رجع صداه في العالم العربي و في العالم و ربما لم تخلُ صحيفة أو وسيلة إعلام تهتم بالسياسية بموضوع عنه . و في غزة تم اعتقال عددٍ من أقاربه منهم شقيقه محمود و ابن أخيه أكرم حماد و أخ زوجته الثانية عبلة .

و أفرجت السلطة عن شقيقه محمود الذي اتضح للسلطة أنه ليس له علاقة بحادث الاغتيال و لم يكن يعلم به ، و حسب الصحيفة فإن السلطة طلبت من محمود المغادرة من (أجل سلامته) ، فأخذ عائلته المكوّنة من زوجتين و 12 ابناً و انتقل للسكن في بيتٍ كان شقيقه كمال بناه في يافا ، و لم تكن حياته هانئة في يافا فسكان الحي الذي سكن فيه لم يقبلوا أن يعيش بينهم أفراد من عائلات (المتعاونين) ، و هي التسمية التي يطلقها الإعلام الصهيوني على عملاء أجهزة الأمن الصهيونية من الفلسطينيين و العرب ، فانتقل ، في نهاية حزيران 1996 إلى فندق ثم دبّر نفسه في سكن آخر .

و قرّرت زوجة كمال حماد الأولى فاطمة البقاء في غزة ، أما زوجته الثانية عبلة فغادرت غزة ، على الأغلب بسبب مضايقات تعرّضت لها بسبب زوجها الفار ، و انتقلت للعيش ، منفصلة عن زوجها ، في (إسرائيل) .

و حسب تقديرات يديعوت ، لدى نشر تقريرها في أواخر آب 1997 فإن نحو (70) فرداً من عائلة حماد انتقلوا للعيش في (إسرائيل) مغادرين غزة . و في ذلك التقرير ذكرت الصحيفة أن ابن كمال حماد أيمن غادر الولايات المتحدة ، و أصبح متجولاً في العالم ، و أما كمال فإن ديونه تزايدت ، و لم يكن في نية أية جهة في (إسرائيل) مساعدته في سداد ديونه التي تتزايد ، فباع أملاكه ، في يافا بخسارة ، و كانت أملاكه التي قدّرها الصحافيان بعشرين مليون دولار قد صودرت . و كان حماد ، المقاول الثري سابقاً و العميل لأحد أقوى ، أو أنشط ، أجهزة المخابرات في العالم يدخل (في وضع نفسي سيئ ، بسبب الحالة التي وصل إليها و بسبب فقدان عقاراته و ممتلكاته) . و أصبح نموذجاً لما يمكن أن يشير إليه الفلسطينيون ، بأنه النهاية المتوقعة (لكلبٍ باع ضميره و خان شعبه و فقد شرفه) .

و كانت الأزمة التي يعيشها حماد تتصاعد ، و ذهبت طلباته من (إسرائيل) بتعويضه على الأقل عن أملاكه التي صودرت في غزة ، أدراج الرياح ، و في 1999/11/4 كان يتم إخلاءه من الشقة التي سكن بها ، بعد أن وصلت أزمته المالية منتهاها . و لم يعد قادراً على دفع أجرتها .

و اختار أن يدلي بحديث للصحافي (يوأب ليمور) من صحيفة معاريف العبرية نشرت في نفس ذلك اليوم ، في محاولة منه للفت الرأي العام الصهيوني ، على ما يبدو ، لمأساته .

قال حماد : (لقد أصدرت دولة "إسرائيل" ضدّي حكماً بالإعدام و الآن تريد أن تدوس على الجثة ، لقد قدّمت حياتي من أجل الدولة و اليوم أجد نفسي في الشارع مع عائلتي ، هل هذا هو الأسلوب الصحيح ؟ فكّرت بأن الحديث يدور عن دولة سليمة و لكن كلّ شيء كان مجرّد خدعة ، توصلت إلى حالة افتقدت فيها إلى النقود لدفع إيجار الشقة و من أجل توفير لقمة الخبز لأولادي و تعليمهم ، لماذا يفعلون بي هكذا ؟) .

و يقول الصحافي الذي أجرى المقابلة إن كمال حماد يعيش في خوفٍ دائم على حياته و لهذا رفض التقاط صور له . و وجّه حماد شكواه ضد (إدارة تأهيل المتعاونين) في مكتب رئيس الحكومة الصهيونية . التي خدعته طوال الوقت كما قال في حديثه للصحيفة . و أهانته باستمرار و كذبت عليه و لم تلتزم بالدفع له .

و يقول حماد عن هذه الإدارة (إن ما يفعلونه بي أكثر سوءاً من التنكيل إنه قتل ، قال لي كبار في الشاباك إن على هذه الدولة أن تقبّل قدميك ، و لكن بدلاً من ذلك ينكلون بي و بعائلتي ، لم أكن أفكّر حتى في أسوأ أحلامي أن هذا سيحدث و لكن هذا الكابوس ينمو و يكبر يوماً إثر يوم) .

و تحدّث حماد عن علاقته مع أجهزة الأمن الصهيونية ، و حسب قوله فإنه في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، نظّم لقاءات في بيته في غزة بين قادة الإدارة المدنية الصهيونية و كبار في أجهزة الأمن الصهيونية و بين وجهاء من غزة لطرح ما يسميه مشاكل السكان .

و كانت هذه اللقاءات تجري ضمن سياسة (إسرائيل) وقتها بفتح قنوات اتصال مع القيادات المحلية الفلسطينية ، و كانت قبلاً استبدلت صيغة الحكم العسكري بالإدارة المدنية . لتجميل الاحتلال و مشاركة السكان المحليين في إدارة (احتلالهم) . و كانت هذه المحاولات المتتالية جوبهت من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية في وقتها ، و تم تقديم شهداء و جرحى و أسرى لإفشال مخطّطات الاحتلال تلك .

و يكشف حماد أنه خلال تلك المرحلة طلب منه أن يبني مساكن للاجئين ، و ذلك لإخلاء المخيمات ، و هي التي عرفت بمشاريع توطين اللاجئين التي كانت كلما تطرح تجابه من اللاجئين أنفسهم و الحركة الوطنية .

و من أجل ذلك ، حصل حماد على تمويلٍ لمشروعه الذي اقترحته عليه (إسرائيل) ، من بنك (إسرائيلي) و دون فائدة ، و لكن المشروع لم ينفّذ بعد أن هُدّد من قبل الفلسطينيين .

و يبدو أن حماد كلّف بأمورٍ أخرى كثيرة من قبل (إسرائيل) ، و أصبح أحد ممثلي (الزعامات المحلية) المرتبطة مع الاحتلال الصهيوني ، و بصفته هذه ذهب إلى تونس ، مقر منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك ، و لم يفصح في المقابلة عن الهدف من تلك الزيارة ، و لكنه كشف للصحيفة أنه بعد إحدى اللقاءات في تونس و أثناء عودته انتظره رجال الأمن الصهيوني و أخبروه أنهم (اعتقلوا خلية خطّطت لقتلي ، و أعطاني الجيش جهاز إنذار في البيت و وعدني بأن تصل القوات بعد دقيقة من الضغط على جهاز الإنذار) . و هذا التدبير الأمني الصهيوني كانت استخدمته (إسرائيل) مع عملاء آخرين لها كانت حياتهم مهددة من قبل المقاومين الفلسطينيين .

و أصبح واضحاً أن حماد أصبح عميلاً مهماً لدى (إسرائيل) ، و توسعت علاقاته ، و حسب قوله للصحيفة العبرية فإنه استضاف في بيته موشي آرنز وزير الحرب الصهيوني اليميني و رئيس الحكومة إسحاق رابين و وزير الخارجية شمعون بيرس و جنرالات آخرين في جيش الاحتلال .

و يدّعي حماد في المقابلة أنه أقام (نوعاً من العلاقات) مع قادة السلطة الفلسطينية الذين نظر معظمهم إلى علاقاته مع (إسرائيل) بالإيجاب ..!

و زوّدت (إسرائيل) حماد بكلاشينكوف و مسدسات ، و عن تلك الفترة يقول حماد : (أولادي كانوا يتجوّلون في البيت في غزة و البنادق في أيديهم) . و معنى ذلك أن حماد كان عميلاً معروفاً لـــ (إسرائيل) بشكلٍ واضح للفلسطينيين ، و أن أقرباءه لا شك يعرفون حقيقته و من ضمنهم ابن شقيقته أسامة حماد رفيق يحي عياش .

و يشعرنا كمال حماد أنه كان خائفاً جداً على نفسه في تلك الفترة إلى درجة أه بدأ يتردّد على الولايات المتحدة ليلد له ولداً هناك يستطيع الحصول على الجنسية الأمريكية ، و يستطيع ، بذلك ، الذهاب إلى هناك في حالة أي طارئ ، و هو ما فعله بالفعل بعد استشهاد يحيى عياش .

و في تلك المقابلة التي تحدّث فيها حماد لأول مرة بعد أن كان حديث الصحافة العربية و العالمية لدوره في اغتيال عياش ، حاول أن يقدم (روايته) لما حدث ، فقال كمال إنه خلال إحدى رحلاته للولايات

المتحدة علم أن ابن شقيقته أسامة تم اعتقاله من قبل السلطة الفلسطينية بدعوى أنه درّب استشهادياً ، و فوجئ كمال بأن (إسرائيل) تطلب منه التدخل ليمارس تأثيره ، كما يقول ، على السلطة للإفراج عن أسامة .

و يعترف كمال أنه لم يفهم سبب طلب (إسرائيل) ذلك ، و هو أمر من الصعب فهمه فعلاً إذا أخذت الأمور بظواهرها ، فأسامة عضو معروف في حماس و (إسرائيل) تطالب ، ليلاً و نهاراً ، السلطة باعتقال نشطاء حماس .

يكمل كمال حماد : (بناء على طلب الشاباك بدأت بتشغيل أسامة لديّ ، قلت لـــ (الإسرائيليين) إنه لا يستطيع العمل لدي ، لأن بناتي يخرجن بلباس قصير و هو رجل متديّن ، لكنهم قالوا إن كل شيء سيكون على ما يرام) .

ربما كان كمال حماد لا يعرف تفاصيل خطة الشاباك بالتخلص من يحيى عياش ، و لكن رجال الشاباك ، كانوا ينفّذون الخطة بدقة شديدة ، فبعد أن طلبوا من كمال حماد العمل على الإفراج عن ابن شقيقته أسامة و تشغيله معه طلبوا منه أن يولي أسامة مهمة نقل و شحن البيض من المزرعة التي يملكها ، ثم طلبوا منه أن يعطيه هاتفاً نقالاً لمساعدته في العمل و هذا ما تم فعلاً .

يقول حماد ، بعد وقتٍ قصير تعطّل الهاتف النقال و أرسل إلى التصليح ، و لا يتحدّث عن تفاصيل محدّدة عن ذلك ، و يقول إنه تم إعادة الجهاز ، و بعد إعادته استدعاه الشاباك إلى تل أبيب بدعوى أن خطراً حقيقياً على حياته في غزة .

كان ذلك مساء يوم الخميس ، أي قبل يوم واحد من اغتيال المهندس ، و في صباح اليوم التالي ، حيث كانت خطة الاغتيال تستكمل خطوطها الأخيرة ، يقول كمال حماد : (جلست مع رجال الشابك لتناول الطعام و رأيت أنهم جميعاً فرحون ، بعد ذلك صعدت إلى غرفتي لآخذ قسطاً من الراحة و فجأة اتصلوا بي و قالوا لي إنه يجب أن أسافر على عجل ، الآن و فوراً ، مع زوجتي إلى الولايات المتحدة) .

و يشير حماد إلى أن (إسرائيل) لم تسمح له بالدخول إلى غزة ، فالتقى بزوجته في أحد الكيبوتسات القريبة من غزة ، و كانت زوجته في حالة ذهول .

و حسب روايته فإنه خلال كل هذا الوقت لم يكن يعرف ماذا جرى فعلاً في غزة ، يقول حماد : (بعد أن وصلت يافا من أجل ترك سيارتي و السفر سألني أحدهم عما إذا كنت سمعت الأخبار و قال لي إنهم اغتالوا يحيى عياش) .

و ليس مستبعداً أن يكون الشاباك أخفى عنه حقيقة خطة اغتيال يحيى عياش ، و كلام حماد يذكّر بما قاله عميل آخر بعد ذلك بسنوات و هو علان بني عودة الذي استخدم لقتل أحد قادة حماس العسكريين : إبراهيم بني عودة ، فكلاهما لم يخفِ علاقته بالاحتلال ، و لكنهما أنكرا بمعرفتهما بتفاصيل المهمتين اللتين استخدما لأجلهما ، اغتيال يحيى عياش و إبراهيم بني عودة ، من أبرز أعضاء الجناح العسكري لحماس و اللذان قتلا بطريقة متشابهة في عمليتين لم تعترف (إسرائيل) بمسئوليتها عنهما حتى الآن .

يتابع حماد روايته قائلاً إنه اتصل فوراً مع أخيه في غزة و بعد عدة دقائق اتضح له أن الاغتيال تم في بيت أخته و أن الاغتيال (تم من وراء ظهري و دون علمي ، لقد استخدموني و استغلوني و في لحظة واحدة دمّروا عالمي) .

تسلّم حماد نقوداً من الشاباك قبل مغادرته إلى الولايات المتحدة و لكنه فوجئ هناك بأن (بطاقة الائتمان خاصتي ألغيت رغم أنه كان لي نقود في بنك في (إسرائيل) ، و حين قرّرت العودة إلى (إسرائيل) ، اقتحم رجال شرطة الـــ : أف.بي.آي غرفتي في الفندق في لاس فيجاس و فتشوني تفتيشاً دقيقاً ثم تركوني أغادر) .

و عندما وصل إلى مطار بن غوريون في اللد كان رجال من الشاباك في انتظاره ، أخذوه إلى فندق و قالوا له : (لا داعي للقلق لأن كل شيء سيسير على ما يرام و أن دولة "إسرائيل" ستهتم بكل احتياجاتي ، و قال لي أحد أفراد الشاباك إن القليل من "الإسرائيليين" فعلوا ما فعلته للدولة) .

و يبدو أن الشاباك لم يفِ بما وعد (في البداية كان كل شيء على ما يرام ، اهتم الشاباك بتوفير بيتٍ لي ، و إخراج عائلتي من غزة) . و بدأت المشاكل بينه و بين الشاباك كما يقول عندما بدأ يطلب تعويضات عن خسائره ، و لكن يبدو أن لا أحد استمع إليه (الآن أجد نفسي في الشارع دون نقود و دون مستقبل ، لقد خوزقوني و استخدموني دون علمي ، و الآن خوزقوني ثانية ، إن ما يفعلونه بي هو جريمة) .

في تلك المقابلة أرسل حماد عدة رسائل منها ما هو إلى مستخدميه السابقين في الخيانة ضد شعبه ، للوقوف بجنبه و مساعدته ، و رغم أن (إسرائيل) لم تعترف بالمسؤولية عن اغتيال عياش ، حتى أنه في نفس المقابلة التي أجريت معه ، تم تعريف كمال حماد (بالمقاول من غزة الذي حسب الأنباء الأجنبية ساعد (إسرائيل) في اغتيال المهندس يحيى عياش) . إلا أن مكتب رئيس حكومة (إسرائيل) إيهود باراك ، وقتها ، عقب ، وفقاً لراديو الجيش الصهيوني ، بغضب على أقوال حماد لصحيفة معاريف .

و حسب الراديو فإن التعقيب كان أنه ليس صحيحاً أن (إسرائيل) لم تساعد كمال حماد و لم تقدّم له أموالاً ، و لكن (إسرائيل) قدّمت أموالاً بدّدها حماد على أمورٍ مظهرية .

و حسب الراديو فإن (إسرائيل) قدّمت لحماد (ثلاث شقق سكنية و مبلغاً كبيراً من المال ، كما كان حماد يتلقى مبلغاً إضافياً شهرياً ، و أن حماد أنفق المال على مشتريات تنطوي على إسراف و بهرجة بدل استخدامه للأغراض التي خصّص لها كالتعليم و السكن و الرعاية الصحية له و لأسرته) .

و الرسالة الثانية التي وجّهها حماد ، بعد أن خرج عن صمته ، ادعاءه ببراءته من دم المهندس يحيى عياش ، رغم اعترافه الواضح بعمالته لـــ (إسرائيل) و سرده لتاريخ تلك العلاقة ، و سواء كان صادقاً في ذلك أم لا ، فإن الرد على هذه الرسالة جاء متوقعاً ، فالدكتور محمود الزهار أحد قادة حركة حماس السياسيين ، عقّب على حديث كمال حماد لصحيفة معاريف ، معتبراً أنه المجرم رقم واحد المسؤول عن اغتيال يحيى عياش .

و قال الزهار ليومية الحياة الجديدة الفلسطينية (1999/11/7) ، إن كلام حماد أنه لم يكن يعرف بأن الهاتف النقال الذي استخدم في عملية الاغتيال ملغوماً ، هو كذب و افتراء . و أكد الزهار أن موقف حماس من القضية واضحٌ و هو أن العميل كمال حماد هو المتورط الرئيسي في الاغتيال و هو ما أكدته أيضاً حسب أقوال الزهار النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق التي تشكّلت من حماس و جهاز الأمن الوقائي .

و لم يترك الزهار مناسبة حديث كمال حماد لصحيفة معاريف دون الإشارة إلى أن وضع كمال حماد أصبح مثل الكلب (الذي يحرس صاحبه ثم يتركه صاحبه دون طعام ، و أن هذا هو مصير كل من يختار هذا الطريق) . و رأى آخرون في مثل العميل كمال حماد ، نموذجاً و درساً لكل الذين يتعاونون مع الاحتلال ضد أبناء شعبهم .

و هي عبرة مستخلصة من تجارب كلّ الشعوب ، و لكن لا يكفي أن يعتبر بها الأفراد ، فعلى الجماعات أيضاً ، أن تراكم بها خبراتها ، كي لا تلدغ من نفس الجحر أكثر من مرة ، و هو ما كان يحصل ، للأسف ، دائماً في الحالة الفلسطينية .

خالد مشعل

تشكّل المحاولة الفاشلة لاغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في العاصمة الأردنية عمان ، نموذجاً واضحاً للتدليل على فرضية ، زكّتها الأحداث ، بأن عمليات الاغتيال "الإسرائيلي" هي في النهاية قتل من أجل الانتقام و لا تحمل أي بعد سياسي ، و هو الإرهاب بعينه.

فالعملية نفّذت في وسط عاصمة عربية ترتبط حكومتها باتفاقية سلام مع) إسرائيل) و بعلاقات هامة جداً تمتد لعقود ، و أي عمل ، مثل حادث الاغتيال ، هو في النهاية سيشكّل في أفضل الحسابات إحراجاً كبيراً لقيادة الأردن التي تروّج لسياسة الصلح و الاستسلام و الاعتراف بـــ (إسرائيل) ، و لو تم أخذ الأمور بأيّ مقياس سياسي فإن أي عمل (أمنيّ) مهما كانت أهميته لـــ (إسرائيل) ، لا يساوي أهمية العلاقات الرسمية مع الأردن ، و التعاون الأمني الواسع إلى درجة أنه كانت للموساد محطة للعمل في العاصمة الأردنية : عمان.

و لكن للأجهزة الأمنية الصهيونية موقف آخر ، لذلك كان يوم 1997/9/25م ، يوماً غير عادي في العاصمة الأردنية عمان ، من الصعب أن تنساه المدينة لسنوات تالية كثيرة.

في الساعة العاشرة و الربع من صباح ذلك اليوم ، كان شخصان بديا كسائحين يتحرّكان جيئة و ذهاباً أمام مكتب حركة حماس في شارع وصفي التل في عمان ، في الوقت الذي وصلت فيه سيارة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل يرافقه ثلاثة من أطفاله و مرافقه الشخصي محمد أبو سيف.

أحد الشخصين كان يحمل في يده حزمة صغيرة مغلفة بكيس نايلون ، و عندما نزل مشعل من سيارته اقترب منه أحد (السائحين) و هو ذو شعر أشقر و لحية صغيرة ، و بدا كأنه يريد أن يسأله عن أمر ما ، في الوقت الذي اقترب منه بسرعة (السائح) الآخر و ضربه بجهاز كان يحمله على رأسه.

و حسب بيان أصدرته حماس فإن محمد أبو سيف مرافق مشعل حال دون أن يلامس هذا الجهاز رأس مشعل ، و لكن الجهاز أصدر صوتاً مدوياً قرب الأذن اليسرى لمشعل الذي شعر بصعقة قوية أصابت جسده بهزة قوية.

و هرب (السائحان) إلى سيارة كانت متوقفة في انتظارهما من نوع (هونداي (خضراء اللون ، دون أن يخطر ببالهما أن حارس مشعل الشخصي محمد أبو سيف ، و هو من الذين تدرّبوا في أفغانستان ، و اكتسب مهارات معينة ، لحقهما ، و أوقف سيارة أجرة عمومية و جرت مطاردة للسيارة الهاربة مسافة 3 كيلومترات ، من المركز التجاري المكتظ في شارع وصفي التل المشهور باسم شارع الجاردنز حيث مكتب حماس ، إلى شارع مكة ، حيث نزل الرجلان من سيارتهما و اجتازا الشارع بسرعة نحو سيارة أخرى كانت في انتظارهما ، و لكن محمد أبو سيف الذي نزل من السيارة العمومي (التاكسي) التي ركبها و لاحق بها الرجلان سجّل رقم سيارة الهونداي الخضراء ، التي تبين فيما بعد أنها مستأجرة ، و لحق بالرجلين و جرت مشاجرة عنيفة تجمّع على إثرها المواطنون و من بين الذين تجمهروا سمير الخطيب ابن قائد جيش التحرير الفلسطيني في الأردن و ساعد أبو سيف في القبض على الرجلين ، و حضرت الشرطة و تم اعتقال الرجلين بينما هرب ثلاثة آخرين كانوا في السيارة الثانية و سائق السيارة الأولى إلى السفارة الصهيونية في عمان.

و ذكر بيان حماس نقلاً عن رواية محمد أبو سيف أن الإرهابيين (مدرّبان تدريباً عالياً على فنون القتال ، كما أنهما يتمتعان بلياقة بدنية عالية ، غير أنه بتوفيق الله ، ثم الإمكانات البدنية و الفنية العالية للمرافق مكّنته من تعطيل حركتهما حتى تجمهر المارة و وصلت دورية للشرطة إلى موقع الاشتباك. (

و بدأت تتضح الصورة أكثر فأكثر ، فبعد ساعات بدأت تتدهور صحة خالد مشعل ، من أثر السم الذي وضعه أحد عملاء الموساد في أذنه بواسطة الجهاز الذي ضربه به على رأسه ، و نقل مشعل إلى المستشفى في حالة سيئة جداً بسبب ما تبين أنه محاولة للموساد لاستهدافه ، و تدخّل الملك الأردني حسين و تم إبرام صفقة لإعطاء مشعل الترياق الشافي و إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين زعيم حماس المعتقل لدى (إسرائيل) مقابل إعادة عميلي الموساد الاذين تم القبض عليهما بسبب شجاعة محمد أبو سيف الذي نوّه لدوره كثيراً فيما بعد خالد مشعل بعد نجاته من محاولة الاغتيال.

هذه هي الخطوط العامة المثيرة لمحاولة اغتيال خالد مشعل ، و لكن ربما الأكثر إثارة هي ما كشف عنه من تفاصيل . فتبين أن الرجلين الذي اعتقلا بعد أن لحقهما محمد أبو سيف الذي أصيب بجرح قطعي في رأسه جراء ضربه من قبلهما بآلة حادة فتم علاجه و قطب رأسه بـــ 18 غرزة ، دخلا إلى الأردن بجوازي سفر كنديين يحملان الإسمين شون كندل (28) سنة و باري بيداس (36) سنة.

و بدأ التحقيق مع الرجلين في مركز شرطة وادي السير ، بينما شريكهما الثالث الذي يحمل جواز سفر كندي باسم (جاي هيرس) 30 سنة تمكّن من الهروب خارج الأردن.

و رفض المقبوض عليهما مساعدة القنصلية الكندية لهما عندما تم الاتصال بها ، و فيما بعد أثار انتحال رجال الموساد لجوازات سفر كندية زوبعة و لكنها سرعان ما انتهت لتكون زوبعة في فنجان ، فالحكومة الكندية المجروحة بكبريائها ، أو هكذا بدت ، استدعت سفيرها دافيد برغر ، في لحظات الغضب من تل أبيب ، وسط تشجيع من العالم العربي و إشادة من منظمة التحرير الفلسطينية .

و أعلنت الحكومة الكندية التي استدعت سفيرها للتشاور بأنها تبحث اتخاذ خطوات أخرى لقيام الموساد باستخدام جوازات سفر كندية لعملائه في محاولة اغتيال مشعل.

و اتخذت المعارضة الكندية موقفاً أكثر راديكالية ، و طالب حزب الإصلاح المعارض من الحكومة فرض عقوبات تجارية على (إسرائيل) ، و اعتبر الحزب أن استدعاء السفير إجراء غير كافٍ لإبلاغ (إسرائيل) الرسالة بأن كندا لن تقبل بأن يقوم الموساد بما قام به بانتحال عملائه جوازات سفر كندية.

و تفاعلت قضية انتحال الجوازات عندما ظهر شارون كندال الحقيقي ، و هو مواطن كندي يعمل في مؤسسة خيرية يهودية في تل أبيب و قال للتلفزيون الكندي إنه أقحم في هذا الأمر دون أن يدري.

و أعلن وزير خارجية كندا ليويد إكسويرثي أن سحب السفير خطوة جادة و أن شارون كندال الحقيقي يتعاون مع السلطات الكندية ، و أن الأدلة التي توصل إليها الكنديون تشير بما يدع مجالاً للشك إلى تورط (إسرائيل) بهذه القضية.

و خرج السفير الكندي السابق لدى (إسرائيل) نورمان سبيكتور للإدلاء بدلوه ، و كان حينها ناشر صحيفة جيروسلم بوست الصهيونية ، في الموضوع و فجّرت تصريحاته الجدال المحتدم ، حيث قال بدون مواربة إنه يشك إذا كانت حكومة (إسرائيل) تصرفت بمسألة جوازات السفر الكندية لعملائها بمفردها أم أن (المخابرات الكندية تورّطت في هذه العملية مع "الإسرائيليين") ؟؟ . و ردّ وزير الخارجية الكندية ليود إكسويرثي عليه بالقول : إنه مخطئ! ..

و فتح ذلك ملفاً طويلاً من استخدام الموساد لجوازات السفر الكندية و مثالها الأشهر ، ما حدث في ليليهامر في النرويج ، كما مرّ معنا في فصل سابق ، عندما قتل اثنان من عملاء الموساد يحملان جوازي سفر كنديين العامل المغربي بوشكي عام 1973 ظناً أنه علي حسن سلامة (أبو حسن. (

و اضطر وزير خارجية كندا أن يعترف أن الملفات الحكومية الكندية تشير إلى أن آخر حادث علني تضمن استخدام (إسرائيل) جوازات سفر كندية وقع في قبرص عام 1981.

و تدخل في النقاش عميل شهير للموساد هو فيكتور إستروفسكي صاحب كتاب) بطريق الخداع) و هو من مواليد كندا فقال لصحيفة (جلوب آند ميل) إن استخدام جوازات سفر كندية يعرّض مواطنين كنديين للانتقام في الخارج ، و مشيراً إلى أن الموساد لا يستخدم جوازات سفر أمريكية مزوّرة مثلاً ، لأن ذلك سيفقده حرية الوصول إلى معلومات المخابرات المركزية الأمريكية.

و هدأت الأمور بعد فترة و صدقت التوقعات التي شاعت لدى وقوع الحادث أن كندا لن تتخذ أي إجراء عملي ضد صديقتها العزيزة (إسرائيل) ، و هو ما حدث بالفعل.

و اعترف عميلا الموساد اللذان طلبا من القنصل الكندي الذي حضر لرؤيتهما عدم التدخل في الأمر ، في حين أن قائد العملية الذي كان يتخذ من السفارة الصهيونية مقراً له ، على ما يبدو هاتف مدير المخابرات الأردنية سميح البطيخي و قال له إن المحتجزين (من رجالي فلا تمسوهما بأذى ، و سنبقى على اتصال مع الملك. (

و الطريف في الأمر أنه بعد وقوع الحادث أصدر سمير مطاوع وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام بياناً نفى فيه تعرّض مشعل لمحاولة اغتيال ، و انتظر مطاوع و حكومته يومين ليصدرا بياناً آخر يؤكّد تعرّض خالد مشعل (لاعتداء) في الأردن.

في هذه الأثناء كان مشعل الذي غادر مكان الاعتداء برفقة أطفاله يشعر بطنين متواصل في أذنه تطوّر لاحقاً إلى إعياء شديد و ألم في الرأس و حالة غثيان و صعوبة في التنفس ، و يدخل المستشفى الإسلامي ، و ينقل إلى مدينة الحسين الطبية ، بعد قدوم أفراد من الأمن الأردني طلبوا نقله ، في حالة حرجة للغاية و دخل في غيبوبة جرّاء السم الذي قيل إنه يتحرّك ببطيء و يؤدّي للوفاة ، و حضر بأمر من الملك حسين طبيب أخصائي من عيادة مايو كلينك الأمريكية ، التي كان يعالج فيها الملك الأردني دائماً و عولج فيها خلال مرضه الأخير المميت ، و أخذ عينة من دم مشعل و غادر مباشرة إلى مركز عمله لتحليل الأعراض التي أصابت مشعل و لم يستطع الأطباء الأردنيين تشخيص حالته.

و كانت التقديرات لدى الأطباء الأردنيين في حينها أن الأشعة التي أرسلها الجهاز الذي ضرب به أصابت منطقة المخيخ مما أثر على توازن الجسم ، و أصابت الأعصاب المسؤولة عن التحكم بعمل الرئتين و الجهاز التنفسي مما أحدث خللاً في الوظائف التنفسية و نقصاً متزايدا في نسبة الأوكسجين في الدم ، و بأن الجهاز الذي استخدم ضد مشعل أرسل أمواجاً كهرومغناطيسية أصابت مركز التنفس في دماغه.

و اتضح أن الموساد خطّط لاغتيال مشعل بشكلٍ بطيء دون أن يحدث ربطاً بين موته و بين الموساد ، خصوصاً و أن الهدف كان أن يموت مشعل أثناء نومه بسبب الاختناق ، و بذلك يتجنّب الموساد إحراجاً مع الأردن ، و لكن مرافق مشعل ، أبو سيف أفشل ذلك.

و فعلاً شعر الملك الأردني بالإحراج الشديد مما حدث و بالمس بكرامته الشخصية ، و وظّف جميع مهاراته الدبلوماسية للخروج من هذا المأزق الذي وضعه الموساد فيه.

و ذكرت صحيفة ديلي تلغراف البريطانية أن الملك حسين اتصل بالرئيس الأمريكي بيل كلينتون ، و طلب منه المساعدة في توفير العلاج لمشعل ، قائلاً له إذا توفي مشعل فستحلّ كارثة على الأردن ، فتوجّه كلينتون شخصياً بالطلب من (إسرائيل (بتقديم تفاصيل دقيقة عن السم أو الغاز الذي استخدم في محاولة قتل مشعل.

و قالت القناة الأولى للتلفزيون الصهيوني ، إن (إسرائيل) أرسلت طبيبة خاصة إلى الأردن معها العلاج ضد السم ، مما مكّن من علاج مشعل ، الذي بدا يتحسّن فعلاً بعد إعطائه العلاج اللازم حتى تشافى تماماً.

و تسرّب الكثير مما جرى في كواليس دهاليز الحدث ، فمثلاً صحيفة صاندي تايمز قالت إن الذين شاركوا في العملية هم ثمانية أشخاص ، ينتمون إلى وحدة التصفية في الموساد و المسماة (مسفروت) و كانوا وصلوا عمان جواً و أربعة منهم يحملون جوازات سفر كندية و ما تبقى ، يحملون جوازات سفر أوروبية مختلفة ، و أن اثنين منهم نزلا في فندق إنتركونتننتال في عمان.

و ذكرت صحيفة الإندبندت البريطانية أن (الإسرائيليين) بدأوا بالتحرك بعد فشل عملية الاغتيال التي وقعت يوم الخميس ، و أنه في يوم الأحد التالي وصل إلى الأردن وفد (إسرائيلي) رفيع المستوى ضم بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء و إسحاق موردخاي وزير الحرب و آرييل شارون وزير البنى التحتية و سكرتير الحكومة داني نفي ، و دافيد عبري مدير عام وزارة الحرب السابق ، و أفرايم هليفي السفير (الإسرائيلي (لدى الاتحاد الأوروبي ، و الذي شغل في السابق نائب رئيس الموساد و قام بدور هام في المفاوضات السلمية مع الأردن ، و استدعي هليفي من قبل نتنياهو لأنه يعتبر من المقرّبين للملك حسين في محاولة لإيجاد مخرج لفشل الموساد باغتيال مشعل.

و حسب رواية أخرى فإن هليفي كان توجّه مسبق و سراً إلى الأردن و التقى مع الملك حسين ، و أنه خلال هذا اللقاء تبلور الاتفاق حول إطلاق سراح أحمد ياسين زعيم حماس من سجون الاحتلال و نقله إلى الأردن.

و بعد نحو أسبوعين من الحادث نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية (10 10 1997) تقريراً لمحرّرها شمعون شيفر كشفت فيه تفاصيل ما حدث فعلاً من محاولة اغتيال مشعل و التي انتهت بإنقاذ و إطلاق سراح ياسين و فضيحة مدوية للموساد.

أشارت الصحيفة إلى أنه في الساعة الثانية عشرة ظهراً و بعد أقل من ساعتين من وقوع حادث الاغتيال الفاشل ، كان رئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو ، يقوم بزيارة روتينية إلى مقر الموساد ، لشرب نخب العام العبري الجديد ، و ليلقي خطاباً قصيراً في غرفة الطعام ، كما يحدث عادة في هذا النوع من الزيارات الروتينية التي يقوم بها رؤساء الوزارات الصهيونية كل عام لمقر الموساد.

و لكن عندما وصل موكب نتنياهو إلى مقر الموساد ، وجد مفاجأة في انتظاره ، فرئيس الموساد داني ياتوم ، و هو إرهابي محترف ارتبط اسمه بقتل أسيرين فلسطينيين بعد إلقاء القبض عليهما ، الذي كان يقف في انتظار نتنياهو ، طلب منه بعد أن نزل من سيارته أن يتحدث معه على انفراد ، و قال له إن اثنين من رجال الموساد اعتقلا في الأردن قبل نحو ساعة من الآن بعد أن نقذا ما أوكل إليهما و أصابا خالد مشعل.

و بالطبع لم تكن مفاجأة سارة لنتنياهو ، الذي دخل مع ياتوم إلى مكتب الأخير ، و طلب إجراء مكالمة عاجلة مع الملك الأردني ، الذي كان على الطرف الآخر من الخط بعد وقت قصير.

و لم يخبر نتنياهو الملك حسين عن ما حدث أو عن مطلبه و لكنه طلب منه أن يلتقي مع داني ياتوم في عمان ، و وافق الملك على الالتقاء مع ياتوم ، و ربما كان الملك الذي عرفت أجهزته بالحدث بعد اعتقال رجلي الموساد ، خمّن مهمة ياتوم المفاجأة إلى عمان.

و أثناء استعداد ياتوم للسفر بعد تلك المكالمة ، لحقه العقيد شمعون شبيرا نائب السكرتير العسكري لنتنياهو ، و أخبره أن نتنياهو يطلب منه أن يأخذ معه الدواء الذي ينقذ حياة مشعل الذي لم يتبقَّ له سوى ثماني ساعات ليعيش ، و بعدها سيصل إلى مرحلة لا شفاء منها أبداً.

و فيما بعد فسّر نتنياهو قراره بإرسال الدواء ، بأنه أخذ هذا القرار على عاتقه ، كي لا يعرّض العلاقة مع الأردن للخطر و لإنقاذ رجلي الموساد المحتجزين في الأردن.

و بعد أن تحدّث مع الملك حسين و أمر ياتوم بالسفر إلى عمان حضر الاحتفال الروتيني ، كما هو مرتّب مسبقاً ، و لكنه ، بالطبع كان تفكيره منحصراً بتلك الفضيحة المدوية التي بدأ صداها يتردّد في عمان و منها إلى العواصم المختلفة.

أما داني ياتوم ، فغادر مع أحد مساعديه على متن طائرة خاصة و وصل عمان ، التي كان في استقباله في مطارها المستشار العسكري للملك حسين علي شكري ، و الذي صحبه فوراً للقاء الملك و هناك و بدون مقدّمات يخبر ياتوم الملك بما حدث من محاولة اغتيال مشعل ، و يكتفي الملك حسين الذي صمد وسط عواصف الشرق الأوسط العاتية لسنوات بحيث أصبح أقدم حاكم عربي حينها ، يكتفي بالصمت ، و يقدّم ياتوم للملك المصل الشافي ، و في تلك الأثناء كانت ثلة من الجيش الأردني تأخذ مشعل من المستشفى الإسلامي حيث نقل إلى مدينة الحسين الطبية ، لتوفير علاج أفضل و الحفاظ على حياته و أمنه كما قيل ، و في ذلك المستشفى يحقن مشعل بمصل الموساد الشافي هذه المرة.

و هنا يبدو أن رواية معاريف تستبعد ، من دون الإشارة إلى ذلك ما نشرته بعض الصحف الأجنبية عن الاتصالات التي أجراها الملك مع الرئيس كلينتون ، و يبدو الملك حسين في هذه الرواية و كأنه آخر من يعلم بما جرى في مملكته ، مع أنه مما لا شك فيه فإن المخابرات الأردنية و مديرها سميح البطيخي كانت و كان على علم بما حدث ، و ربما قبل علم نتنياهو بذلك أثناء زيارته لمقر الموساد.

و استمر نتنياهو في برامجه المخصصة للاحتفال برأس السنة العبرية بينما كان يتلقى التقارير أولاً بأول من الأردن ، و هو يتنقل من احتفال إلى آخر ، و يطلع وزير حربه إسحاق موردخاي و آرئيل شارون وزير البنى التحتية و سكرتير الحكومة داني نفيه على حقيقة ما حدث ، و يصدر أمراً لرئيس بعثة الموساد في العاصمة الأمريكية واشنطن بالذهاب إلى نيويورك للقاء مع وزير الخارجية دافيد ليفي الذي كان يرأس وفد بلاده إلى اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة و إطلاعه على ما حدث.

و بعد ساعات يطلب نتنياهو من العقيد شمعون شبيرا نائب سكرتيره العسكري ، الاتصال مع أفرايم هليفي سفير (إسرائيل) لدى الاتحاد الأوروبي ، و المعروف بعلاقاته الحسنة مع الملك حسين على مدى سنوات ، و الطلب منه العودة على وجه السرعة إلى القدس ، التي يصلها في اليوم التالي ، و يتباحث مع نتنياهو في كيفية إرضاء الملك و تطمينه ، و في هذا الاجتماع يطرح هليفي فكرة الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين ، و هو ما طرحه على الملك حسين بعد ساعات عندما التقاه في القصر الملكي.

و في هذه المرة كان الملك حسين الذي حافظ على صمته في لقائه مع ياتوم ، يتحدّث بأريحية مع صديقه هليفي و يعبّر له عن مخاوفه و شكّه فيما إذا كان المصل المضاد سينقذ حياة مشعل . و اشترط الملك حسين ، لاستمرار الحوار مع (الإسرائيليين (أن يزوّدوه بتركيبة المادة السامة التي حقن فيها مشعل.

و في التاسعة من مساء من نفس اليوم (الجمعة : 9/26) كان هليفي يقدّم طلب الملك حول الحصول على التركيبة الكيماوية لقادة (إسرائيل) في غرفة المجلس الوزاري ، في جلسة وصفت بأنها إحدى الجلسات العاصفة جداً في تاريخ (إسرائيل. (

و كما هو متوقع فإن الطلب الأردني جوبه بنقاش حاد ، و لكن في نهاية الاجتماع اتخذ قرار بإرسال هليفي مرة أخرى إلى الأردن و معه خبير مهمته تقديم شرح للملك حسين عن تركيبة السم القاتل.

و هو ما حدث و يبدو أن ذلك كان له ثمن ، و جزءاً من الصفقة التي أريد لها أن ترضي الجميع و تقلّل صدى الفضيحة ، ففي صباح الأحد (9/28) توجّه موكب من السيارات المحصنة من عمان و اجتازت الحدود دون أن يعترضها أحد ، و في إحدى السيارات كان هناك يجلس هليفي و معه ثلاثة رجال و امرأة ، هم عملاء الموساد الذين هربوا إلى داخل السفارة الصهيونية في عمان بعد الحادث ، و ها هم و بعد موافقة الملك حسين في طريقهم إلى بيوتهم ، خائبين! ..

و بالطبع الأمر لم ينتهِ عند هذا الحد ، فمشعل ما زال في المستشفى رغم التحسّن الذي طرأ على صحته و ما زال أيضاً رجلا الموساد محتجزيين لدى الأردن.

و هذا الجزء من القصة لا بد له من مفاوضات من نوع خاص ، لذلك في الساعة الحادية عشرة من مساء الأحد (9/28) تغادر طائرة من مهبط الكنيست بالقدس إلى عمان و تقلّ على متنها : نتنياهو و

إسحاق موردخاي وزير الحرب ، و آرييل شارون وزير البنى التحتية ، و السفير أفرايم هليفي ، و مستشار وزير الحرب العميد يعقوب عميدور و نائب سكرتير نتنياهو العسكري العقيد شمعون شبيرا.

و في عمان يلتقيهم ولي العهد الأمير الحسن ، الذي يتهم القادمين بأن ما فعلوه و خططوا له باستهداف خالد مشعل هو في الواقع محاولة لإسقاط النظام الهاشمي ، و قال لهم الحسن بمرارة المصاب بخيبة من أصدقاء مقربين له (ماذا فعلتم ؟ قبل يومين فقط استضاف أخي الملك في قصره مجموعة من ضباطكم ، و جلس معهم ساعات طويلة و أكل معهم ، و أنتم تردّون بإرسال القتلة إلى أراضينا.)

و اتهم الحسن بلسانه و لسان شقيقه الملك بأن (إسرائيل) بعملها كانت تستهدف إحراجهما قائلاً : (نحن لا نفهمكم ، أي غباء هذا حين يقوم أربعة من عملاء الموساد بالهرب في وضح النهار إلى السفارة "الإسرائيلية" في عمان.)

و في حديثه الطويل مع الوفد الصهيوني رفيع المستوى ربط الأمير الحسن بين محاولة الاغتيال بما نشرته وسائل إعلام صهيونية بمحاولة (إسرائيل) اقتحام مناطق السلطة الفلسطينية و هذا يعني تهجير مئات الألوف من الفلسطينيين إلى الأردن ، و إغراق الأردن بهم و إسقاط النظام الملكي.

و بذل نتنياهو و صحبه (توضيح) الأمور لولي العهد الأردني ، و تم الاتفاق بشكلٍ نهائي على إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين ، على أمل أن يؤدّي ذلك للإفراج عن رجلي الموساد المحتجزين في الأردن.

خروج الشيخ

في اليوم التالي الإثنين (9/29) يبدأ الصهاينة في التسريع في الصفقة و الخروج سريعاً من الفضيحة التي وصفتها وسائل الإعلام بأنها (الهدية) غير المنتظرة لنتنياهو الذي كان يأمل بالحصول على هدية بمناسبة رأس السنة العبرية و لكنه حصل (على العملية الأكثر غباء و رداءة في تاريخ الموساد) .

و يجتمع داني ياتوم و إليكيم روبنشتاين و أفرايم هليفي و ممثل الموساد في عمان (.. تصوّروا ذلك : ممثل للموساد في عمان ..!) ، مع الجنرال علي شكري مستشار الملك حسين العسكري ، ليتلقوا منه جواباً إذا كانت حركة حماس توافق على نقل الشيخ أحمد ياسين إلى الأردن ، و كان الرد إيجابياً.

و في يوم الثلاثاء 9/30 ، و أثناء إلقائه لخطاب في مدينة الزرقاء أمام وحدات من جيشه ، يطلب الملك ، و بصورة فاجأت الرأي العام ، الذي لم يكن يدري ما يدور في الخفاء ، حتى أن الرقابة الصهيونية حذفت التقارير التي تحدّثت عن صفقة من نوع ما بين الملك الأردني و (إسرائيل) ، و تشدّدت الرقابة على برقيات وكالات الأنباء و عمدت إلى حذف أجزاء منها ، يطلب الملك من (إسرائيل) الإفراج عن الشيخ الجليل أحمد ياسين .. !

و يوافق نتيناهو على (طلب) الملك حسين ، و يتصل مع وزير الأمن الداخلي أفيغدور كهلاني الذي لم يكن يعرف تفاصيل التحركات في الأيام السابقة و يطلب منه الإفراج عن الشيخ ياسين لنقله إلى الأردن خلال ساعات ، لأنه يريد أن يؤدّي ذلك إلى الإفراج عن رجلي الموساد .

و يدخل السجّانون إلى غرفة الشيخ ياسين و يطلبون منه و من مرافقه الشاب الأسير رائد البلبول ، الاستعداد للإفراج ، و كانت ، بالطبع مفاجأة غير متوقعة ، و يتم نقل الإثنين إلى عمان بمروحية أرسلها الملك حسين و يتم إدخال الشيخ ياسين المقعد و الذي يعاني من جملة أمراض إلى مدينة الحسين الطبية في عمان .

و أثار الإفراج عن الشيخ ياسين التكهنات حول وجود صفقة فيما يتعلق بالإفراج عن عميلي الموساد المحتجزين لدى الأردن . و كتبت الصحف و تحدّثت وسائل الإعلام عن ما وصلها من معلومات عن المفاوضات بين الملك الأردني و (إسرائيل) للخروج من هذه الفضيحة المدوية . و صاحب الإفراج عن زعيم حماس المسن و الذي يعاني من إعاقات دائمة ، بعد رفض (إسرائيلي) متكرّر للإفراج عنه ، ردود فعل واسعة لدى أوساط عديدة .

و أول ردود الفعل هذه ، إذا جازت التسمية على ما أقدم عليه الرئيس الصهيوني عيزر وايزمن ، جاءت من (إسرائيل) نفسها ، و ترافقت مع قرار الإفراج عن الشيخ ياسين . ففي (إسرائيل) و بعد ساعات من

الإفراج عن الشيخ ياسين ، كان اثنان من الإرهابيين اليهود هما : زئيف ولف و غيرشون أرشكوفيتش يطلق سراحهما بقرار من الرئيس (الإسرائيلي) ، و كان حكم على الإثنين في تموز 1993 بالسجن عشر سنوات لكلّ منهما بعد إدانتهما بإلقاء قنابل يدوية على أحد أسواق القدس العربية مما أدّى إلى قتل تاجر فلسطيني .

و لم يكتفِ وايزمن بذلك بل أصدر قراراً بتخفيض عقوبة أربعة إرهابيين آخرين ، و هم يورام سكولنيك المدان بقتل أسير فلسطيني و خفّف حكمه من المؤبد إلى 15 عاماً ، و خفّف حكم الإرهابي نير عفروني المدان بقتل عامل فلسطيني من 22 عاماً إلى 15 عاماً ، و خفّف الحكم الصادر على الإرهابي إيلي فعنونو شريك عفروني بقتل العامل الفلسطيني من 22 عاماً إلى 15 عاماً ، و شمل تخفيف الأحكام إرهابي آخر هو ناخشون وولف المدان بقتل فلسطينية من الخليل قرب مستوطنة كريات أربع ، و ذلك من 15 عاماً إلى 12 عاماً .

و حاولت الأوساط الحكومية الصهيونية عدم الربط بين هذه القرارات و الإفراج عن ياسين ، و قال آريه شومر السكرتير الصحافي لوايزمن إن هذه القرارات اتخذت قبل ثلاثة أشهر من الإفراج الذي تم بمناسبة رأس السنة العبرية الجديدة .

و برّرت (إسرائيل) إطلاق سراح ياسين لأسباب صحية و استجابة لنداء الملك حسين بإطلاق سراحه ، و تطوّع الناطق بلسان جيش الاحتلال ليقدّم تقريراً عن حالة الشيخ ياسين ، قائلاً إنه يعاني ضعفاً شديداً في البصر و التهابات داخلية و مشكلات مزمنة في التنفس و تدهوراً عضلياً .. !

و عبرت الأوساط الفلسطينية جميعها عن فرحتها بإطلاق سراح ياسين مع تحفّظها على إبعاده إلى الأردن ، و منها رئيس السلطة ياسر عرفات الذي كان يؤكّد دائماً في خطاباته على أهمية إطلاق سراح الشيخ ياسين ، و في إحدى المرات و رداً على سؤال وجّهته له ، قال إن مسألة الإفراج عن الشيخ ياسين أمر متفق عليه مع (الإسرائيليين) و أنهم يجب أن ينفذوا ما التزموا به بهذا الشأن ، و هو لم يحدث إلا بعد فضيحة الموساد في عمان .

قال عرفات إنه سعيد لإطلاق سراح أخيه و زميل دراسته الشيخ ياسين ، و رأى في ذلك أمراً يبعث على الثقة بالنفس و عبّر عن أمله بأن يكون ذلك فاتحة للإفراج عن بقية الأسرى ، و فيما بعد طار عرفات إلى عمان و التقى الشيخ ياسين . و وجّه المجلس التشريعي الفلسطيني الذي كان يعقد جلسة له في مدينة رام الله في 10/1/ التحية لزعيم حماس الذي "كانت مسألة الإفراج عنه على جدول أولويات الرئيس عرفات و السلطة الوطنية" ، معتبراً أنه كان يجب على (إسرائيل) إطلاق سراحه قبل وقت طويل من ذلك ، استجابة للاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني و (الإسرائيلي) بخصوص إطلاق سراح الأسرى المرضى و كبار السن ، و كذلك استجابة لاتفاق بين أجهزة الجانبين الأمنية تضمن الإفراج عن ياسين مقابل الكشف عن جثة جندي (إسرائيلي) كان اختطف و قتل في غزة ..

و رحّبت حماس بالإفراج عن زعيمها و كذلك فعلت أسرة الشيخ ياسين ، و لكنهم جميعاً لم يستوعبوا فرضية أن يبقى ياسين في الإبعاد خصوصاً و أنه كان رفض سابقاً إفراجاً مشروطاً عنه مقابل موافقته على إبعاده .

و أكّد محمد نزال ممثل حماس في الأردن أنه تم تلقي تأكيدات شخصية من الملك حسين حول عودة الشيخ ياسين إلى غزة بعد انتهاء علاجه .

و سارع الملك حسين و أخذ المبادرة من جديد و اتصل بنفسه مع زعماء حماس في غزة الذين قادوا المعارضة ضد ما وصف بأنه إبعاد لياسين إلى الأردن ، و طمأنهم أنه بإمكان ياسين العودة متى يشاء إلى غزة .

و قال إن ياسين الآن في وطنه الثاني بين أهله ، و أعرب عن أمله (في أن يكون هذا الإجراء "الإسرائيلي" بداية خطوة من خطوات لاحقة على كل الأصعدة على طريق السلام العادل و المشرف) ...

و عاد الشيخ ياسين إلى غزة في 10/6 على متن مروحية ، و جرى له استقبال رسمي و شعبي وسط اهتمام إعلامي كبير . و تكرّس أحمد ياسين زعيماً عربياً و إسلامياً ، عندما قام بعد مكوثه قليلاً في الأردن في المستشفى ، و الاهتمام الإعلامي الكبير به ، و عودته إلى غزة ، بجولة شملت دولاً عربية عدة استقبل فيها من كبار المسؤولين و عومل تقريباً معاملة الرؤساء ، و هو ما رجّح تكهنات حول زعامة ياسين و دوره المستقبلي في فلسطين ، و إمكانية أن يشكّل بديلاً لزعامة عرفات .

و لكن ذلك لم يحدث ، و احتفظ ياسين بصفته رمزاً وطنياً كبيراً ، و صوت المعارضة الأبرز ، و ضمير المقاومة المستمرة على أرض فلسطين .

لعنة مشعل

أثارت عملية فشل اغتيال مشعل و توابعها ، نقاشاً حاداً في (إسرائيل) حول ما وصف بأنه أكبر فشل لجهاز الموساد (الإسرائيلي) . و في البداية حاولت الرقابة الصهيونية فرض حظرٍ على نشر بعض فصول تلك العملية الفاشلة ، و في إجراء ليس كثير الحدوث حذفت الرقابة الصهيونية أجزاء من تقرير لوكالة رويترز تحدّث فيه محلّلون صهاينة معتبرين أن ما حدث في عمان في 9/25 هو (أسوأ خطأ في تاريخ عمليات الموساد) .

و اعتبر زئيف شيف أحد أبرز المعلقين الصهاينة العسكريين أن قضية محاولة اغتيال مشعل في عمان تشكّل (ضرراً استراتيجياً خطيراً و إحدى أهم العمليات الميدانية الفاشلة التي نفّذها جهاز المخابرات "الإسرائيلي") .

و لخص شيف الأضرار الناتجة عن العملية في تعليقه بجريدة هآرتس العبرية يوم 1979/10/5 بما يلي :"ضرر في العلاقات مع الأردن و الملك حسين ، و هو ضرر ينطوي على مغزى استراتيجي ، مشبّهاً ما حدث في اختيار عمان بالقيام بعملية من هذا النوع ، كاختيار واشنطن للقيام بهذا العمل .. !"

و ضرر في مكافحة ما اعتبره الإرهاب ، معتبراً أن هذا الفشل سيحث بالتأكيد (النشاطات "الإرهابية" ضد "إسرائيل" ، و سيثقل أكثر فأكثر على السلطة الفلسطينية للتعاون مع "إسرائيل" في حربها ضد حماس ، و الضرر في مكافحة "الإرهاب" يعبر عن نفسه أيضاً بضرورة الإفراج عن سجناء حماس من السجن ، و كان رئيس الحكومة قد قال للأمريكيين حول الإفراج عن الشيخ ياسين قبل وقت ، إن الإفراج عنه يتسبّب في وقوع أضرارٍ بالغة على أمن "إسرائيل") "المس بهيبة الموساد ، معتبراً أن فشل العملية سيؤدّي إلى زعزعة الموساد و المس بهيبته و مكانته ، و إلى ضررٍ ناتج عن الكشف أمام الأردنيين و عبرهم لأوساط أخرى لم يسمّيها شيف ، عن السم القاتل ، و هو الوسيلة الفنية الذي استخدم في عملية الاغتيال.

و تساءل شيف عن المسؤول عن اتخاذ القرار بالعملية ؟ و من مِن الوزراء شارك في اتخاذ القرار ، معتبراً أن رئيس الحكومة هو الذي تقع عليه المسؤولية الاستراتيجية في المصادقة على مثل هذا القرار الذي لم تكن في صورته كل أذرع أجهزة الأمن مثل الشاباك أو جهاز الاستخبارات العسكرية (حيث أصيبت هذه الأجهزة بهول المفاجأة) حسب ما كتب شيف.

و وجّهت المعارضة و الصحافة انتقادات لاذعة لنتنياهو الذي وجد نفسه في محل دفاع طوال الوقت ، و جاءت السهام من كل اتجاه ، حتى أن مستشاره السابق لشؤون الإعلام إيال آراد قال إن نتنياهو (وقع في فخ قراراته) ..

و تحدّث إيهود باراك زعيم حزب العمل المعارض و العسكري المحترف السابق و صاحب السجل الحافل في العمليات الخارجية قائلاً إن (أياً من رؤساء الحكومات الأربع الذين عملت معهم : مناحيم بيغن، إسحاق شامير، إسحاق رابين ، شمعون بيرس ، لم يكن ليعطي الضوء الأخضر لعملية من هذا النوع في الأردن ، البلد الذي يكافح "الإرهاب") .

و لم تكن الضجة في الصحافة الصهيونية حول مبدأ استهداف (الإرهابيين) بل للأضرار التي نتجت عن العملية . و شاركت الصحف الأجنبية في الحملة أيضاً ، و ذكرت صحيفة الصاندي تايمز البريطانية أن أجهزة المخابرات (الإسرائيلية) حاولت ردع نتنياهو عن ارتكاب عملية اغتيال مشعل في عمان .

و سرّبت مصادر صهيونية معلومات للصحيفة البريطانية مفادها أن داني ياتوم رئيس الموساد كان عقد اجتماعاً مع نتنياهو قبل الحادث بـــ 12 يوماً ، وصف بأنه اجتماع عاصف حول الموضوع ، و أن نتنياهو الذي تأثرت مكانته من العمليات الاستشهادية التي هزّت (إسرائيل) إبان حكمه ، طلب قتل أي مسؤول من حماس في عمان انتقاماً لتلك العمليات ، و أن ذلك لقي معارضة من ياتوم ، لأن ذلك برأيه

سيحمل مخاطر تدمير عمل عملاء الموساد في عمان الذين يجمعون معلومات (ثمينة عن سوريا و العراق و "المتطرفين" الفلسطينيين ، و كذلك على التعاون بين عملاء الموساد و نظرائهم الأردنيين) . و ذكرت الصحيفة أن مسؤول الموساد في الأردن (ك.م) قدّم الاعتراضات نفسها و أنه قال إن الوقت غير كافٍ لتنظيم العملية .

و شبّه التلفزيون العبري فشل عملية اغتيال مشعل بما حدث عام 1973 في ليلهامر في النرويج عندما تم قتل النادل المغربي بوشيكي ظناً من عملاء الموساد بأنه أبو حسن سلامة .

و انضم مسؤولون حكوميون صهاينة للمعارضة في التساؤل عن نتائج العملية ، و أمام هذا الجو العدائي لنتنياهو ، تحدّثت مصادر صحافية عالمية أنه طلب مساعدة الأخصائي الأمريكي في شؤون الإعلام و وسائل الاتصال آرثر فينكلشاين الذي كان نظّم حملته الانتخابية لرئاسة الوزراء في (إسرائيل) في عام 1996 . و دعا نتنياهو زعيم المعارضة اليساري إيهود باراك (للتشاور) .

و بدأ نتنياهو حملة لتبرير العملية ، و قال مستشاره دافيد بار إيلان إن ("الإسرائيليين" سيواصلون محاربة "الإرهاب" أينما كان ، و يمكن لـــ "إسرائيل" أن تصل لـــ "الإرهابيين" أينما وجدوا) ، معتبراً أن مشعل ليس زعيماً سياسياً لحماس فقط لكنه (محرّك جناحها العسكري) ، و أن المعركة مع ("الإرهاب" هي عملية مستمرة ، أحياناً ننجح و أحياناً نفشل ، و لكن ذلك لن يؤدّي بنا لإعادة النظر في سياستنا) .

و أصدرت الحكومة الصهيونية بياناً قالت فيه إنها لا ترغب في التعليق على الاعتداء على حياة خالد مشعل ، الذي تعتبره مسؤولاً عن مقتل مدنيين "إسرائيليين" ، و لكنها تعتبر نفسها مسؤولة عن (حماية حياة مواطنيها و مكافحة "الإرهاب" بلا هوادة) .

و تحدّث داني نفي سكرتير الحكومة في ختام اجتماع للمجلس الوزاري المصغر (10/5) معتبراً أن الانتقادات الموجهة لنتنياهو و حكومته ، ناجمة (عن دوافع سياسية و حزبية و هي تهم باطلة) . و رفض نفي أو تأكيد اشتراك (إسرائيل) في عملية اغتيال مشعل الفاشلة ، محاولاً إبعاد الكرة عن ملعب حكومته بالقول إن (القرارات في "إسرائيل" تتخذ بالتشاور بين أجهزة الاستخبارات و الأجهزة الأمنية المعنية ، و لا تعطي الحكومة موافقتها إلا بعد المشاورات) .

و ربما كان (داني نفي) بقوله هذا يستشعر اتجاه النقاشات الذي ستأخذها القضية ، أو الذي بدأ فعلاً بعد تفجّرها ، و الحديث عن إمكانية أن يكون داني ياتوم (كبش محرقة) للعملية الفاشلة ، و لذا طالبت أوساط بالاطلاع على محضر الاجتماع الذي قيل إنه جمع بين نتنياهو و ياتوم قبل 12 يوماً من الحادث ، و هنا يمكن الإشارة إلى ما قالته الإذاعة الصهيونية ، إن المحادثات بين رئيس الوزراء (الإسرائيلي) و أجهزة المخابرات تسجّل بانتظام منذ عام 1966 ، و تم إرساء ذلك كقاعدة بعد قضية خطف و قتل المعارض المغربي المهدي بن بركة ، الذي شارك الموساد بقتله مع الأجهزة المغربية و الفرنسية.

و كان اشتراك الموساد في عملية الخطف و القتل تسبّب في أزمة بين رئيس الوزراء الصهيوني ليفي أشكول ، الضعيف كما نظرت له المؤسسة الأمنية على الدوام ، و التي فرضت عليه شروطها في حرب حزيران 1967 ، و بين رئيس الموساد مائير ياميت ، و أعلن أشكول حينها أنه لم يعطِ موافقته أبداً على اشتراك الموساد في عملية بن بركة .

المهم أن تسجيل المحادثات أصبح قاعدة لتحديد مسؤولية كل طرف ، و عقدت لجنة رقابة برلمانية على الأجهزة الأمنية اجتماعاً لها لبحث المسألة ، و كان آخر اجتماع لها عام 1985 بعد الإعلان عن القبض على الجاسوس الصهيوني جونثان بولارد في البحرية الأمريكية .

و في النهاية قدّم ياتوم استقالته ، بعد عملية فاشلة أخرى للموساد في سويسرا ، و التي أعقبتها سلسلة عمليات فاشلة أيضاً ، حتى اصطلح على أن (لعنة مشعل) تلاحق الموساد .

و لم ينتهِ النقاش ، على الأقل في (إسرائيل) ، حول فشل عملية مشعل و العمليات الأخرى اللاحقة ، حتى الآن .. ! و بعد نحو ثلاثة أعوام خرج أحد منفذي العملية عن صمته ليتحدث لصحيفة معاريف العبرية (2000/5/18) ، و عزا موشيه بن دافيد أحد كبار المسؤولين في قسم العمليات التابع للموساد حتى قبل إدلائه بالحديث بعدة أشهر ، فشل العملية لعدة أسباب : منها حسب قوله إن العملية نفذت في ساحة ليس للموساد عهد بها ، لأنه كما قال إن إسحاق رابين رئيس الوزراء السابق ، حظر على الموساد العمل في الأردن بعد عملية توقيع اتفاقية السلام ، و هذا كلام غير مقنع تنفيه تجارب الموساد السابقة في دول أكثر من صديقة كأمريكا مثلاً و فضيحة الجاسوس بولارد و زوجته ، إضافة إلى أن الدول تمارس الأعمال الاستخبارية سواء كانت في حالة السلم أو حالة الحرب ، و أن نتنياهو أجبرهم

على إتباع أسلوب أيضاً غير معهود ، لأنه لم يرغب بحدوث انفجار أو إطلاق نار في الشارع و إجمالاً كان يريد عملية هادئة ، و أيضاً بسبب ما وصفه بالسرعة .

و قال بن دافيد للصحيفة العبرية : (بعد العملية الأولى في القدس ، في سوق محنية يهودا في آب 1997 ، طالب رئيس الحكومة بضرب هدف لحركة حماس ، و أعلنت المخابرات العامة – الشاباك – و الاستخبارات العسكرية عن عدم وجود أهداف لديهما ، و لهذا استدعونا ، و اقترحنا عدة أهداف ، و لم يكن خالد مشعل هدفنا الأول أو الثاني و لا حتى الثالث ، و مجمل هذه العوامل إضافة للضغط الزمني الذي كان كبيراً جداً ، إلى درجة عدم تمكّننا حتى من إعداد طريق هروب ، هو الذي أدّى إلى النتيجة السيئة) .

و بدا كأن بن دفيد يصفي الحسابات مع المؤسسة السياسة التي تخلّت ، بتصرفاتها عن الأمنيين ، و يشير بخيبة أمل إلى تصرفات إسحاق موردخاي وزير الحرب وقتها ، الذي ادعى أنه لم يسمع عن القضية إلا في وقت لاحق ، مع أنه كان يعرف .

و وجّه بن دافيد الحاصل على شهادة دكتوراة في الآداب ، انتقاداته إلى نتنياهو الذي (مارس ضغوطاً مكثفة علينا للقيام بالعملية بسرعة ، و لم أستوعب و لا أستوعب حتى الآن ما الذي كان يستهدف تحقيقه من هذه العملية لا سيما و أنه طالب بعملية اغتيال هادئة) .

و الغريب أن هذا الكلام أتى من بن ديفيد الذي اهتمت به الصحف العبرية ، بعد أن أصدر عن منشورات معاريف كتابه (الإمكانيات المحدودة) عن فترة عمله بالموساد ، و وجه الغرابة ، أن بن ديفيد هو من عرض على المستوى السياسي خطة اغتيال مشعل .

و حيّى بن دافيد الذي خدم في منصب رفيع في وحدة قيسارية ، و هي وحدة الاغتيالات في الموساد ، قبل استقالته و عودته للعمل الأكاديمي ، داني ياتوم ، و معلناً أسفه لاستقالته من رئاسة الموساد ، مشيراً إلى عدم تدخّله النهائي في العملية الفاشلة في سويسرا و لكنه قرّر تحمّل المسؤولية عنها . و حاول تبرير الفشل كما ذكرنا ما قاله لصحيفة معاريف و ما كرّره أيضاً في حديثه لصحيفة هآرتس (2000/5/19) .

و قدّمت هآرتس تعريفاً لافتاً بابن ديفيد ، اليهودي من أصل روسي الذي ولد في بداية الخمسينات من القرن العشرين ، في مستوطنة (غبعات شموئيل) لأبٍ عسكري ، و لأم تعمل في الترجمة و التحليل اللغوي ، و التي حرصت على التحدث معه بالروسية ، لذلك كانت اللغة الروسية ، لغته الأولى قبل العبرية ، و خلال خدمته في الجيش شارك في تأسيس شعبة للناطقين بالروسية في الوحدة (8200) و هي وحدة التنصت التابعة لقسم الاستخبارات العسكرية في الجيش (الإسرائيلي) ، و كان الوقت الذي أنشئت فيه تلك الشعبة متزامناً مع ما عرف بجرب الاستنزاف ، حيث وجدت على الجبهتين المصرية و السورية أعداد من الخبراء السوفييت .

و بعد خدمته في الجيش في المجال الاستخباري ، و هي خدمة متنوعة أضافت له تجارب غنية ، عمل في وحدة التصفية في الموساد التي تطلق عليها وسائل الإعلام اسم قيسارية ، و التي كتب عنها عميل الموساد السابق فيكتور أستروفسكي ، صاحب كتاب (بطريق الخداع) و هي وحدة محاطة بالغموض الشديد ، و بن ديفيد هو الأول من هذه الوحدة التي يتحدث علناً عن نشاطاته ، و من مهام هذه الوحدة التعقب و التخطيط و اقتحام المنازل و السفارات و زرع أجهزة التنصت و التصفية ، و مهمة الاغتيال و التصفية تتولاها وحدة أصغر في قيسارية ، يقوم أفرادها الذين لا يعرفون بعضهم البعض إلا بالأسماء المستعارة ، و لم يشأ بن ديفيد الحديث عن هذه الوحدة .

و رداً على سؤال لصحيفة هآرتس العبرية ، عن اختيار نتنياهو لمشعل ، رغم أن أجهزة المخابرات لم تتمكن من إثبات الصلة بينه و بين (الإرهاب) ، قال بن ديفيد ، ربما دون أن يرمش له جفن (من حق رئيس الوزراء أن يقرّر بأن رئيس المكتب السياسي لحماس ، الذي ربما لا يكون على علم من وجهة نظري عن الهجمات المحدّدة لكنه نقل بالتأكيد الرسائل و التوجيهات لكتائب عز الدين القسام حيث يجب و حيث لا يجب العمل) .

و جاءت العملية الاستشهادية بالقدس الغربية لتعجّل بطلب نتنياهو الذي أراد اغتيال مشعل دون أن يكون هناك إشارة إلى وقوف (إسرائيل) وراء ذلك ، وهو أمر غريب حقاً ، علّق بن ديفيد عليه بأنه في هذه الحالة فإن عامل الردع لا يكون له أي دور ، و في حالة كانت (إسرائيل) ، من جهة أخرى تريد أن تتبنى عملية التصفية لمشعل ، لو نجحت ، فإنه أمر غريب أيضاً نظراً للحساسيات التي سيثيرها التبني العلني للعملية في الأردن .

و في حديثه لهآرتس العبرية ، كرّر غضبه على السياسيين ، و من بينهم نتنياهو و موردخاي و تساءل كيف يمكن لإسحق موردخاي الادعاء بأنه سمع عن الموضوع فيما بعد ؟

و روى بن ديفيد : (لقد تم الحديث بحضور موردخاي ، فقط عن تصفية فورية لخالد مشعل في الأردن ، لقد فهم بالضبط ما تحدثنا عنه ، و عند خروجنا من مكتب رئيس الوزراء ، التقينا بالجنرال موشية يعلون ، رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية في حينه ، حيث قام رئيس الموساد داني ياتوم بإطلاعه و وضعه في صورة الموضوع بأكمله ، و بعد ذلك تتصلوا جميعاً من معرفتهم بالأمر) .

و تطرّق بن دافيد إلى وجود أشخاص (غير مخلصين) في الموساد و من بينهم يهودا غيل الذي أدين باختلاس أموال من الموساد و تضليل (إسرائيل) بشأن سوريا بعد تقديمه لتقارير كاذبة صاغها بنفسه مدعياً أنها من مصادر عليا في سوريا .

و قال بن ديفيد عن يهودا غيل و هو (الموجّه الرئيسي في الفصل التدريبي الأول لي بالموساد ، و كان بإمكان الجميع أن يدرك على الفور أن هناك شيء غير صحيح لديه ، و يوجد شخص مثله في كل جهاز استخباري ، و أشعر بالسرور لوجود أشخاص في الموساد يؤمنون اليوم بضرورة تجنيد أشخاص عقائديين و مستقيمين و من ثم تعليمهم الكذب و الخداع و ليس تجنيد عناصر ذوي نفسية إجرامية و للأسف ما زالت هذه التوجهات غير سائدة في الموساد) .

و سجّل بن ديفيد ملاحظة هامة (عندما نقلت بعد الفصل الدراسي لمجال العمليات و بعد الاطلاع على ثلاث عمليات كان يجري الإعداد لتنفيذها خلال الأشهر المقبلة ، شعرت بأسف كبير إلى درجة البكاء ، و لم تكن لهذه العمليات علاقة بالأمور التي درسناها بالفصل و تجاوز هذا لدي كافة ما يمكن تخيّله) .

و لم يكشفْ بن دافيد عن تلك العمليات التي يقصدها ، و لكن حدثت عمليات مشابهة لها ، من حيث فشلها المحقق ، عملية مشعل في عمان و عمليتي الموساد في قبرص و سويسرا و فضيحة يهودا غيل بشأن التقارير الكاذبة حول سوريا ، و في الفضائح الثلاث الأولى تم اعتقال بعض عملاء الموساد في الدول الثلاثة تلك ، أما جيل فأودع السجن الصهيوني ، و كانت فضائح مدوية ، فقد كانت لعنة مشعل تلاحق (إسرائيل) و جهاز الموساد .. !

و سقط المستر موساد .. !

بعد الفشل المدوّي لعملية اغتيال مشعل في عمان ، يبدو أن داني ياتوم رئيس الموساد الذي عيّنه إسحاق رابين ، رئيساً للموساد من خارج صفوفه حيث جاء به من الشاباك ، أراد أن يمحو ذلك الفشل المزري ، أو يخفف من وقعه بعمليات أخرى للموساد في الخارج و لكن وجد نفسه يتورّط في فضيحة أخرى في سويسرا اضطر بعدها للاستقالة ، رغم أن أصدقاءه مثل بن دافيد قال بعد خروجه من الموساد إن ياتوم لم يكن له علاقة بعملية سويسرا و هو أمر غريب ، ففي النهاية يتحمّل رئيس الموساد مسؤولية الأعمال التي يقوم بها جهازه .

بعد نحو خمسة أشهر من فشل عملية اغتيال مشعل ، و في شباط عام 1998م ، دخلت مجموعة من عملاء الموساد إلى المبنى رقم 27 من شارع فابر ساكر في بلدة ليبيفيلد بالقرب من مدينة كونيتس في مقاطعة بيرن ، الذي يقطن فيه مواطن سويسري من أصل لبناني يدعى عبد الله الزين ، و النزول إلى أسفل المبنى لفحص إمكانية زرع أجهزة تنصت على هاتفه ، باعتباره أحد مناصري حزب الله في لبنان .

و كان عميل للموساد في لبنان أخبر رؤساءه أن المواطن اللبناني المغترب عبد الله الزين ، الذي عاد في زيارة إلى بلاده التقى بمسؤولين في حزب الله و اجتمع معهم في بيروت ، قبل أن يتوجّه إلى قريته الجنوبية ليلتقي بعائلته . و رصد عميل الموساد ، الزين و هو عائد إلى سويسرا حيث يقيم ، عناصر من حزب الله رافقته حتى مطار بيروت .

و تستنتج عدة مصادر مهتمة بأن الموساد كان يبحث عن عملية تعيد صورته الأولى أمام الرأي العام و تنقذ مديره داني ياتوم من الإقالة بعد فشل محاولة اغتيال مشعل . و حسب ما سرّبه جهاز الموساد نفسه فإن الزين كان يجمع التبرعات لحزب الله من أغنياء الشيعة في أوروبا .

و طارد رجال الموساد ، بناء على أوامر و متابعة ياتوم ، الزين في عدة مدن أوروبية ، حتى عثروا عليه في بلدة ليبلفيد ، و تم استئجار بيت سري يقيم فيه رجال الموساد على مقربة من بيت الزين ، لتبدأ فصول عملية فشل جديدة للموساد .

كثّف رجال الموساد من مراقبة الزين بينما تابع ياتوم التخطيط لعمليته ، و حسب الصحافي غوردون طوماس فإن ياتوم "أرسل خبيراً بالاتصالات إلى ليبليفد لفحص صندوق الوصل الهاتفي ، فالتقط مجموعة من الصور للقسم الداخلي و عاد بها إلى تل أبيب حيث تولى درسها قسم الأبحاث و التطوير ، و تبعاً لذلك أدخلت تعديلات على الأدوات قيد التحضير ، كان بين هذه الأدوات جهاز صغير متطوّر يمكّن من مراقبة جميع المكالمات في شقة الزين ، و قد ربط هذا الجهاز بآلة تسجيل ضئيلة الحجم تختزن ساعات من المكالمات الهاتفية ، و كان لآلة التسجيل قدرة ذاتية على التفريغ الإلكتروني بإشارة معدة مسبقاً تأتيها من البيت السري ، و هناك في هذا البيت يجري نقل فحوى المكالمات خطياً و ترسل إلى تل أبيب عبر جهاز فاكسميلي سري" .

و في ليلة 1998/2/19 ، تحرّك خمسة من عملاء الموساد لتنفيذ المهمة ، نزل إلى أسفل المبنى ثلاثة من العملاء : رجلان و امرأة ، و بقي اثنان يقومان بمهمة الحراسة في الخارج ، و بدأ الثلاثة ينفذون مهمتهم و هي وضع جهاز تنصت على هاتف عبد الله الزين ، و في أثناء ذلك وصلت السرداب تحت المبنى سيارة شرطة استدعتها إحدى النساء التي استرعى انتباهها حركة غير عادية أسفل المنزل ، و ضبط الشرط عملاء الموساد الثلاثة ، و زعم العملاء الثلاثة : الرجلان و المرأة ، أنهم ليسوا إلا سياحاً قدِموا من (إسرائيل) و اختاروا هذا المكان لممارسة الجنس بشكلٍ جماعي بعيداً عن الأعين ، و لكن رجال الشرطة لاحظوا سلكاً مشبوكاً في الحقيبة الدبلوماسية مع العملاء ، فتم إلقاء القبض على العملاء الخمسة ، الذين نجح أربعة منهم بالهروب بطريقة غريبة ، عن طريق الادعاء بالمرض و الهروب من المستشفى ، و لا يستبعد أن يكون تم ذلك بتعاون بين الموساد و المخابرات السويسرية أو من تدبير الموساد لوحده ، و لم يقم المدّعي العام الاتحادي في سويسرا بالتحقيق في هروب العملاء الأربعة ، بينما بقي في حوزة الأمن السويسري عميل واحد ، كان يحمل جوازي سفر (إسرائيليين) غير مزيّفين اسمه في الجواز الأول : إسحاق بنتال ، و في الثاني يعقوب تراك ، و تم إطلاق سراحه بكفالة في أواخر نيسان 1998 ، قيمتها ثلاثة ملايين فرانك دفعتها الحكومة (الإسرائيلية) ، مع تعهد (إسرائيلي) بعودته لمحاكمته ، قدمه المستشار القانوني للحكومة (الإسرائيلية) إليكيم روبنشتاين ، و فعلاً عاد في بداية شهر تموز 2000 ، ليحضر جلسات المحكمة في محكمة العقوبات الاتحادية في لوزان .

و بالطبع كان أول إجراء اتخذه القاضي هو التأكد إذا ما كان (السيد موساد) غير المعروف اسمه الحقيقي الماثل أمام المحكمة هو نفسه المتهم الذي أفرج عنه بالكفالة ، و تم التأكد من ذلك بشهادة اثنين من رجال الشرطة كانا مكلفين بمراقبة العميل مجهول الهوية .

و نقلت وكالة "قدس برس" وقائع المحكمة بقلم مراسلها حسام شاكر ، و التي ابتدأت بتقدّم أحد محامي المتهم طالباً بعدم الإفصاح عن الاسم الحقيقي لموكله خوفاً من تعرّضه أو أحد أقربائه لاعتداء ، حسب زعمه ، و زاد على ذلك بالقول إنه شخصياً لا يعرف الهوية الحقيقية لموكله ، و كان ذلك بالطبع مدهشاً ، و لكن من أجل عيون الموساد ، يمكن أن لا يصبح كذلك .

و بعد هذه المفاجأة ، أبرز محامي الدفاع وثيقة غريبة ، و هي عبارة عن تعهّد صادر عن الادعاء العام (الإسرائيلي) يتضمّن تعهّداً بعدم تكليف هذا العميل الذي يقف في قفص الاتهام في لوزان ، بأية عملية للموساد في سويسرا مستقبلاً .. ! ، و بصريح العبارة هي رسالة للقضاة بأنه (عفا الله عما سلف ، و نفتح صفحة جديدة) .

و دافع المتهم عن نفسه ، بدون أن ينكِر علاقته بالموساد ، الذي لم يمارس عليه أية ضغوطٍ أثناء خدمته و أنه قام بالمهمة الموكلة له لأسباب أيديولوجية ، و قام بالمهمة دون يشارك في التخطيط لها ، و قال إن اللبناني عبد الله الزين المستهدف بالتنصت على هواتفه يدير مركزاً تابعاً لمنظمة (إرهابية) ، و يقصد بذلك بالطبع حزب الله اللبناني الذي كان يخوض حرب استنزاف في جنوب لبنان ، أجبرت جيش الاحتلال في النهاية على انسحاب مذلّ منه .

و في اليوم الثاني من المحكمة (2000/7/4) استمعت المحكمة إلى أربعة شهود ، و تأكّدوا من أقوالهم و من الإثباتات التي بحوزة المحكمة عن فريق عمل الموساد ، و لم يحاول المتهم نفسه نفي شيء مما وجّه إليه .

و من بين الذين استمعت المحكمة إليهم في هذا اليوم هو عبد الله الزين نفسه ، الذي قال إنه يدير مؤسسة آل البيت الإسلامية الشيعية في مدينة بيرن ، و التي تنشط في المجال الديني و الرياضي و الاجتماعي ، و ليست لها أية نشاطات سياسية .

و من المدهش ، في هذا اليوم هو ما قاله خبير "الإرهاب" المنتدب من الشرطة الاتحادية السويسرية ، الذي أكّد عدم وجود أدلة على أن المركز الذي يديره عبد الله الزين ، قام بنشاطات غير مشروعة ، و لكنه من جانب آخر ، و هنا مثار الدهشة ، أبدى تفهمه لما قام به عملاء الموساد ، رغم استيائه أن الموساد قرّر القيام بتلك العملية دون مساعدة الأجهزة السويسرية ، و مرة أخرى هذا لا يحدث إلا من أجل عيون الموساد .. !

و قدّم خبير آخر لدى الشرطة الاتحادية ، مواد الإدانة ، و هي الشريحة الخشبية التي كان يحاول فريق الموساد وصلها بخط هاتف عبد الله الزين ، و تبين أن هذه الشريحة فيها علبة إلكترونية لم تفتح حتى تبقى تعمل لموعد المحكمة ، و كذلك هناك مصدرٌ للتزويد بالطاقة الكهربائية يكفي لعدة أشهر ، و أيضاً هناك هاتف نقال يعمل بنظام الكرت المدفوع مسبقاً ، و لو تمكّن عملاء الموساد من تثبيت تلك الشريحة الخشبية مع خط الهاتف الخاص بعبد الله الزين ، لاستطاعوا الاستماع إلى المكالمات الواردة أو الصادرة عن جهاز هاتفه بحرية تامة ، و تسجيل المكالمات بعد تحويلها إلى أي مكان يريدونه .

و للتحكم بالطاقة الموجودة في جهاز الهاتف النقال ، وضعت ساعة تستطيع تشغيل الهاتف النقال في ساعات محددة ، أو إيقافه عن العمل في ساعات أخرى ، و تحويل التنصت من الهاتف النقال إلى هواتف أخرى .

و في يوم المحكمة الثالث (7/5) طالب فيليكس بينتسيغر ، نائب رئيس الادعاء الاتحادي السويسري ، بإصدار حكم على المتهم لمدة 15 شهراً و منعه من دخول سويسرا لمدة 10 سنوات و فرض غرامة عليه بنحو ثلاثة آلاف دولار ، و ذلك لاتهامه بالقيام بمهمة تجسسية لصالح (إسرائيل) ، و محاولة التنصت على هاتف سويسري ، و تزوير أوراق ثبوتية ، و هي هنا حمل جوازات سفر أصلية و لكن بأسماء مستعارة .

و اعتبر نائب رئيس الادعاء العام ، عملية الموساد تعدّياً على سيادة سويسرا ، و أشار إلى أن حكومة (إسرائيل) لم تكن مضطرة لتنفيذ العملية ، و سخر ، كما يجب أن يفعل أي حقوقي يتمتع بقدرٍ من الاستقلالية ، من التعهد الذي قدّمه محامي الدفاع و المتعلق ، كما أشرنا بعدم قيام المتهم مستقبلاً بأي عمل استخباري في سويسرا .

و لا بد هنا من الإشارة إلى أن ممثل الادعاء السويسري طالب أن تكون العقوبة التي طالب بإنزالها بحق المتهم و هي 15 شهراً مع النفاذ ، رغم أن القانون السويسري يسمح للأحكام التي تقلّ عن 18 شهراً أن تكون مع وقف التنفيذ ، و علّل ذلك بأنه لا توجد لدى المتهم نية للتوقف عن عمله الاستخباري الذي يمارسه بقناعة فكرية و أيديولوجية .

و يبدو أن الادعاء شعر أنه ، زادها قليلاً على دولة صديقة مثل (إسرائيل) ، فوجّه عتاباً إلى هذه الدولة الصديقة ، حسب تعبيره لأنها لم تقم بإخبار السلطات السويسرية بشكوكها حول المشتبه به ، و هو هنا عبد الله الزين ، السويسري الجنسية و المواطن كامل الحقوق ، و لو فعلت ذلك لجرى ترتيبات للمراقبة ضمن القانون . و مرة أخرى ، كل هذا من أجل (إسرائيل) و الموساد ...!

و لنكفّ عن الدهشة .. !

و إذا كان هذا هو حال الادعاء ، فماذا نتوقع من المحامي رالف تسلوكوفر ؟ أشار هذا المحامي إلى أهمية النشاط التجسسي بالنسبة لـــ (إسرائيل) ليس فقط على الأرض السويسرية بل في العالم كله ، و أن ما حاول أن يقوم به الموساد من تنصت على عبد الله الزين ، هو لمعرفة حقيقة علاقة عبد الله بحزب الله ، و معرفة ذلك ستوفر معلومات لمكافحة (الإرهاب) ..!

و قال إن تلك العملية كانت ضرورة حياتية للموساد ، من أجل تجنيب (إسرائيل) أخطاراً محتملة ، و لذلك فإنه طالب بالبراءة الكاملة لموكله . هذا ما قاله المحامي الأول ، و هو مع زميله الآخر شتيفان

تريخسل من أبرز المحامين في سويسرا ، و كلّفهما الموساد للدفاع عن المتهم في المحكمة التي يترأسها واحدٌ من أبرز القضاة هو : هانر فيبريختيغر .

و أما المحامي الثاني : شتيفان تريخسل ، فإنه حاول أن يثير عدة شكوك حول لائحة الاتهام ، بدءاً من القول إن لائحة الاتهام هذه وضعت في عهد الرئيسة السابقة للادعاء الاتحادي كارلا ديل بونت ، و أنه كان على المدعي الحالي تصحيح الأخطاء فيها .

و أكثر من ذلك اعتبر أن زراعة أجهزة تنصت لصالح الموساد ، هو ليس عملاً استخبارياً لصالح دولة أجنبية ، و أن هذا الاتهام يمكن أن يكون صحيحاً إذا تجسّس شخص في سويسرا على الدولة لصالح دولة أجنبية أما تركيب جهاز تنصت على مواطن عادي فهو ليس كذلك .. !

و دافع عن ما قام به عملاء الموساد ، و لم يعتبره نشاطاً استخبارياً سياسياً ، لأن الأمر يتعلق بمكافحة (الإرهاب) ، و توفير معلومات حول عمليات (إرهابية) . و فنّد التهمة المتعلقة بالتزوير ، على اعتبار أن قانون العقوبات السويسري ، لا يشير إلى أشخاص يحملون جوازات سفر حقيقية أصدرتها دولهم لا تتضمن أسماءهم الحقيقية . و لم يتم أي ذكرٍ لرفاق المتهم الذين هربوا من قبضة الأمن السويسري بتلك البساطة العجيبة .. !

و في يوم الجمعة (2000/7/7) التأمت المحكمة للنطق بالحكم ، و لم يكن متوقعاً من خلال سير المحكمة و شهادات الشهود و مرافعة الدفاع و الادعاء ، أن يكون بغير ما أتى عليه ، رغم أن المتهم كان قلقاً في قفصه يقف بجانبه مترجمته عن اللغة العبرية و ممثلو السفارة (الإسرائيلية) .

و جرّمت هيئة المحكمة المتهم بالتعامل المحظور لصالح دولة أجنبية ، و القيام بنشاط استخباري سياسي ، و تزوير وثائق ثبوتية ، و حكمت على المتهم الذي لا يعرف له اسم ، بالحكم عاماً مع وقف التنفيذ و منعه من دخول سويسرا لمدة خمس سنوات ، و دفع نفقات المحكمة البالغة 65 ألف دولار تخصم من الكفالة التي دفعتها حكومة (إسرائيل) على أن يعاد الباقي لـــ (إسرائيل) .

و بالطبع فإن قرار الحكم كان ، وفقاً لاعتبارات عدة غير عادل ، و يمس بهيبة القضاء و السيادة السويسرية ، التي سمحت لنفسها أن تحاكم شخصاً مجهول الهوية و تتفهّم نشاطه الاستخباري على أرض سويسرا .

و حاول القاضي التخفيف من الانتقادات التي رافقت هذا الحكم على المتهم المجهول الهوية فقال إن ما قام به (يشكّل انتهاكاً عظيماً لسيادة سويسرا و لكن المتهم كان مجرّد شخص مأمور في دائرة رفيعة المستوى) ، و هو كلام يمكن أن يثير السخرية من قاضي بارز في سويسرا كهانز فيبريختيغر .

و بالطبع رحّبت (إسرائيل) بالحكم و بعودة عميلها إلى قواعده سالماً ، و عبّر عن ذلك رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إيهود باراك . و نعود لنذكر أنه بعد عملية الموساد الفاشلة في سويسرا استقال داني ياتوم ، الذي جاء إلى الموساد وسط جوّ عدائي، من كبار ضباط الموساد الذين لم يختَر إسحاق رابين أياً منهم لرئاسة الموساد ، و فرض واحداً آخر عليهم من الخارج ، ثم جاءت العمليات الفاشلة لتزيد الفرقة و الخلافات داخل جهاز الموساد و لتخرج إلى العلن .

و أوكل رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ، في نيسان 1998 ، رئاسة الموساد لجنرال آخر هو أفراهيم ليفي ، الذي ارتبط اسمه بفضيحة الاغتيال في عمان ، عندما فاوض على إبرام الصفقة مع الملك حسين مستغلاً العلاقة القوية التي تربطه به ، و كان هو على الأغلب وفقاً لمصادر متعددة صاحب فكرة الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين ، مقابل الإفراج عن عميلي الموساد في الأردن .

و لقيَ ترحيباً لأنه من رجال الموساد السابقين أي من داخل المؤسسة ، و يتمتّع بشخصية متزنة بالإضافة إلى كونه شديد الحذر و من المستبعد أن يتورّط بعملية فاشلة أخرى ، كما كانت التقديرات بشأنه ، و بدأ بمحاولة إصلاح الأخطاء التي تسبّب بها سلفه أو حدثت في عهد سلفه و إعادة الروح المعنوية لأفراد الموساد الذين تلاحقهم الفضائح من عمّان إلى سويسرا .

و بدا هليفي محاولاً الإفراج عن رجل الموساد (مجهول الهوية) الذي بقيَ من مجموعة العملاء الذين حاولوا زرع جهاز التنصت في هاتف عبد الله الزين في بيرن ، بعد أن ساهم الجهاز ، على الأغلب ، بالإفراج عن زملائه بطريقة التمارض و الذهاب إلى المستشفى و الهروب ، دون أن يقوم جهاز الادعاء العام السويسري بالتحقيق بملابسات عمليات الهروب تلك.

و لكن (لعنة مشعل) كانت تلاحقه ، فتفاجأ بإلقاء القبض في قبرص على عملاء للموساد ، اتهمتهم الحكومة القبرصية بجمع معلومات لصالح الحكومة التركية ، و وجدها القبارصة فرصة لتلقين عملاء الموساد الذين يسرحون و يمرحون في جزيرتهم درساً ، كي لا يعودوا لممارستهم تلك أو يخففوا منها ، لذلك لم تستجب الأجهزة القبرصية لجهود هليفي بإطلاق هؤلاء العملاء المقبوض عليهم ، و لكن جهوداً سياسية مكثّفة و تدخلات أطراف أخرى أدّت إلى الإفراج عن العملاء من قبرص و إعادتهم إلى (إسرائيل) .

و تفجّرت بعد وقت قصير فضيحة رجل الموساد إيهود جيل ، و هي فضيحة غريبة عجيبة ، فجيل هذا قدّم تقارير مفبركة لجهازه و حكومته عن استعدادات سورية لشن حربٍ و معلومات أخرى غير صحيحة ادعى أنه استقاها من عميلٍ رفيع المستوى للموساد في سوريا ، و لم تعرف ملابسات القصة أو الأسباب التي أدّت برجل الموساد لفعل ذلك ، و انتهى ليكون أحد نزلاء السجون (الإسرائيلية) .

و لم تمض ستة أشهر على تعيين هليفي ، حتى عيّن شخص آخر قويّ هو عميرام ليفين نائباً لرئيس الموساد ، ليساهم في ترميم الجهاز من الداخل بعد الهزات التي لحقت به ، و جعلته أضحوكة على صفحات الصحف العالمية .

و جاءت النتيجة عكسية و مدمّرة حسب تعبيرات الصحافة (الإسرائيلية) ، فالجهاز أصبح يديره رأسان و بدا لكلّ منهما له فريق في الموساد ، لا يعملان دائماً في وفاق . و وصل التدهور إلى درجة أن مقدّم برنامج إخباري في الإذاعة العبرية كان يستضيف نائب وزير الدفاع في حكومة إيهود باراك ، أفرام سنيه و أبلغه بالمعلومات التي تحدّثت عن امتناع عملاء الموساد الميدانيين في الخارج عن العمل و رفضهم تنفيذ أي عملٍ في الخارج احتجاجاً على ما وصل إليه الوضع في جهازهم ، و قابل سنيه ذلك بدهشة كبيرة .

و وضعت خطط منها تحويل شعبة البحث في الموساد إلى شعبة استخبارية و تكليفها بجمع المعلومات إلى جانب وظيفتها الأصلية و التي كانت تنحصر بتحليل المعلومات و استخلاص النتائج ، و تعيين هيئة ناطقة باسم الجهاز ترتبط بعلاقات دائمة مع وسائل الإعلام ، و القيام بتجنيد عملاء بشكلٍ علني كما تفعل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، و ذلك لسدّ النقص الشديد في القوى البشرية المدربّة ، و التي تبيّن أن الموساد يحتاج إليها بعدما لاحقته و لاحقت رجاله (لعنة مشعل) من العاصمة عمّان إلى بيرن في سويسرا ... إلى قبرص .. !

و لم تمض إلا أشهر حتى اندلعت انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 ، و نسي الناس الموساد لفترة ، و ركّزوا كلّ نظرهم لما تقوم به أجهزة الأمن الداخلي كالشاباك و الشين بيت ، و وحدات الجيش المختلفة ، التي أخذت تمارس عمليات الاغتيال بشكلٍ جنوني مستهدفة عشرات الكوادر الفلسطينية.

و لكن الموساد لم ينسَ مشعل .. !

مشعل: ليس آخراً .. !

قبل محاولة اغتياله الفاشلة بنحو عامين ، برز خالد مشعل كصاحب المنصب الأول في حركة حماس ، أثناء وجود رئيس مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق في السجون الأمريكية في ظروف معقدة ، و بعد أن تم الإفراج عن أبي مرزوق بقي مشعل ، الذي ينحدر من بلدة سلواد قرب مدينة رام الله في منصب رئيس المكتب السياسي .

و كان تعيينه في هذا المنصب لافتاً للانتباه في تلك الحركة ذات الصلة بحركة الإخوان المسلمين ، و التي كانت الصورة عن الحركة الأم ، أن قادتها من كبار السن ، أو من (الحرس القديم) و هي صورة ليست دقيقة ، و جاء تعيين مشعل على رأس المكتب السياسي استجابة لظروف ليست فقط ذاتية في حركة حماس ، و لكن أيضاً موضوعية ، بعد أن أضحت الحركة لاعباً وطنياً و إقليمياً ، تحتاج إلى قيادة ديناميكية شابة تتعاطى السياسة من أوسع أبوابها و النضال اليومي الوطني في فلسطين و الذي عادة ما يكون وقوده الشباب .

و حتى عام 1990 كان مشعل يقيم في الكويت ، التي نشأ فيها ، و قاد خلال وجوده في جامعة الكويت التيار الإسلامي فيها، و بعد قدومه إلى الأردن بفعل حرب الخليج الثانية ذات النتائج المعروفة ، تفرّغ للعمل في حركة حماس في العاصمة الأردنية عمان ، و التي امتاز عمل الإخوان المسلمين فيها طول عقود بتعايش علني مع النظام الهاشمي الحاكم ، و لكنه تعايش لم يخلُ من شدّ و جذب و صِدام .

و لكن عمل حماس العلني في الأردن شابهُ سحابات غير ممطرة كثيرة ، لكون حماس حركة مقاومة و تكاد تكون رأس الحربة في مقاومة الاحتلال ، بينما النظام الهاشمي في الأردن فتوجهاته معروفة تجاه (إسرائيل) و التي ليس بينها على الإطلاق ، أي مفهوم للمقاومة حتى لو بشكلها السلمي .

و حسب نبذة رسمية عن حياة مشعل ، فإنه من مواليد سلواد قضاء رام الله (فلسطين) عام 1956م ، هاجر في عام 1967 إلى الكويت ، و بقي هناك حتى اندلاع أزمة الخليج عام 1990 . درس الابتدائية في سلواد ، و أكمل الإعدادية و الثانوية و المرحلة الجامعية في الكويت . قاد التيار الإسلامي الفلسطيني في جامعة الكويت ، و شارك في تأسيس كتلة الحق و التي نافست قوائم حركة (فتح) على قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الكويت . حاصل على البكالوريوس في الفيزياء من جامعة الكويت ، تزوّج في عام 1981م ، و لديه سبعة أبناء ، ثلاث إناث و أربعة ذكور ، عمل مدرساً للفيزياء طيلة وجوده في الكويت بالإضافة إلى اشتغاله بالعمل في خدمة القضية الفلسطينية . تفرّغ للعمل السياسي بعد قدومه إلى الأردن . يعدّ من مؤسسي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) . كان عضواً في المكتب السياسي لحماس منذ تأسيسه ، و انتخب رئيساً له في عام 1996 .

و يمكن ملاحظة أن عمله السياسي العلني ، و الذي تفرّغ له تماماً ، في قيادة حماس ترافق مع صعود أسهم الحركة خصوصاً بعد النوع الجديد من العمليات الفدائية التي شهدتها الساحة الفلسطينية ، نفذها مجاهدون من حماس و حركة الجهاد الإسلامي ، و عرفت باسم العمليات الاستشهادية ، و التي كان منها عمليات هزت (إسرائيل) بالفعل و شدّت انتباه العالم ، و منها ما كان سبباً مباشراً في قرار بنيامين نتنياهو التخلص منه ، و منها :

- 1994/4/6 : عملية بسيارة ملغومة في مدينة العفولة ، أسفرت عن مقتل ثمانية صهاينة و جرح 44 آخرين .
- بعد نحو أسبوع و في 1994/4/13 ، تضرب حماس من جديد و هذه المرة في الخضيرة ، و أسفر عن العملية مقتل 12 و إصابة 47 آخرين ، حسب المصادر العبرية .
- 11/نوفمبر/1994 : عملية للجهاد الإسلامي قرب موقع عسكري في مستوطنة نتساريم في قطاع غزة ، أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود صهاينة .
- 22/يناير/1995 : عملية للجهاد الإسلامي فجّر خلالها استشهاديان نفسيهما في موقف باص في مدنية اللد ، و أدّت إلى سقوط 22 قتيلاً و إصابة 46 آخرين .
- 1995/4/9 : مقتل سبعة جنود و شخص أمريكي قرب مستوطنة كفار داروم بقطاع غزة في عملية للجهاد الإسلامي .
- 1995/7/14 : مقتل ستة في عملية لاستشهادي من حماس بتفجير قنبلة في باص في رمات غان قرب تل أبيب .
- 1995/8/21 : مقتل خمسة صهاينة و إصابة 89 آخرين ، بتفجير قنبلة لاستشهادي من حماس في باص بالقدس .
- 25/فبراير/1996 : عمليتان استشهاديتان لحماس في القدس وع سقلان أسفرتا عن مقتل 26 و إصابة 22 صهيونياً و أمريكي واحد .
- 1996/3/4 : مقتل 19 صهيونياً في عملية تفجير لحماس في باص بالقدس ، و في نفس اليوم عملية أخرى للجهاد الإسلامي أسفرت عن مقتل 31 شخصاً في تل أبيب .
- 1997/3/21 : مقتل ثلاثة صهاينة و استشهادي من حماس في عملية في تل أبيب .
- 1997/7/30 : عملية مزدوجة لاستشهاديين من حماس في القدس أسفرت عن مقتل 18 صهيونياً .

· 1997/9/4 : ثلاث عمليات استشهادية في القدس الغربية نفذها مجاهدو حماس أدّت إلى قتل خمسة صهاينة و إصابة 170 ، حسب الإحصاءات الصهيونية .

و من الصعب تحديد مدى دوره المباشر في هذا الصعود الكبير لحركة حماس ، لكنه أصبح بالفعل و بعد ترؤسه للمكتب السياسي للحركة المسؤول الأول أمام الرأي العام عن ما تقوم به الحركة ، و لهذا فكّر نتنياهو بالتخلص منه و لو بعملية لا تعلن (إسرائيل) مسئوليتها عنها أو لا تسرّب للصحافة معلومات عنها ، و بمعنى آخر فإن الهدف من التخلص منه كان لهدف ذاتي المقصود به ربما تجفيف أحد ينابيع نهر المقاومين التابعين لحماس في فلسطين المحتلة .

و هكذا جاءت محاولة اغتياله الفاشلة ، و التي أدّت على الأقل على صعيد مشعل الشخصي إلى نجاح كبير له ، و برز كأحد نجوم السياسة العربية ، حيث تسابقت وسائل الإعلام على إفراد مساحات له و إجراء مقابلات معه ، حتى أصبح معروفاً في كل بيت عربي .

و لم تؤثر فيه العملية الفاشلة شيئاً ، و بعد أن غادر المستشفى و تعافى ، عقد مؤتمراً صحافياً ، أكّد فيه أن حركته لم تكن يوماً حركة إرهابية و لكنها تقوم بما يجب أن تقوم به أي حركة تحرّر وطني من مقاومة مشروعة ضد الإرهاب الذي (تمارسه الدولة الصهيونية التي تمتلك تكنولوجيا الدمار) .

و أعطى مثلاً ملموساً على ذلك الإرهاب الصهيوني و هو محاولة اغتياله التي جرت قبل تسعة أيام من مؤتمره الصحافي . و بشعور المنتصر قال مشعل لصحافي سأله عن محاولة الاغتيال إذا كانت من تدبير نتنياهو بسبب تورّط مشعل في التفجيرين الأخيرين بالقدس (ليذهب نتنياهو إلى الجحيم) .

و أكّد أن مهمته في الحركة تنحصر في رئاسته للمكتب السياسي و لا علاقة له بعمليات حماس في الداخل التي يفتخر بها . و أمام صعود حماس و مشعل ، لم يكن من المتوقع من أكثر من جهة (إسرائيلية) و عربية و غربية السكوت عن ذلك ، و سرعان ما انفض (الحفل) و غادر المدعوون و أصبح من المطلوب طرد المحتفى بهم .

و بدأت عملية لابتزاز و ملاحقة قادة حماس في الأردن ، و أعلن عن مداهمة مكاتبهم و زعم الأمن الأردني العثور على ديسكات حاسوب فيها خطط ضد النظام ، و أغلقت المكاتب و لوحقت قيادة الحركة و على رأسها مشعل و موسى أبو مرزوق و الناطق بلسانها إبراهيم غوشة .

و أثناء وجود الثلاثة في طهران ، في زيارة عمل ، تحرّكت أجهزة المخابرات الأردنية و ألقت القبض على اثنين من قادة الحركة و أصبح محمد نزال ممثل الحركة في الأردن و الذي رافق الشيخ أحمد ياسين أثناء وجوده في الأردن ، مختفياً عن الأنظار مطلوباً القبض عليه .

و قرّر القادة الثلاثة العودة إلى الأردن و كما هو متوقع ألقيَ القبض عليهم ، و تم إبعادهم إلى قطر ، و في هذه القصة هناك الكثير مما يقال ، خصوصاً و أن فصولها تتالت بعد أشهر لاحقة ، و لكننا نأخذ هنا جزأها في السياق المتعلق بمحاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرّض لها مشعل .

و أعلن أن قادة حماس الخمسة المبعدين إلى قطر سوف يكونون في ضيافة الحكومة القطرية ، بينما أحدث الإبعاد ردود فعلٍ كبيرة منها ما هو متعلق بالساحة الأردنية ، و تم رفع قضية على الحكومة الأردنية باعتبار ما حدث مخالفاً للدستور .

و عندما وصل مشعل و رفاقه قطر ، كان كرسي رئاسة الوزراء في (إسرائيل) قد أخلي لزعيم المعارضة اليسارية إيهود باراك ، و جهاز الموساد تعاقب عليه أكثر من رئيس و الملك الأردني حسين كان غادر إلى العالم الآخر ، و لكن كانت حماس تدخل مع غيرها من القوى الوطنية و الإسلامية الفلسطينية معركة جديدة و شرسة .

و بعد نحو ثلاثة أشهر من اندلاع انتفاضة الأقصى ، كانت أنباء صحافية تتحدث عن محاولة جديدة فاشلة لاغتيال خالد مشعل في قطر و ذلك خلال عقد المؤتمر الإسلامي في قطر في الشهر الأخير من عام 2000 .

و كان سبق عقد المؤتمر انتقادات لقطر لعلاقاتها مع (إسرائيل) و لوجود مكتب تمثيل تجاري (إسرائيلي) فيها ، و وعدت قطر بأنها ستغلق المكتب و هو شرط كانت طلبته معظم الدول الإسلامية لموافقتها على حضور المؤتمر في ظلّ تصاعد الانتفاضة و نزيف الدم الفلسطيني غير المسبوق في الأرض المحتلة من أجل الأقصى .

و لكن يبدو أن قطر بقيت تتمتع بعلاقات مع (إسرائيل) قبل و أثناء و بعد عقد المؤتمر و التقى وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم ، الذي لم يخف علاقات بلاده مع (إسرائيل) و التقى مع قادة (إسرائيليين) بشكلٍ علني بعد أشهر من انتفاضة الأقصى ، و لكنه في ذلك الوقت و حرصاً على علاقات بلاده مع الدول الإسلامية فإنه أجرى لقاءاً سرياً 2000/12/12 في باريس مع وزير الخارجية الصهيوني شلومو بن عامي و هو لقاء كشفت عنه وسائل الإعلام العبرية . و بحثا في وضع مسيرة السلام و المساعي المبذولة لاستئناف المفاوضات (الإسرائيلية) – الفلسطينية ، و العلاقات بين الدوحة و تل أبيب .

و ترافق مع تسريب خبر هذا اللقاء نشر خبر عن محاولة استهدفت خالد مشعل في الدوحة أثناء عقد مؤتمر القمة الإسلامي . و ذكرت صحيفة "المستقبل" اللبنانية أن السلطات القطرية نجحت في كشف محاولة اغتيال كان سيتعرّض لها رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" خالد مشعل من جانب 3 مجموعات أمنية صهيونية استطاعت الدخول إلى قطر مستخدمة جوازات سفر دبلوماسية كندية و نرويجية . و نقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية عربية أن الخطة الصهيونية كانت تقضي باغتيال مشعل خلال انعقاد القمة الإسلامية أو بعدها ، لكن السلطات القطرية اكتشفت الأمر ، و أبعدت المجموعات الصهيونية في ظلّ حرصٍ شديد على عدم إعلان الأمر .

و أعربت السلطات القطرية للكيان الصهيوني عن انزعاجها الشديد ، و عجّلت هذه التطوّرات في اتخاذ السلطات القطرية القرار بإقفال مكتب الرعاية الصهيوني في الدوحة ، كما عمل المسؤولون القطريون على اتخاذ إجراءات أمنية لحماية مسئولي حماس الموجودين في قطر منذ أبعدتهم السلطات الأردنية قبل أكثر من سنة . و تم تزويد مشعل بسيارة مصفحة لاستخدامها في تنقلاته في الدوحة .

و نشرت صحيفة المجد الأردنية المعارضة (2000/12/18) تقريراً حول ما اعتبرته أسراراً عن تلك المحاولة الجديدة الفاشلة لاغتيال مشعل ، و التي أقرّت خطتها بعد اندلاع انتفاضة الأقصى ، و وضع الموساد ، حسب الصحيفة ثلاث سيناريوهات لتنفيذ الخطة ، الأول تفجير عبوة توضع في هاتف مشعل الخلوي أو الثابت ، و لكن يستلزم ذلك إحداث اختراقٍ في المجموعة القريبة من مشعل ، أما السيناريو الثاني ، فهو وضع سيارة مفخّخة في الطريق التي يسلكها مشعل ، و هذا السيناريو هو الأضمن للنجاح ، و لكنه يمكن أن يؤدّي إلى قتل العديد من الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا في الطريق .

و السيناريو الثالث و هو الاغتيال المباشر ، و خطورته أنه يمكن اعتقال منفذه و إدلائه بالتفاصيل ، كما حدث من قبل في عمان . و زعمت صحيفة المجد ، أن ثلاث مجموعات من الموساد دخلت الأراضي القطرية بجوازات سفر مزوّرة ، لفحص إمكانية تنفيذ أيّ من السيناريوهات المذكورة ، و لكن السلطات القطرية ألقت القبض عليهم ، بعد أن تلقت أجهزة الأمن القطرية معلومات عنها من جهاز أمن أوروبي ، نتيجة لضغوط أمريكية ، كما ذكرت الصحيفة تم إبعاد عملاء الموساد عن الأرض القطرية .

و أضافت الصحيفة معلومات أخرى عن أن الموساد فكّر باغتيال مشعل في لبنان و لكن حال دون ذلك قلة زيارات مشعل للبنان ، و أن الموساد و وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تعاونا معاً لجمع معلومات كافية عن مكان إقامة مشعل و تحرّكاته و اتصالاته و أن المكالمات الهاتفية لمشعل و قيادات حماس الأخرى و عائلاتهم قد وضعت تحت المراقبة (الإسرائيلية) عبر الأقمار الصناعية .

و لم يصدر أي بيانٍ رسمي عن حماس حول هذا الشأن ، و ردّاً على سؤال حول المحاولة الجديدة الفاشلة قال الشيخ أحمد ياسين إنه لا علم له بذلك و «أن الأخوة في الخارج لم يبلغونا بشيء" .

و سواء كان ما نشرته الصحف عن المحاولة الجديدة في قطر صحيحة أم لا ، فإن المؤكد أن الموساد لم يغلق بعد ملف خالد مشعل و ربما تكون هناك بينهما جولات أخرى .. !

كلمة أخيرة في ملف مفتوح

فيما يخص الرأي العام في (إسرائيل) ، و بعيداً عن المؤسسة الأمنية و القيادة السياسية في (إسرائيل) منذ نشوء الدولة العبرية حتى الآن ، فإن نقاشاً حول جدوى (سياسة الاغتيالات) يثار بين الوقت و الآخر

، و هناك أصوات قليلة و نادرة في المجتمع الصهيوني تخرج عن مألوف السياسة الرسمية ، و تقوم بتحليل تلك السياسة ، و نموذجاً على ذلك ما كتبه مثلاً (المستشرق) غي باخور في يديعوت أحرنوت ، الصحيفة الكبرى في (إسرائيل) بتاريخ 2000/11/27 بعد أن أعادت للأذهان عمليات التصفية ضد نشطاء في انتفاضة الأقصى سياسة (إسرائيل) في الاغتيالات .

يعتقد باخور أن (سياسة الاغتيالات) هي سلاح ذو حدين ، مذكراً بأنه بعد اغتيال الشيخ عباس موسوي زعيم حزب الله الأسبق الذي صفّته (إسرائيل) بقصفة من الجو ، وقعت حوادث انفجارات في السفارة (الإسرائيلية) و مبنى الجالية اليهودية في الأرجنتين في شباط 1992 ، و كذلك وقوع عمليات استشهادية بعد تصفية يحيى عياش .

يقول باخور (إن مثل هذه التصفيات تخلق فراغاً قيادياً سيشغل بالطبع بإنسان جديد يدخل إلى المنصب الذي حدّده سلفاً ، و يلزمه بأن يكون أكثر "عدائية" لـــ (إسرائيل) ، و تصبح الحسابات الوطنية "شخصية" و يتحوّل إلى أمر ملزم ، هكذا مثلاً استبدل عباس موسوي بأمين عام معادٍ أكثر منه : حسن نصر الله) .

و يقول باخور إن نظر (إسرائيل) للشخص المستهدف بسبب قيامه (بأعمال إرهابية) ، هو نظر من زاوية الأمن (الإسرائيلية) و التي تشكّل في كثير من الأحيان ، كما يرى ، تعريفاً واسعاً جداً .

و يعطي مثلاً على وجهة نظره (السياسية) مستنتجاً (أن تحويل الشيخ موسوي لحزب الله من منظمة "إرهابية" إلى حركة اجتماعية لبنانية ظاهرة توقفت عند نقطة معينة و غيرت الاتجاه بعد تصفيته ، و بهذه التصفية تم الحيلولة دون التطور الطبيعي للزعيم ، و الذي كان يعتبر كـــ "إرهابي" في نقطة زمنية معينة ، سيعتبر غير ذلك من نقطة زمنية أخرى) .

و بالطبع هناك قصور لدى باخور في فهم ظاهرة حزب الله ، و لكن ما يعنينا هنا أن القادة الصهاينة عندما ينفّذون (سياسية الاغتيالات) فهم في الواقع لا يمارسون (عملاً سياسياً) يخدم أهدافاً معينة ، و لكنه إرهاب منظّم تقوم به دولة هدفه القتل من أجل القتل ، في أحيان كثيرة .

و يعطي باخور مثلاً آخر على وجهة نظره قائلاً إن (اغتيال خليل الوزير على خلفية الانتفاضة الأولى كان خطأً فاحشاً ، لأنه كان من المؤيدين البارزين لعملية المصالحة مع "إسرائيل" و لو كان حياً اليوم ، لكان من الممكن للوضع الأمني أن يكون مختلف تماماً) .

و يشير باخور أيضاً إلى أن (المحاولة الصبيانية لتسميم زعيم حماس خالد مشعل أدّت إلى الإفراج عن الشيخ ياسين) . و يعتقد باخور أن (سياسة الاغتيالات تنبع من المفهوم السطحي الدارج في المؤسسة الأمنية "الإسرائيلية" و التي بموجبها أن الرأس هو المقرّر الوحيد و إذا تم قطعه فإن المشكلة ستنتهي معه ، كما لو أن اغتيال خالد مشعل سينهي حماس) .

و يختتم باخور مقاله بالتأكيد ، محقاً ، أن اغتيال زعيم الطرف الآخر ليس فقط لا يحلّ المشاكل ، بل يفاقمها ، و يقول : (لم تقدّم سياسة الاغتيالات أية فائدة لأمن (إسرائيل) بل أسفرت عن أضرار بالغة ، و (إسرائيل) ، كدولة قانون تفعل خيراً إذا قضت على سياسة الاغتيالات) .

و بغض النظر إذا كانت (إسرائيل) دولة قانون ، حتى لو كان قانون الغاب أم لا ، و بغض النظر عن مفهوم الأمن "الإسرائيلي" ، و التباين بين (الإسرائيليين) في كيفية حمايته ، فإن (سياسة الاغتيالات) التي تمارسها (إسرائيل) كإعدام ، خارج نطاق ، أي قانون ، حتى لو كان قانون الغاب ، هي عملية (إرهاب) منظّم ، لعلّ الصفحات السابقة في هذا الكتاب ، و التي اعتمدت فيه على مصادر (إسرائيلية) كثيرة و كنت حريصاً على تثبيت الروايات (الإسرائيلية) الرسمية ، ترجّح ما ذهبت إليه . و إذا كانت (إسرائيل) انتظرت (38) عاماً لتعلن مسئوليتها عن اغتيال مصطفى حافظ و (21) عاماً لتفخر بانطلاق حملة اغتيال القادة الفلسطينيين ، و (9) سنوات للاعتراف الضمني بالمسؤولية عن اغتيال أبو جهاد و ذلك بتسريب التفاصيل للصحافة (الإسرائيلية) ، فإنها لم تعترف بفشل سياسة الاغتيال في إجهاض حركة الشعب الفلسطيني من استمرار النضال لتحقيق حقوقه .

و أيضاً لم تعترف باغتيال عددٍ من القادة و الكوادر الفلسطينيين أمثال :

- علي ياسين : مدير مكتب منظمة التحرير في الكويت (الكويت 1978) .
- سعيد حمامي : مدير مكتب منظمة التحرير في لندن (1980) .
- عبد الوهاب الكيالي : من قادة جبهة التحرير العربية : (بيروت 1981) .

- ماجد أبو شرار : عضو اللجنة المركزية لحركة فتح : (روما :1981) .
- سعد صايل : القائد العسكري للمنظمة : بيروت (1982/9/28) .
- عصام السرطاوي : الذي فتح خطوط اتصال مع صهاينة (1983) .
- حنا مقبل : و هو صحافي بارز (1983) ..
- فهد القواسمة : عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير : (عمان 1984) .
- أسعد الصفطاوي : من قادة فتح : (غزة 1993) .
- محمد أبو شعبان : من قادة فتح : (غزة 1993) .

و هذا كان سبباً بالإضافة لأسباب أخرى للظن بأن اغتيال بعض هؤلاء و غيرهم كان ضمن تعقيدات العلاقات بين الفصائل الفلسطينية و بعض أجهزة المخابرات العربية ، خصوصاً و أن جهات فلسطينية تبنّت قتل بعض هؤلاء مثل عصام السرطاوي و سعيد حمامي بينما تم اتهام جهات فلسطينية و عربية بالتخلص من آخرين مثل (سعد صايل ، فهد القواسمي ، أسعد الصفطاوي و محمد أبو شعبان) ، و الملاحظ أنه في مثل هذا النوع من الاغتيال لم يطالب الرأي العام الفلسطيني و العربي بحقه بالاطلاع على التفاصيل و معرفة ما جاء في التحقيقات إذا أجريت ، و لم يتم محاسبة حتى الذين تفاخروا بتنفيذ تلك العمليات من زعماء لفصائل فلسطينية .

و لم تقم الجهات الفلسطينية الرسمية حتى عندما أتيح لها ذلك بالتحقيق و الإعلان عن نتائج ذلك ، مثل ما يتعلق بمقتل أسعد الصفطاوي و محمد أبو شعبان ، و هما من قادة فتح ، قبيل دخول السلطة الفلسطينية لقطاع غزة ، و اعتبر اغتيالهما كنوع من تصفيات حسابات داخلية في الحركة ، و عندما استلمت السلطة الفلسطينية مقاليد الأمور في غزة لم تفِ بوعدها بالتحقيق بمقتل اثنين من أبرز قادتها في غزة في ذلك الحين . و بدون البحث و الكشف عن طبيعة هذه الاغتيالات في مسيرة العمل الفلسطيني و العربي سيبقى موضوع الاغتيالات ناقصاً و أسراره و دوافعه مخبأة ، و لكن تلك قصة أخرى ... طويلة .. و مريرة .. و تحمل مفاجآت كثيرة .. ! .